

عدد
خاص

النكبة
60

حق العودة

Haq Al-Awda

أيلول
٢٠٠٨

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الأمم المتحدة وعضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

العدد المزدوج (٢٧-٢٨)
السنة السادسة

النكبة في عامها الستين

ملف العدد:

كانت تسمى فلسطين... صارت تسمى فلسطين

محمود درويش: أول القتل وآخر من يموت

صبرا وشاتيلا... تقاطع شارعين على جسد

ساهم في هذا العدد:

محمد جبر (رام الله)
أنس أبو رحمة (رام الله)
عبد الحكيم أبو جاموس (نابلس)
أحمد جابر (سوريا)
حازم جمجوم (بيت لحم)

رشا أبو زيتون (طولكرم)
أحلام بشارات (طوباس) جنين
مليحة مسلماني (القاهرة)
منى نابلسي (القدس)
أشرف غريب (غزة)
هشام زريق (ألمانيا)

صقر أبو فخر (بيروت)
محمود زيدان (بيروت)
نورا باروس فريدمان (تل الربيع)
يوأب بار ورجاء عمري (حيفا)
محمد الياس (رام الله)
رنين جريس (حيفا)

زاهي وهبي (بيروت)
حسام خضر (نابلس)
د. خليل نخلة (رام الله)
نصار إبراهيم (بيت لحم)
تيسير نصر الله (نابلس)

وشم الريح في الحجر

إلى حورية درويش مهلا يا حمام*

زاهي وهبي**

خاص: حق العودة



صورة من حفل توقيع ديوان "كزهره اللوز أو أبعد"، مسرح البلد - عمان (mahmouddarwish.com)

تحت قميصها صيف أديبي
في أنحاء فتننتها تتكاثر الحقول
الجليليات يضاعفهن الحب والمطر
في جلودهم التي جرحتها النباتات الغربية
نعومة صلاة العصر
كلامهن جنوب من بلابل
فهل اعتلي مئذنة الاشتياق وأنادي
يا جليل
يا حيا على خير الأمل
يا كتف الجنوب
يا نسيم الروح في الريح
وما تبقى من الأنبياء في الزيتون
يا جليل
أنجبنتي جنوبية غالبت دهرها
في قلبها اخضرار مراعي السماء
بين يديها أشواق الصبر وانحناءة أيوب
علمتها الأيام ما لم تعلم
هب عليها ما يشبه المسك الإلهي
من ناحية الكرمل
فأرضعتني "حليب البلاد" أورثتني خفرا يواريه الرجال عادة وضعفا
حيال الجليليات

مهلا يا حمام
اعد إلي لكنتي الجنوبية
دبكة أبي تشد أزr الأفراح
ضحكتها التي تشبه قنطرة البيت
اعد إلي غناء الحصادين يبرد شمس الظهيرة
المواويل المعلقة على الأشجار
أعدني عاشقا يظفر نجمتين وساقية في عمق امرأة من حبق وانتظار وثمار كثيرة
يأتي بالأنهار
يأتي بالأسرار
يقرا طالعها في كفين من تراب: الجيم جليل "الصاعدين إلى موتهم باسمين"،
الجيم جنوب "الصاعدين إلى موتهم باسمين"، الجيم جبلان سياميان
الجيم جبلان سماويان: جليلا جنوبي جنوب جليل
الجيم جملة في جوف القلب: أول البكاء دمع... آخر البكاء قصيدة.

*حورية درويش والدة الشاعر محمود درويش وما بين مزدوجين منه.
ستصدر هذه القصيدة في كتاب جديد لزاهي وهبي في بيروت عنوانه:
"يعرفك مايكل أنجلو".
** زاهي وهبة: أديب وكاتب وإعلامي لبناني.

قل لي

كيف استدل على الطريق

منذ ألف عام وحروب كثيرة

ضيّعت أهلي وبيتي

نسيت اسم الشجرة في الحديقة

وما يقوله الدوري للشتاء

لم اعد اذكر الكثير من حكاية جدتي

ولا ضحكات الصبيان في جرس المدرسة

لكن وجهي

ظل يتلألأ في النهر

انظر تراني هناك

ضاحكا في عذوبة المياه

لاهايا في غفلة المكان

خلف رعشة في براري الجسد

علمني يا حمام

كيف أعود إلى أزقة الفرح الصباحي

استعيد رائحة البن في ركوة جارتنا الساخنة

استرد أحلاما طمرتها تحت زيتونة هرمة

كجدة من حنان الحكاية

على مقعد خشبي

تركت حرفين متعانقين كهرتين في ليلة باردة

زيّنت دفترتي المدرسي

بشفتين من عنب الشام

ردّني يا حمام

إلى أزقة البلد

إلى سيدة تسقي ورود الصباح

تلاعب النسيم بين نهدين من خفيف ناعم في حقل قصب

أعدني صبيا يسابق ظله

يعترّيه بعض من غضب إذا ما عبرت طائرة معادية سماء الجنوب

أو صدّته فتاة مشيتها سيوف من لظى

أعدني صبيا يحفظ صورة النساء غيبا

يتجهى اسمه في صدورهن

كلما باغته أنثى بالعطر انكسر

مثلما ينكسر سيف في احتدام معركة

صيف تحت وطأة سحابة

مهلا يا حمام

ردّ إلي وجهي القديم

الذي تركته معلقا عند العتبة

منقوشا كوشم الريح في الحجر

لم التفت مودعا خشية أن يرجعني الدمع

أو يشطرني منديل أمي

فهل نجوت أم خيل لي

عدوت أم تسمرت في ارض طفولتي

عند موقدة خجولة في خاصرة اللهب

مهلا يا حمام

اعد إلي الينابيع التي صادقتني

مشت خلفي مثل صغار الحملان

العصافير التي شاركتني ضحك التين وكسرة الخبز القليل

تبعثني حتى آخر الاستعارة

علمتني أن الزرقة ليس سقف السماء

أن الدمع ليس شرط البكاء

إذا،

اعد إلي حموضة السماق في زُود الجليليات

حمرة الدراق في نهود العذارى

علمني كيف أفك عروة الورد في صدر صبية يغار منها نبيذ الرهبان

في ضحكتها نشيد وطني

الافتتاحية

اللاءات واحدة والأسماء متغيرة

هوى اولمرت وصعدت لغني، السيدة الرشيقة والمفاوضة الباسمة دائما. ذهب المرتشي وبقي البرنامج وديعة مؤقتة بأيد أمينة؛ بيد لغني، فاللاءات واحدة والأسماء متغيرة، ولا تبديل ولا تغيير، فالمطلوب جولات وجولات، ولا مساومة، ولا تفريط، ولا تنازل!

منذ شهور والسيدة القادمة تعلم أنها قادمة لتسلم الوديعة؛ اي برنامج إسرائيل كمشروع صهيوني استعماري احلالي عنصري، لذا سارعت مبكرا إلى التأكيد على هويتها، وعلى أن أي حل مع الفلسطينيين يجب أن يكون مقبولا، لا على حكام أمريكا وإسرائيل الحاليين فقط؛ بل يجب أن يكون مقبولا على الحكام المحتملين أيضا. ترى أي حل سيكون مقبولا على ليبرمان باعتباره من الحكام المحتملين؟ بالتأكيد سيكون علينا نحن الفلسطينيون انتظار دورة انتخابية جديدة، أو تمنى انتخابات مبكرة، أو ربما المراهنة على رئيس أمريكي «منفهم» لقضيتنا.

منذ أن طرح برنامج السلطة الوطنية في مطلع السبعينيات من القرن الماضي ومنظمة التحرير الفلسطينية ترسم خطاها بحسب نتائج أو توقعات نتائج الانتخابات الإسرائيلية. للوهلة الأولى يبدو الأمر بديهيا، بحكم جدلية العلاقة بين أطراف الصراع، ولكن الأمر أصبح أكثر من عبثي، خصوصا في ظل إدراك أن الفوارق بين الفائز والخاسر في الانتخابات الإسرائيلية حيال الحقوق الوطنية الفلسطينية تكاد تكون منعدمة. وللدقة نقول أن الفوارق تتبدى، إن وجدت حقيقة، في مستويات الإنكار وليس في الإنكار ذاته. فجميع الأحزاب والقوى السياسية الإسرائيلية، بيمينها ويسارها، بمتدينيتها وعلمانيتها، كلها تردد اللاءات ذاتها: لا لحق العودة، لا للتنازل عن القدس، لا للعودة إلى حدود ١٩٦٧، لا لدولة كاملة السيادة. وبتدقيق برامجها، لا يجد المرء صعوبة في القول أن الموضوع الفلسطيني هو موضوع مزايمة انتخابية لا باتجاه منح الحقوق، بل باتجاه منع الحقوق وإحكام السيطرة الإسرائيلية.

الانكى من هذا، أن برنامج المرشحين الأمريكيين اخذ يتسرب إلى العقلية السياسية الفلسطينية منذ ما بعد حرب بيروت إلى أن أصبح البرنامج السياسي الفلسطيني رهنا بنتيجة الانتخابات الأمريكية، وبتوجهات الرئيس القادم. وبعد تجربة المفاوضات الفلسطيني مع الرئيس كلنتون، وصل الأمر إلى حد المراهنة على الدورة الثانية لذات الرئيس؛ حيث لا يعقل من الناحية العملية، بحسب الواقعية السياسية، انجاز الحل في دورة رئاسية واحدة!

ضعف وانقسام الجانب الفلسطيني مقروء جيدا ومفهوم للقاصي والداني، وعجز الجانب العربي منقطع النظير ومفهومة أسبابه أيضا، ومراوحة الجانب الأوروبي، لا بل وتراجع سياسيا أمام الاستفراء الأمريكي، بات جليا، ورهافة الأمم المتحدة أمام الغطرسة الإسرائيلية والأمريكية أصبحت سيرا، ولكن ما هو غير مفهوم إطلاقا الإصرار على المضي في عملية سلام لا يعني إسرائيل منها سوى استمرارها إلى مالا نهاية.

إسرائيل يوميا تعمل على مشروعها الاستعماري الاحلالي العنصري، حتى أنها لا تحاول، ولو مجرد محاولة، أن تخفي أدواتها ووسائلها. فمصادرة الأراضي مستمرة، والجدار يتلوى ويتمدد، والاستيطان يتزايد ويتوسع، وتهويد القدس يتسارع، وتهجير الفلسطينيين مستمر بأنماط ووسائل متنوعة، والحصار أصبح القرار الدولي الوحيد الذي حظي بالتنفيذ المعجل والصارم... فماذا تبقى بعد؟

ما تبقى، وما يبقى دائما هو: أين وما هي الإستراتيجية الفلسطينية؟ صحيح أن المفاوضات أداة ووسيلة، ولكنها تصبح عبثية حين تسقط كل ما تقدم أعلاه. إن المشروع الفلسطيني لا يحسب بتعداد الأهداف والماهيم، بل عمليا يتوجب التركيز على الأدوات التي يمكن من خلالها تجسيده، وما عدا ذلك يصبح مجرد تحليل خارج السرب وفي سماء غير السماء، او لهاث خلف معونات ومنح، ندفع ثمنها حقوقا يفترض انها لا تباع ولا تشتري.

صحيح أن الضعف والانقسام، والعجز، والرهافة، والتراجع، والغطرسة، والاستفراء... أوضاع تصف أحوال المنخرطين في التفاوض وتؤثر في المسار والنتائج، ولكن كل ذلك لا يعني شيئا في ميزان الحقوق، ولا في ميزان الشعوب حين تقرر وتصر أن تكون.

يأتي هذا العدد المزدوج من جريدة حق العودة، ليبرز كيف تكون الصورة غير الصورة، أو غير ما يراد لها، في فعل الجماهير الفلسطينية. لقد جاءت حملة: «ستون عاما من النكبة»، والتي لا زالت مستمرة، تعبيرا حيا عن إرادة شعبية ترفض الانقسام، وتجسد الوحدة، تتجاوز الضعف والعجز والترهل وتعلن أن حقوق الشعوب هي وحدها مصدر شرعية وجود الدول والحكومات، ومصدر مشروعية الاتفاقيات. جاءت لا لتسم احتفالات استقلال المستعمرين بحقيقتها المغيبة: النكبة المستمرة – الجريمة ضد الإنسانية فقط، بل لتظهر أن المشروع الوطني التحرري لا زال مصونا وان لا خوف على شعب يعرف حقوقه ويبدع في النضال لنيلها.

هيئة التحرير

محمود درويش: خافية المنفى والعودة!

نصار إبراهيم*

كان الشعر عند درويش نمطا من حياة، والحياة سلسلة لا تنتهي من التجارب والمحاولات، لكنه لم يبتعد منذ قصيدته الأولى وحتى آخر قصيدة عن خط الانتماء لقضيته وذاته.

وفي هذا السياق يقول:

”...لم أعد طفلا، منذ صرت أمين بين الواقع والخيال، بين ما أنا فيه الآن وما كان قبل ساعات. لم أعد طفلا منذ أدركت أن مخيمات لبنان هي الواقع وأن فلسطين هي الخيال. لم أعد طفلا منذ مسني ناي الحنين. فكلما كبر القمر على أغصان الشجر حضرت في رسائل مبهمة إلى: دار مربعة الشكل، تتوسطها توتة عالية، وحصان متوتر، وبرج حمام، وبئر. على سياجها فقير نحل يجرحني مذاق عسله، وطريقان معشوشبان إلى مدرسة وكنيسة، واسترسال يفيض عن لغتي... هل سيطول هذا الأمر يا جدي؟

انها رحلة قصيرة. وعما قليل نعود.“ (المصدر السابق). وعبر ارتقاء التجربة الشعرية لمحمود درويش ارتقى جدل العلاقة بين المنفى والعودة، بين فلسطين ونقيضها، بين الخاص والعام، متابعة هذا الجدل الحي والخالق ستكشف روعة الإغناء الذي حملته أعمال محمود درويش، إلى الدرجة التي عندما يقرأها أي لاجئ فلسطيني سيكتشف وسيرى ذاته بصورة لم يتعودها من قبل، إنه ذات الاكتشاف والإحساس الذي يغمر كل فلسطيني عندما يعلن انتماءه لذات الشعب الذي أنجب محمود درويش. القدرة الإبداعية عند محمود درويش وموهبته الفذة مكنته، بعد طول مكابدة، من تخطي المصائد التي يعج بها حقل العلاقة بين السياسة والثقافة والإبداع. لقد تخطى بإصرار تلك المصائد وبقي صاعدا في جماليات شعره دون أن يفقد لونه أو طعمه وخصوصيته، لم يتبع السياسة وخطابها جمال شعره ولغته الشاسعة في مرونتها وقدرتها على الاستجابة لطموحاته وأحلامه وقضاياه الإبداعي، كما لم يسقط في غربة المواضيع واللغة، يقول في مقابلة مع فضائية LBC اللبنانية:

”...أنا أنزعج من شيء واحد، أن تعرف بطاقتي الشعرية بالبعد السياسي... نحن نعيش في مناطق متوترة ومتأزمة أصبحنا فيها رقباء على أنفسنا، فكرة التعامل مع الرقابة والإدمان عليها قد تحول الشخص إلى رقيب على نفسه، لكن في الشعر يبدو أن الإحساس بوجود رقيب قد يطور جماليات الشعر، وأنا في رأيي إن أي قصيدة يفهمها الرقيب ويمنعها يكون العيب في القصيدة وليس في الرقيب، على القصيدة أن تكون أذكى وأكثر جمالية وحرية، ملتبسة على فهم الرقيب المباشر لها، فالشعر الجميل والشعر الحقيقي هو الذي يعتمد على حركة المعنى وليس المحدد، والذي يتناول الأشياء تناولا غير مباشر، يستعصي على الرقيب، وربما يحبب الرقيب بالعمل.“

والرقيب هنا لا يقتصر على الأمن بل يتخطاه إلى مستوى الخضوع لرقابة السياسي على الثقافي الأمر الذي يجرد الأخير من كل خبايا التجريب والإبداع والنقد الذي يشمل أيضا تعاسات السياسة.

بهذا الوعي حاور محمود درويش تجربته الشعرية كما حاور أبعاد المأساة الفلسطينية واستطاع أن يرتقي بإبداعاته الشعرية إلى مصاف عمالقة الشعر العالمي، لوركا، مايكوفسكي، نازم حكمت، بابلو نيرودا، يانيس ريتسوس... هذا الطراز من المبدعين الذين ارتقوا بقضايا شعوبهم، بمأسياها ومقوماتها على المستوى الثقافي والإبداعي ليجعلوا منها معالم في رحلة الإبداع الإنساني، ولم يكن هذا ممكنا لو تم الهبوط بمعايير الإبداع لتبقى محصورة في أسئلة الوعي المباشر والسطحي.

بقي محمود درويش طيلة تجربته الإبداعية يحاول الإجابة على سؤال العلاقة بي طموحاته كشاعر وبين انتمائه العميق لشعب وقضية وأمة: ”...الشعر حالة، والشاعر يتغير ويغير نفسه، يتعذب ويفرح، فصورة الشاعر عند العرب بشكل خاص ما زالت منزهة عن أي سلوك يؤذيها، هذا هو خوفي من الشعر، أما خوفي على الشعر فهو خوف من نضوب الشعر، فنحن



أمسية شعرية على مسرح جامعة بيت لحم (mahmouddarwish.com)

في رحلة اغترابه. بهذا المعنى انعكست ثقافة المنفى وأحلام العودة في إبداعات محمود درويش، ولهذا (..صارت فلسطين هي عكس ما عداها. وصارت هي الفردوس المفقود إلى حين...“

”...كنت في السادسة من عمري حين خرجت الى ما لا أعرف، حين انتصر جيش حديث على الطفولة لم يكن يأتيها من جهة الغرب إلا رائحة البحر المالحة، وغروب شمس الذهب على حقول القمح والذرة. لم تتحول السيوف إلى محاريث إلا في وصايا الأنبياء. وانكسرت محاريثنا في الدفاع عن طمأنينة العلاقة الأبدية بين ريفيين طبيين وأرض لم يعرفوا غيرها ولم يولدوا خارجها، أمام حرب الغزاة المدججين بطائرات ودبابات وفرت لرواية حنينهم البعيد إلى ”أرض الميعاد“ شرعية القوة.“ (المصدر السابق).

منذ تلك الطفولة المبكرة، الطفولة التي كان من المفروض أن تمارس شقاوتها في المكان الطبيعي وفي سياق العلاقات الطبيعية، لتبني عبر الزمان علاقاتها وذاكرتها الحميمية مع تفاصيل مكانها، فتح محمود درويش عينيه على الواقع الفلسطيني المروع، وجد نفسه يكابد القهر المتراكم وهو يرى أحلامه المقتلعة من بيئتها وهي تسحق في غمرة المأساة الفلسطينية المتواصلة. وهكذا لم يكن ابن السادسة في ”... حاجة إلى من يؤرخ له، ليعرف طريق المصائر الغامضة التي يفتحها هذا الليل الواسع الممتد من قرية على أحد تلال الجليل، إلى شمال يضيئه قمر بدوي معلق فوق الجبال: كان شعب بأسره يقتلع من خبز الساخن، ومن حاضره الطراز ليزج به في ماضٍ قادم. هناك... في جنوب لبنان، نصبت خيام سريعة العطب لنا. ومنذ الآن، ستتغير أسماؤنا. منذ الآن سنصير شيئا واحدا، بلا فروق. منذ الآن، سندمج بختم واحد لاجئون.

– ما اللاجئ يا أبي؟

– لا شيء، لا شيء لن تفهم.

– ما اللاجئ يا جدي، أريد أن أفهم.

– أن لا تكون طفلا منذ الآن!..“ (المصدر السابق).

وكبر الطفل، أخذ يشاغل اللغة، وغاص في زحمة التجربة، وبين حنين الطفولة وهول المأساة واتساع الأفق الثقافي وانفتاحه على أبعاده وعلاقاته الإنسانية تشكلت معالم الأحلام وحدود التجربة الشعرية، ولكن بقي المنفى بأثقالة وعلاقاته الاجتماعية والسياسية والثقافية يهيمن على إبداعات محمود درويش. كان يرى نفسه دائما لصيفا بحالة شعبه، نكبته، مقاوماته، هزائمه، انتصاراته، مأساه الكبيرة والصغيرة، أفراحه الصغيرة والكبيرة، كان يللم شظايا الذاكرة ليعيد صياغة الوجود، صياغة الحلم المسافر كما تسافر رفوف الحمام، وكما كان يتمنى أن يحط الحمام يوما فقط ليمارس حياته الطبيعية، ولكن الواقع كان هائلا في معاناته.

كان نصه قريبا من الناس إلى درجة البوح، ولكنه راق في بنيته وجمالياته المبهرة وأبعاده الموعلة في إنسانيتها إلى أقاصي الروح في لحظات بهجتها أو غضبها وألمها وتمردا الأزلي. بهذا المعنى حضرت الأبعاد الفلسطينية في أعمال محمود درويش، إنه لم يسقط في الرثائية المحبطة، كما لم يتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها مطية للصعود، بل تعامل معها باعتبارها البيئة الطبيعية للإبداع، كحالة تفاعل مذهلة في غناها وتشابكها، حالة يستحيل معها الفكك. بهذا المعنى السياسي، الثقافي، الإنساني، النفسي، والأخلاقي تعامل محمود درويش مع حالة المنفى الفلسطيني ونقيضها حلم العودة باعتبارهما فضاء يستحيل، بدون التفاعل معه، كشف الذات الفلسطينية وفهم طموحاتها وصياغة رؤيتها لمستقبل علاقتها بالمكان والزمن القادم، ولهذا كان من الطبيعي أن يولد المنفى الفلسطيني ثقافته ومعاييره النقيضة التي لا تقف حدودها عند حق العودة بالمعنى الستاتيكي، بل إنها عمليا تذهب بعيدا في المستقبل وكأنها تعيد الخلق من جديد.

”... لم أعرف كلمة ”المنفى“ إلا عندما ازدادت مفرداتي. كانت كلمة ”العودة“ هي خبزنا اللغوي الجاف. العودة إلى المكان، العودة إلى الزمان، العودة من المؤقت إلى الدائم، العودة من الحاضر إلى الماضي والغد معا، العودة من الشاذ إلى الطبيعي، العودة من علب الصفيح إلى بيت من حجر. وهكذا صارت فلسطين هي عكس ما عداها. وصارت هي الفردوس المفقود إلى حين...“ (محمود درويش، المنفى المتدرج، مجلة الكرمل، عدد ٦٠، صيف ١٩٩٩).

بهذه الرؤية يكتف محمود درويش فهمه لمفهومي المنفى والعودة، إنها ليسا مجرد فعل ميكانيكي يأخذ شكل الانتقال من المكان إلى مكان آخر، وإنما هما حالة تفاعل اجتماعي وإنساني في منتهى العمق. البعض أو الكثير ربما لا يدرك ثقل هذه الأبعاد في نفسية اللاجئ الفلسطيني، وبناء على ذلك يجري تحليل مواقف جموع اللاجئين وكأنها مجرد حالة إنفعالية أو مجرد تعبير عن مواقف سياسية عقلانية أو لا عقلانية. إن عدم وعي هذه الخافية في ثقافة وملابسات اللجوء الفلسطيني، يجرد العودة من أبعادها الإنسانية كما يجرداها من أبعادها الإيجابية التي ترى في العودة فعلا اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ونفسيا وسلوكيا يرتقي بها إلى مستوى بناء المستقبل الذي هو على النقيض من كل ما يشكل المأساة الراهنة، سواء كان هذا النقيض بفعل الاحتلال أو بفعل الاختلالات الداخلية. وبكلمة أخرى، العودة لا تعني فقط العودة للمكان، وإنما ترافقها صورة متخيلة وأحلام تمت مراكمتها في رحلة اللجوء الطويلة، أحلام تعيد صياغة مفهوم الوطن ومفهوم العلاقات، كما تؤسس لوطن هو على النقيض من كل الخيبات السياسية والاقتصادية التي شاهدها أو عايشها اللاجئ الفلسطيني

«صبرا- تغني نصفها المفقود بين البحر والحرب الأخيرة

كم مرة ستسافرون

والى متى ستسافرون

ولاي حلم؟

وإذا رجعت ذات يوم

فألي منفي ترجعون؟

رحلوا وما قالوا

شيئا عن العودة

لا، ليس لي منفي

لأقول: لي وطن

كل هذا الليل لي، والليل ملح

ويكون - بحر

ويكون - بر

ويكون - غيم

ويكون - دم

ويكون - ليل

ويكون - قتل

ويكون - سبت

تكون - صبرا.

صبرا - تقاطع شارعين على جسد

صبرا نزول الروح في حجر

وصبرا - لا أحد

صبرا - هوية عصرنا حتى الأبد..“

(من مديح الظل العالي)

«لماذا تركت الحصان وحيدا؟

أجابه:

لكي يؤنس البيت يا ولدي

فالببوت تموت إذا غاب سكانها»

(لماذا تركت الحصان وحيدا)

«إن عدت وحدك، قل لنفسك:

غير المنفى ملامحه...

ألم يجع أبو تمام قبلك

حين قابل نفسه

«لا أنت أنت

ولا الديار هي الديار»

(لا تعتذر عما فعلت)

احتل محمود درويش ذلك المكان العالي في الوعي الفلسطيني والعربي والإنساني بكل جدارة باعتباره شاعر المقاومة بأبهى تجلياتها الإنسانية والأخلاقية والجمالية. لقد ارتفع بمعايير الإبداع إلى الدرجة التي ستجعل من مهمة أي مبدع، راهن أو قادم، مهمة صعبة ليحتل مكانة في وعي الناس ووجدانهم، لقد فرض نفسه من خلال ارتقائه وصعوده وسيره الدائم عند خط المواجهة المتقدم دون أن يفقد لونه أو خصوصيته. لقد نجح في أن يحمل قضية شعبه إلى أقصى مكان في الكون وان يقدم الشعب الفلسطيني بأجمل ما يكون. هكذا أصبح محمود درويش مقيما فينا، نردد أشعاره ونغنيها عندما نحزن، نكره، نحب، نغضب، نعشق، نصمت، نصرخ، عندما يولد طفل أو يسقط شهيد، عندما نصيغ علاقتنا بذاتنا أو بالآخرين، عندما ننشد للسلام أو المقاومة...

شكل محمود درويش طيلة رحلته الإبداعية رافعة ثقافية ساهمت بكل نشاط وحيوية في صقل الوعي والذاكرة الفلسطينية، فتعامل مع مفردات المآسي والنكبات الفلسطينية وما رافقها من معاناة ومقاومات باعتبارها الطينة الطبيعية الأولى التي منها أخذت تتشكل الأبعاد الإبداعية عند محمود درويش، كان دائما يعود إليها، يعيد قراءتها، يعيد تشكيلها، ليستخرج منها أبهى الصور والمفاهيم الجمالية. كانت هذه العملية، المضنية والممتعة في آن تعيد صياغة وعي محمود درويش لذاته ولتجربته، وكأنه مع كل مرحلة إبداعية كان يولد من جديد، أو على حد قوله: بأنه «وُلد بالتقسيت»، ولهذا كان شاعرا أدمن التوتر والقلق والرغبة أمام كل نص شعري، لم يقع في وهم الرضى عن الذات، رغم أنه كان مشبعا بالاحترام، إنه دائم القلق من العلاقة التي تربط نصوصه بالناس، ولهذا

آخر من يموت..

إعداد: نهاد بقاعي*



في مقابلة حول ديوانه "أثر الفراشة" (mahmouddarwish.com)

"لسنين طويلة ارتبطت موسيقي بشعر محمود درويش فتألفت أعمالنا في ذاكرة الناس حتى صار اسم أحدنا يستذكر ألياً اسم الآخر. ولا عجب في ذلك، فكل محطات مساري الموسيقي ولثلاثين عاماً، مملوءة بالإشارات الى أعمال درويش، بدءاً بـ «وعود من العاصفة» ووصولاً الى «يطير الحمام» التي لم تسجل حتى الآن، فمذأولى محاولاتي وقبل ان يتعرف واحدنا الى الآخر، كنت أحس ان شعر محمود قد أنزل عليّ ولي، قطع «خبز» امه قطع خبز امي، كذلك عينا «ريثاه» ووجع «يوسفه» من طعنة أخوته و «جواز سفره» الذي يحمل صورتني أنا، وزيتون «كرملة»، رمله وعصافيره وسلسله وجلابيه، محطاته وقطاراته، رعاة بقره وهنوده... كلها كلها سكنائها في أعماقي. فلا عجب إن ألقت موسيقي أبياتة في شكل طبيعي دونما عناء أو تكلف. يقيني ان شعره كتب لأغنيهِ، لأعزفه، أصرخه، أصليه، أذرفه... أحوجه ببساطة على أوتار عودي، وإذا اشركت كل آلات الأوركسترا مع كلماته وصوتي طلع ذلك الإنشاد الذي يهز ويؤاسي، يحس ويقاوم. محمود، يا توأم القلب أقولها لك، مثلما كتبتها لي، لو في جنة الله شاعر مثلك لكنت صدّقتّه."

الفنان مارسيل خليفة (لبنان)

"محمود مغنّي فلسطين الأمهر، وخالق الأبداعية الجديدة لشعر الأرض والمقاومة والإنسانية، وهو الغابة التي لا حدّ لها، والتي تمور على ترابها الساخن الوثير كل الأشجار الواقفة، المغسولة بالمطر العنيف، ورذاذ الزلازل، وينبع في باطنها صغار البراكين، والخرافات، والأصوات المتداخلة، والصدى الوديع والخفيف. ومهما بلغت نيران الموت في هذه الغابة، فإنها قادرة على هضم ألسنتها وتحويلها إلى ضوء فتّي باهر، يهزم الموت، ويردّ العدم والخوف على أعقابهِ . [...] لم يرتبط درويش بفلسطين القضية، ارتباطاً عشائرياً، بقدر ما أسس لانتماء إنساني أكثر عمقاً ونفاذاً جعل غير الفلسطيني يجد نفسه ملتصقاً بهذه القضية".

الشاعر والكاتب المتوكل طه (رام الله)

"سقط الحصان مضرجا بقصيدتي وانا سقطت مضرجا بدم الحصان... والله ايها الشاعر كل قصائدك تصلح للبكاء عليك، فانت لم تكن في حضرة الغياب الا كي تكمله. "فلتحتفل مع اصدقائك بانكسار الكأس في السّتين لن تجد الغد الباقي لتحمله على كتف النشيد... ويحملك قل للغياب نقصتني وانا اتيت لأكملك".

وكي تكمل الغياب يا صاحبي عليك ان لا تنزل عن الصليب مثلما فعلت في "الجدارية"، بل ستبقى عالياً فوق قمة الجليل وقبة ارواحنا. ومثلما سار المسيح على البحيرة سرت في رؤياي لكنني نزلت عن الصليب لأنني أخشى العلو ولا ابشر بالقيامة. هذه المرة اخذتك القصيدة إلى الأعلى، وعندما حاولت النزول، جاءك شعر الألم، جاعلاً منك قصيدته الأخيرة".

الكاتب إلياس خوري (بيروت)

"محمود درويش واحد من أكبر شعراء العربية على امتداد عصور الشعر العربي، بل من أكبر شعراء العالم المعاصر كله استوعب ميراث الشعر وانطلق به إلى آفاق لم يصل إليها سواء، فكان شاعر القضية الفلسطينية، كما تعودنا أن نصفه، نحن النقاد الذين عرفنا قدر شعره والذرى التي وصل إليها، وظل يحاول مجاوزتها إلى ما هو أرقى منها، كأنه لا يتوقف عن الصعود إلا ليصل إلى النقطة المستحيلة التي تنطوي على كل أسرار الشعر والحياة والوجود وظل

شعره، منذ قصائده الأولى، شعر قضية لم تفارق إبداعاته المساسة الفلسطينية، فظل منتمياً إلى الفلسطيني المقموع، صاحب الأرض المغتصبة، المغروس في ترابها، النابت من أعماقها، الناطق بحق الفلسطينيين العادل في العودة إلى أرضهم وترابهم، واقفاً بصلاية ضد سارقيههم وقامعيهم".

الكاتب جابر عصفور (مصر)

"وبين استفاقة من تخدير ودخول في غيبوبة، خلال تلك الساعات المتثاقلة التي أعقبت نجاح العملية وانهيـار جسده وظيفة بعد أخرى، هل أسعفه اللسان لكي يوصي، مجدداً وبجرم، أن يكون الجليل مثواه الأخير والوحيد؟ وهل امتلك من اليقظة ما يكفي لكي يتلو ذلك المقطع الختامي من قصيدة "جدارية"، مطوّلته العبقريّة التي كانت ثمرة محاوراة الموت سنة ١٩٩٨: "أنا أنا. وقد امتلأت بكل أسباب الرحيل. فلستُ لي أنا لست لي أنا لست لي...".

الكاتب صبحي حديدي (باريس)

"لنقف الآن إجمالاً لهذا المبدع الذي ذهب إلى الموت يقاتله مفتوح العينين، واثقاً من النتيجة الحتمية. لكانه أراد ان يقول للموت: أنا لا أخافك، لقد قلت كل ما عندي، وانتصرت عليك فصمدت لسنين طوال وقد آن لي ان ارتاح، وحرمتك من ان تأخذني إلا في الموعد الذي حددته... وبعدما قلت فيك تحديداً كل ما أردت ان أقوله. وداعاً، أيها العاشق من فلسطين الذي جعلها أغنية تسكن وجدان أطفالنا، وأعطائها بعدها الإنساني العظيم كواحدة من معارك الحرية والحق في امتلاك الشعوب زمنها بارادتها.."

الصحفي طلال سلمان (بيروت)

"لم نتركنا يتامي، حيارى قلوب، من سنسرق منه قمحه؟ من سررد كلامه؟ من سنستشهد بعناقيده؟ محمود، ايها الحائر المحير! كيف استطعت وما تجاوزت وعاء الستين ان تنبش في سرية الكون، في اساطيره وحكاياته، وتراته، وآدابه وثقافته، وتصل الى القرارة، قرارة الكون والانسان لتتنسج منها جميعا اصواتا واجراسا هي مسرى الحرير؟! كيف استطعت ان تمازج بين الديانات جميعا وبين كتبها جميعا وتخلص الى الرحيق المصفى لتصوغ منها كلمات وجملا وايقاعات هي مجرى العبير؟! كيف تصير الكلمة بين يديك قارورة عطر وقنبلة!! كيف تصير الجملة بين يديك رقّة انثى ومرجلا يغلي!! ايها الحائر المحير! يا من أعدت للمفردة القها وأزلت عنها ما تطين عليها من ركام التخلف والتعصب التشرذم، فاجت من جديد وابتهجت بك ومعك. يا من رددت الى الجملة بريقها وبهائها فاشتعلت وتوهجت ورقصت فرحا بك ومعك برحيلك ستفقد الابجدية رونقها وأناقتها، وستحني الاسباب والاوثار هامها، وستميل عن نغماتها التفاعيل، ستتشوه آتات القوافي وعرائس البلاغة وعذارى البيان. من سيلهث وراءه المطربون والمحنون؟ من ستلهث وراءه الجوائز والقاعات والساحات والحناجر والأكف بكرحيلك ستمد الزعانف رؤوسها وستعلق لحاء شعرك وتمض جرحك في ينتفخ أناهـا فالايقونة صار في حضرة الغياب. انت حاضر فينا عصي على الغياب والنسيان وأقوى من العاصفة، ستظل الحلم والامل والايقونة والهاجس والمقتدى، نم قرير العين. برحيلك ايها الحبيب الحبيب، "لم تبق زاوية بأرض حديقة الا اشتتت انها قبر". نم قرير العين".

د. حبيب بولص (الناصرة)

"أعدّ لكي أرى على قِمّة الحُضور وجهَ النبيّ والمعجزات في كتبِ الحياةِ وانت تصرّخُ في ليل الزّمان: (أنا لستُ لي أنا لستُ لي)، أعدّ ليختلط الدمعُ بالمعنى الأخير هو الموتُ يا درويش كما وصفتهُ وهو السّؤال الذي لا جواب له يجيءُ كهداة الليل على فراش الجسد في وجع المنفى ههنا في وحدتك الشعرية التي خلّدت في داخل كائننا المحاصر بالرياح والحدودِ والغزاةِ أمام اشتعالنا بعشق الأرض نناديك بكل ما فينا من حلم وصوت، عُذِّ لينا سالما من تعب الرحيلِ فانت لم تمت ما زِلْتَ فوق منبرك العالي كصهوة الشمس تتلو قصيدتك التي أصبحت كتاباً مقدّساً وقمحا نحصدهُ في عيد الوردةِ والجمال يا جدّي الروحي.

كم عبرتَ هذا البحرَ وكم حفرتَ فوق رياح الصحراءِ نكبتنا ونحنُ نركدُ فيك كالجرح في إيقاع القصيدة، ماذا أُسمّيك؟ وانت الوجود بكل الوجود إلى غيمةٍ مُعلّقة فوق سماء الذّار، هكذا أبكي ويمتزجُ النبضُ بالحنينِ إلى اسمك الموجوع بين أيدينا كالصباح الشتائيّ الجديد، فهل أراك؟ وأخجل حينَ أنظر من هاويتي إلى عُلاك، وأعدّك على مواصلةِ الحلم والرقص في سبيلِ شعر يتنفّس بالحريةِ والفضاء، وهكذا أصمتُ في سرّي وأسأل: عن قِراعِ السفوح من فارس شاعرٍ يكملُ ماتبقى من نشيد الأسطورة في شعبٍ يَقاوُمُ من أجلِ حقِّهِ في بقائهِ الضروري. هو الموتُ يا درويش كما وصفتهُ يأخذنا إلى عالمٍ حيثُ لا مكانٌ ولا زَمانٌ ولا وجود.. حيثُ هدوءُ النوم الذي قرّناه في "الجدارية" التي حملتنا إليك في البياض وهو يوجع القلب، فنمُّ كالطفل في حضنِ فلسطين لتنتب زهرا جميلا، وطرُّ كالعصافير في فردوسكِ الأعلى لينتصر الحب والسلام وتنتصر الأغنية".

الكاتب ياسر عبد العال (مصر)

"إن أعداءك وأعداء شعبك قادرون على امتطاء قذيفة طائشة كذريعة ليحرقوا المخيم بأكمله ويجوعوا شعبك ولكنهم عاجزون وعاجزون وعاجزون عن مواجهة سمو الموقف وسحر الكلام في لغتك.. لقد نجحنا نحن أن ننتمي إلى لغتك التي تشكل التعبير الأكثر نبلاً وسحراً للرواية الفلسطينية من قهرها إلى حلمها. أصدقاؤك وأعداؤك يفقون مذهولين أمام هذه الظاهرة التي تسمى أنت.. فالبشر قد تعودوا على استخدام الشعراء ليؤدوا التحية في بلاط الامراء والرؤساء والزعماء. لكن هذه الظاهرة الفلسطينية بامتياز تدخل في غير المألوف.. أن يأتي الوزراء والرؤساء والزعماء في بلد يتطلع إلى كسرة خبز وكوة حرية ليؤدوا التحية والسلام للشاعر.. الناطق الرسمي التاريخي باسم فلسطين التاريخية حتى المستقبل. في سياقك نحن فخورون بفلسطينيتنا.. لأننا في سياقك نحن نحن وللسنا غيرنا.. نحن في سياقك كشرقة نطل على ما نريد..

عندما يأتي اليوم، وسيأتي، الذي ترسو فيه سفينة فلسطين عند شاطئ الحرية والدولة والعودة.. سيكون محمود درويش هناك."

النائب محمد بركة (شفاعمرو)

"مات محمود، ولم يعد ممكنا صعوده درجات مبنى السكاكيني في رام الله متقدما نحو مكتبه. لم يعد ممكنا تصفحه للصحف في المكتب الذي داوم فيه سنوات عديدة، ولن يشرب مزيدا من القهوة وهو يقرأ الصحف ويتلقى هواتف الأصدقاء، أو وهو يستقبلهم في مكتبه. يرحب بهم بكل ما عرف عنه من حيوية وتوهج وتهذيب، ثم يندمج معهم في أحاديث شتى عما هو راهن من أحوالنا، وعما هو موجه للقلب، وسيكون ثمة وقت للكلام على الأدب، على الشعر والرواية والقصة القصيرة وآخر الكتب، وسيكون ثمة وقت للمزاح وللسخریات، وسيكون محمود سيد الساخرين وأمير المزاح الظريف. ستكون ثمة فسحة للضحك، وستلتصع عينا محمود خلف نظارتيه الطيبتين في صفاء، وسيكتسي محياه بمسحة من الق ورونق وبهاء.

وأأسفاه، لم تعد كل تلك البساطة المحببة ممكنة.

ولم يعد ممكنا ذلك المشوار اليومي الذي اعتاد محمود أن يقطعه وحده أو مع بعض الأصدقاء، في شوارع الحي القريب من بيته، انصياعاً لنصائح الأطباء بضرورة ممارسة المشي حفاظا على القلب من طارئ ما. لم يعد ممكنا لمحمود أن يتأمل شجر الطريق ولا المارة ولا غسيل الشرفات، ولم يعد ممكنا أن يرى الشمس وهي تغطس ناحية الغرب على مسافة، من القرية التي شهدت صرخته الأولى في آذار البعيد. أو أن يستمتع بهواء البلاد الذي يهب رخيا، رغم المستوطنة التي تجثم على رأس الجبل القريب".

الكاتب محمود شقير (القدس)

"طائر البرق عاد لينام في أرض أجداده... سيشعُ ترابه شعراً كما تشعُ حقول الجليل بزهر اللوز... الفارسُ ترك حصانه وحيدا ومضى. رحيله فجיעة أثلّت بفلسطين والحضارة فانطفاّت مشاعل وانهارت منارات. وداعاً محمود درويش، وداعاً يا زمناً شعرياً غائباً حاضراً أبداً."

منصور الرحباني (لبنان)

"يستطيع الشاعر، فقط لا غيره، في ساعة الرحيل، أن يبني مساحات الخلود. فالشاعر، وهو الذي يجيد نحت المفردات ليشكل بيت الشعر في عنفوانه وقطعة النثر في شكلها البديع،

وحده القادر أن يجعل من سيرة الحياة سلسلة كلمات تشع على عنق صبية، ونجوما متهادية في الليل الحالك. قبل رحيله، سجل الشاعر لائحة التفاصيل لحفل تأبينه. حدث الخلل لأن الشاعر لم يظن إلى مهمة كتابة رثائه.. وهكذا.. حين حل رحيله الهادر لم يكن هنالك من يرثيه. والحقيقة أن الشاعر هو سبب غياب الرثاء، فمن رَفَع الكلمة إلى هذه الذرى، لا يحق له انتظار ذرى أخرى؛ فاي كلمات ترقى إلى تراكيب الكلمات البديعة: "أحن إلى خبز أمي"، "نيرون مات ولم تمت روما"، "كزهر اللوز أو أبعد"، و"سجل أنا عربي"، و"لا هناك سوى هنا"، و"حاصر حصارك"، و"على هذه الأرض ما يستحق الحياة".. ستتشغل قواميس اللغة ساعات إضافية تبحث عن كلمات تساعد على فك رموز هذا الراحل الممتنع الفيضان؛ غاب عنا، دون أن يرشدنا كيف ن فك الحرف ونبني الجملة.. ولم يكن باستطاعته أن يعلمنا ذلك، فكك حرف الشعر شيء لا تتيحه المدارس بينما تقف التكنولوجيا المتطورة عاجزة، مندهشة، منبهرة، أمام هذا الشيء المسمى محمود درويش. وفي هذه الأوقات الحزينة، سنُشْطَبْ مِثاتِ الجمل وستُشْطَبْ آلاف الكلمات الساعية، في الطريق الوعر، لنسج بيت شعر أو نحت مقولة أو رسم فكرة، نعطينا شيئاً منك لك.. وهنالك من الفتية، من هم في مثل عمرك قبل كم كبير من السنين، يكتسجهم الحزن الجميل، يواجهون عناء حكاية حكاية عنك؛ حكاية لم تحك بعد. وحين يصيح الشاعر وسيرته، مصدر إلهام لغتي، أو فتاة، يشق أو تشق دروب الحياة، يستطيع الشاعر أن يضي مطمئناً أنه حقق ذاته في جناح".

عودة بشارات (الناصرة)

"درويش تجاوز حدود الاقليمية والقومية الى النطاق العالمي، وهو صاحب موسوعة المغناة الفلسطينية من ألفها الى يائها، قيمة محمود درويش انه المعبر عن كل واحد منا بلسان جميل وبكلام اجمل، لذا سيكون من الصعوبة بمكان اختصار تجربة درويش الشعرية في مقالة صحافية، وحب هذا الشاعر هو قاسم مشترك بين كل الفلسطينيين والعرب مهما اختلفت انتماءاتهم السياسية، باختصار ان شعر محمود درويش هو تاريخ للمراحل الفلسطينية بكلام شعري، ففي البداية كان التركيز على الهوية الوطنية وعلى الفلسطينية/ فلسطينية العينين والوشم/ فلسطينية الاسم/ فلسطينية الاحلام والهـم/ فلسطينية المنديل والقدمين والجسم/ فلسطينية الكلمات والصمت/ فلسطينية الصوت/ فلسطينية الميلاد والموت/ سجل أنا عربي... وغيرها.

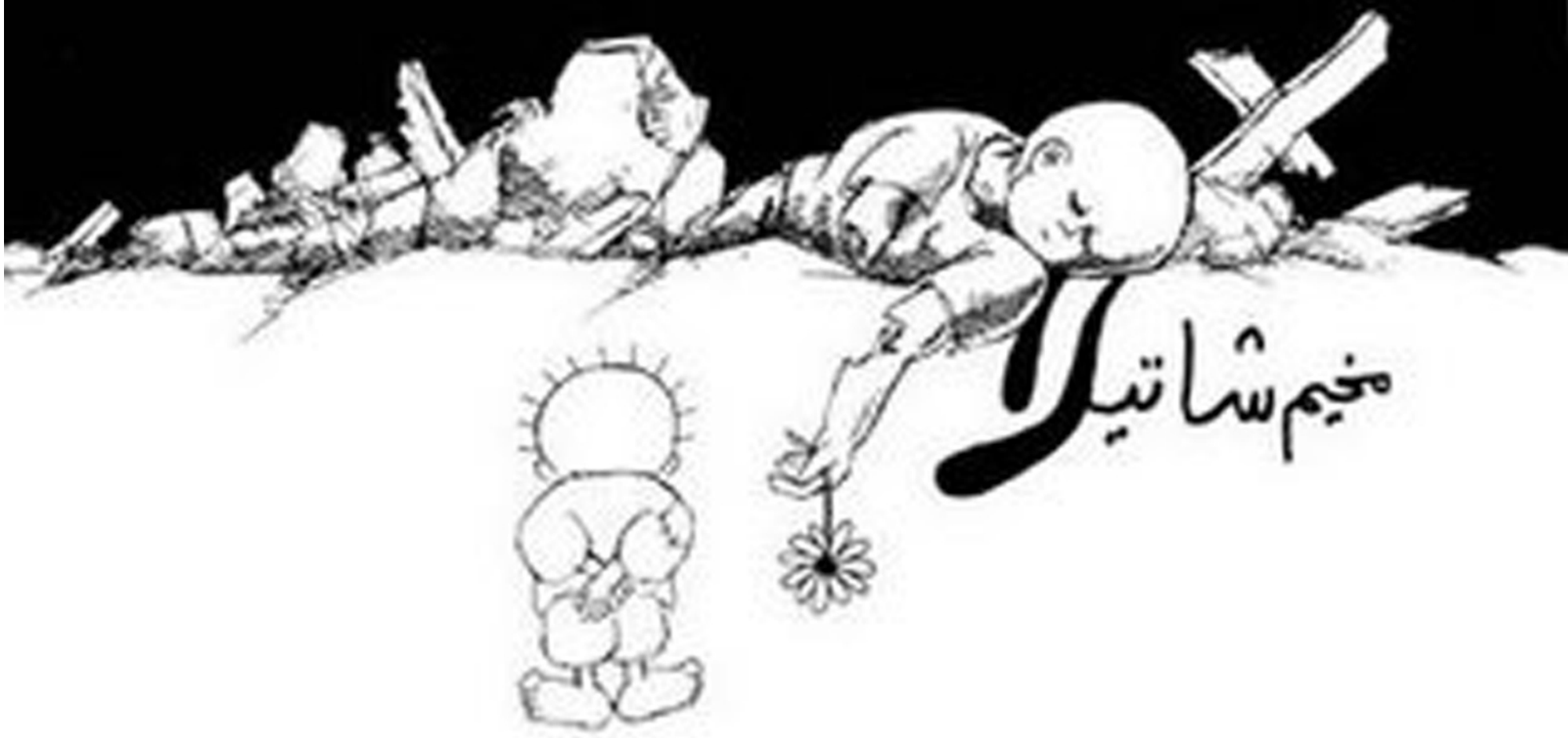
وفي مراحل الثورة المختلفة، كان لمحمود درويش قصائد مختلفة متماهية مع تلك المراحل، فحين خفت المقاومة كانت قصيدة درويش: عندما لا يتحرك الاحياء يتحرك الاموات، وفي حصار بيروت كانت قصيدة مديح الظل العالي، ومع بدء الانقسام الفلسطيني، جاءت قصيدة، أنت منذ الآن غيرك... الخ، الخ.

محمود درويش استلهم الأم والحبيبة، والشهيد واقاربه، والزوجة والابناء، والفدائي في قصائده، وهو الذي اضفى لمسات إنسانية كبيرة على النضال الفلسطيني، وساهم ذلك في انتشار القضية والحقوق على النطاق العالمي. محمود درويش مسكون بالهم الفلسطيني منذ بداياته حتى مرحلته الاخيرة. محمود درويش هو الذي يتنّبأ بنهاية الصراع، وهو الذي استعرض في قصائده كل الجوانب الاخرى الانسانية التي تلازم النضال الفلسطيني، فالفلسطيني ليس مقاتلاً ومكافحاًحسب، بل هو الذي يحب ويعشق ويسمع الموسيقى ايضا، وهو الذي يحن الى خبز أمه وقهوة أمه ولمسة أمه. محمود درويش هو الذي قال عن رائحة البن بأنها تشكل الجغرافيا الفلسطينية/ رائحة البن جغرافيا/ فالقرى الفلسطينية في الصباحات الباكـرة تعبق برائحة البن اثناء غلي القهوة التي يشربها الآباء الفلاحون قبل ذهابهم الى العمل. محمود درويش اصبح جزءا لا يتجزأ من التضاريس الفلسطينية، وما يعز علينا انه لن يكتب قصيدة النصر القادم، لكن عزاءنا الكبير ان ام احمد (والدة الشاعر) لن تخجل من دموعها على رحيل فلذة كبدها، وانها ستغطي عظام محمود بكل ازاهير فلسطين ورياحين فلسطين بعد تعميدها بأنفاسها، وان تراب فلسطين سيضم بين حباته جسد الشاعر الذي سيبقى خالداً مثل نشيدنا الوطني ومثل زهر اللوز الفلسطيني والفرشة الفلسطينية".

د. فايز رشيد (عمان)

*نهاد بقاعي:باحث متعاقد مع بديل.

صبرا وشاتيلا... تقاطع شارعين على جسد



لا تمعنوا في قتل المخيم

بقلم محمود زيدان*

المجزرة!

المجزرة التي راح ضحيتها بين ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ شهيد مزقت النسيج الاجتماعي للمخيم آنذاك. فالقتل وحده سبب كاف لتفكيك كيف آلت أحوال الأهالي بعد فقدان الأم والأب والأخ والمعيّل! أم حسين البرجي، ٦٥ عاماً، فقدت الزوج وثلاثة أولاد. "لم يعوض علينا احد، ولم يلتفت إلينا احد. نحن بحاجة إلى أدوية لكن من يؤمنها؟" بهذه الحرقة يتذكر أهالي المخيم المجزرة. ثم تكمل أم حسين: "كانت الساعة الخامسة والنصف عندما بدأت المجزرة. وكنا في الملاجئ من شدة القصف. أخرجونا من الملاجئ وقتلوا أولادنا أمام أعيننا."

الجيل الأول لا يرى في هذه المجزرة سوى حلقة من عمليات تصفية الشعب الفلسطيني بدأها الصهاينة عام ١٩٤٨. وهذا ما تؤكده نهاد حمد كما تشدد على ضرورة إحياء ذكرى هذه المجزرة كغيرها من المجازر: "كان أبي وهو من قرية الصمصاف في الجليل دائماً يحدثنا عن المجزرة التي ارتكبت بحقهم في القرية. فهم أكرهوا على ترك القرية حين عمدت العصابات الصهيونية إلى قتل ١٠٤ أشخاص من الأهالي ثم عمدوا إلى دفنهم في بئر القرية كي لا ينجو الأحياء منهم." تضيف نهاد: "أنا ولدت في مخيم شاتيلا ولكنني أعرف مجزرة الصمصاف تماماً من حكايات والدي عنها."

وقد يرمي البعض الآخر باللائمة على المرجعيات السياسية الوطنية واللبنانية. فالمخيم ترك وحيداً. "لو كان في رجال في المخيم ما كانوا استهدفوا النسوان والأطفال" بهذه الكلمات ابتداء أبو عرب تذكره للمجزرة التي يعزو سببها إلى خوف العصابات اللبنانية من وهم احتلال الفلسطينيين لبلادهم.

تروي نهاد عن تجربتها: "هربنا من المخيم بعد بدء المجزرة. في البداية لم نعرف أن هناك مجزرة، كنا نسمع صوت الرصاص والطيران. لكن المجزرة كانت تجري بصمت. كانوا يدخلون البيوت ويقتلون كل من فيها، فلا يخرج من خبر. أخيراً تمكن بعض المارة من الوصول إلينا بعد أن نجوا

المخيم. من جهتها، تساعد الأونروا أعداداً محدودة من أبناء المخيم كبار السن وذوي الحاجات الاجتماعية العاجزين عن العمل كالمصابين بعاهات مستديمة جراء الحروب أو الاعتقالات. كما يرى محمود ع.، ٣٨ عاماً، الذي فقد إحدى عينيه في حرب المخيمات أن تعاسة الحياة في المخيم تعود إلى قلة فرص العمل. إذ تصل البطالة في المخيم إلى نسبة عالية جداً تزيد على ٥٠٪؛ لذلك يعجز معظم سكان المخيم عن إعالة عائلاتهم. ويضيف محمود أن الزواج بات بالدين، ولولا مساعدة أفراد ميسورين من عوائل المخيم لما تزوج شاب من شبابه. وينهي محمود: «إن الخروج من هذه المأساة يكون فقط بتحقيق حق العودة».

أما أبو عرب، ٦٧ عاماً، فيرى أن المخيم بات زريبة، وهو لا يشكل بديلاً عن فلسطين. وفي وصفه لوضعه يقول: "أشعر أنني غريب مشرد وذليل لأن اللي ما عندو وطن ما عندو كرامة." ويرى أن العلم والقوة وحدهما يشكلان سبيل العودة إلى الوطن الذي لا ينسى.

هي حال أقرب إلى العبث! شظف العيش، مرارة اللجوء، ألم الفراق والتشرد، فماذا بعد أقسى؟ بالرغم من هذا الواقع القاسي الذي يسحق أهالي المخيم، طور أبناء شاتيلا آليات لمواجهة الصعاب، فوجدوا بعض الجمعيات الأهلية التي تعمل في عدة ميادين وحقق كنواحي الشباب، ودور الحضانة، والجمعيات النسائية التي تسد بعض حاجات أهل المخيم. ومما يجدر ذكره هنا التجربة الريادية التي بادر إليها أهالي مخيم شاتيلا حيث تمت مواجهة الانقطاع الدائم والمستمر للكهرباء بتشكيل لجنة متابعة تلتها انتخابات للجنة شعبية نالت ثقة واحترام الأهالي. غير إنها اصطدمت بواقع التفتت والانفلات الأمني والتدخلات الخارجية. ما يدل على أن الشعب قادر على إعادة تنظيم نفسه لمواجهة التحديات المستجدة إذا ما توفرت له الظروف الملائمة.

كيف يمكن أن ينسى المرء حاله وكل يوم تمعن فيه خيبات وويلات تحملها الذاكرة؟

عاش مخيم شاتيلا مأساة مستمرة بدأت بالنكبة والتهجير تلتها المجزرة ثم حرب المخيمات، ولازال يرزح تحت نير سياسات التمييز والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية. أسس مخيم شاتيلا من قبل الصليب الأحمر الدولي عام ١٩٤٩ على مساحة لا تتجاوز النصف كيلومتر مربع، ويسكنه حسب إحصاءات الأونروا للعام ٢٠٠٤ ٨٣٧٠ فلسطينياً مسجلاً يعيشون ظروفاً حياتية مأساوية.

تاريخياً، اعتبر مخيم شاتيلا مركزاً للعمل الوطني الفلسطيني لكونه في وسط العاصمة بيروت حيث موقع القرار. ثم ارتبط اسمه فيما بعد بالمجزرة التي ذكرت العالم اجمع بإرهاب ووحشية الكيان الصهيوني الذي تعاقبت مجازره منذ النكبة عام ١٩٤٨ ولما تتوقف بعد. تلتها حرب المخيمات التي استنزفت المخيم ودفعت بالكثير من أبنائه إلى تركه. ومن افلح منهم في الهرب خارج البلاد لاقى ملاذاً آمناً في دولة أوروبية، أما من لم يسعفه الحظ انتهى في منطقة بعيدة عن المخيم. قلة قليلة من أبناء مخيم شاتيلا يعيشون اليوم في المخيم الذي صار يضج بالغرباء الذين يشاطرون أبناء المخيم أوضاعاً إنسانية قاسية تنعكس في فقر البنى التحتية، والأوضاع البيئية: الصحية والاجتماعية القاسية؛ حيث يشتري أهالي مخيم شاتيلا الماء والكهرباء؛ ناهيك عن الاكتظاظ السكاني والبناء العشوائي، بالإضافة إلى الانفلات الأمني وحالات العنف والآفات الأخلاقية المتزايدة باستمرار.

نكبة، تهجير، مجازر، حروب، تهمة، إفقار، حرمان، بأس، وضيق... مفردات تؤلف قصة شاتيلا. إن لواقع المخيم الأسود هذا، مخاطر وخيمة على سكان المخيم وله نتائج كارثية على مستقبل الشباب؛ حيث تنتشر بينهم موجة من الإحباط الشديد نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والأمنية والاقتصادية؛ ومما يزيد بدوره من نسبة الفقر. نقول نهاد حمد إحدى سكان المخيم: «إن الإحباط المنتشر بين الشباب سببه قلة فرص العمل وهذا بدوره انعكس على رغبة الشباب في الإقبال على التعلم.» ولعل أموال المغتربين هي المورد الوحيد لأهالي

من القتل، ورأينا بعضهم يحمل أمعاءه بيديه. عندها هربنا من المدخل الشمالي للمخيم ولجأنا إلى شارع حمد. وهناك تدمر اللبنانيون من وجودنا وطلبوا إلينا الخروج لأن إسرائيل تطاردنا، فتابعنا المسيرة بعيداً عن المخيم.

وعن أكثر ما يحتفر في الذاكرة قالت نهاد: "لا استطيع نسيان صورة جارتنا الخرساء الحامل مبقورة البطن وجنينها موضوع على صدرها. المجزرة عندي صراخ تلك المرأة المكبوت." تنهي نهاد كلامها بلوعة وحرقه على أطفال المخيم وهي اليوم ترحل عنه من أجل أطفالها الذين تشعر بالمسؤولية تجاه إحباطهم الزائد إذا ما بقيت فيه.

قبل عامين، أي بعد مرور حوالي ٥٨ عاماً على النكبة وتبعاتها التي عاشتها المخيمات الفلسطينية وخصوصاً مخيم شاتيلا، زار وفد لبناني رسمي عالي المستوى مخيم شاتيلا وباقي المخيمات بهدف تحسين الأوضاع الإنسانية في المخيمات الفلسطينية التي تعاني قوانين وممارسات لا إنسانية كثيرة كان من أقسامها قانوني العمل والتملك. لعل هذه الزيارة كانت لتترك أملاً حقيقياً يبشر بجديد ما عند كثير من سكان مخيم شاتيلا والفلسطينيين في سائر المخيمات، إلا أن الحرب بين الجيش اللبناني وفتح الإسلام التي دمرت مخيم نهر البارد وشردت أهله، بددت كل أمل لدى الفلسطينيين. فماذا بعد؟

بعد ستين عاماً على النكبة ينغص عيش الفلسطينيين في لبنان واقع اللجوء المرير، ومواجهة سياسات التمييز والحرمان من الحقوق الإنسانية، ويثقل عليهم ما يتعرض له أهلهم في فلسطين من مآسي يسببها ويرتكبها الاحتلال يومياً. وما يزيد الطين بلة أنهم يعيشون مرارة الاقتتال الداخلي على سلطة وهمية. لا زالت تقلق الأهالي هواجس ومخاوف مشاريع التوطين والتشتيت التي تحاك ضد حقهم في العودة إلى ديارهم وبيوتهم التي هجروا منها في فلسطين عام ١٩٤٨.

*محمود زيدان ناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان وعضو مؤسس لمجموعة عائدون/ لبنان.

صبرا وشاتيلا

بقلم روبرت فسك *



إحياء
ذكرى
المجزرة،
شاتيلا ٢٠٠٨
(تصوير
محمود
زيدان)

شهادات على مجزرة صبرا وشاتيلا *

قال المسعف عماد من هيئة الإسعاف الشعبي مقارنا بشاعة المجزرة ببشاعة الحرب الاهلية:

«مجرد ما أعلن الخبر توجهت مع بعض عناصر الدفاع المدني الشعبي باتجاه صبرا وشاتيلا ما في شك انو لأول مرة إنسان منا بشوف هيك مناظر برغم كل بشاعة الحرب الاهلية اللبنانية لأول مرة بشوف الواحد منا طرقات مزروعة بالجثث مكدسة للأسف فوق بعضها...»

كان واضح اثر التشويه عند البعض واثّر الإعدامات عند البعض الآخر الدبح او القتل بواسطة رميات مباشرة ...

الحقيقة اكثر اشي ببشمتئ منه الإنسان وببشعر بالاسى والحزن لما يشوف طفل ما بيتعدى عمره الشهرين مش مصاب بحادث انفجار او قذيفة او قصف طيران او غيره إنما مذبوح من الوريد للوريد ...»

قال وفيق من الدفاع المدني المقاصدي عن قتل النساء والأطفال وعن الجثث المفخخة:

«انا كنت من اول الداخلين لهنالك ... كان معنا ارشادات من القيادة انو شو ما بنشوف ما بنلمس وما بنسطع اي اشي غير باوامر والحمد لله كانت الارشادات بمحلها لانو الجثث كانت مفخخة غير عناصر من فرق ثانية من الدفاع المدني حاولت ترفع بعض الجثث دون ما تنتبه انو في منها جثت مفخخة وطلعت فيه المتفجرة...»

شفنا شي ما شايفينه بحياتنا بصراحة جثت مزتوتة بالميات منخفة ومفخخة بحد ذاتها كل جثة فيها مثل قنبلة او شي هيدي شفناها على طول طريق مخيم صبرا الحدود بير حسن /مستشفى عكا .

فتشت أم إسماعيل بين أكوام الضحايا بين أكوام من الرجال والنساء والأطفال، وقفت أمام أكثر من أربعين جثة لكن لم تجد أخاها فعدت إلى بيتها في آخر النهار. ما أن طلع صباح الاثنيين أو الثلاثاء، إذ لم تعد تذكر، حتى عادت إلى شاتيلا حيث صادفت امرأة تعرفها من الحي: رحت اسالها « دخيلك شفتي اخوي ابو ماجد؟» قلتي:«والله كان معنا جارنا ابو ماجد كنا كلنا قاعدين جماعة مع بعضنا البعض كنا هون وهربنا كلنا مع بعض نحنا هربنا صوب الشرق وهو هرب صوب الشمال روحي شوفي لقدام ..»

مشيت لعند زاروبة فيها شجرة هناك عند الشجرة كاينين دابحينو وشاكيو ببطنه شاكيو بالسنجة بشو ما يعرف وفي معا ثلاث زلام مقتولين معو صرت اصرخ «يا حبيبي يا خيي... يا حبيبي يا خيي.»

إجو المصورين صاروا يصوروا في وصاروا يسجلولي صوتي وما صدقت لما سحبت حالي وضلّيت رايحة ...

انا مش بس على خيي ببكي انا ببكي على المناظر اللي شفناها.

كان في بيت باول الزاروبة الو درج كاينين اهل البيت لاطين عند الدرج حاميين حالهم رايحين راشينهم رش. بعدهم بارضهم والارض بعدها كلها حفايات ودم كمان كان في باب حديد العالم متخبيين عنده رايحين مقوصينهم كلهم كلهم على بعضهم .

ما حدا كان بعده شاييل حدا من هالزارويب...

* للحصول على معلومات وتفاصيل أوفى راجع: بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا، ١٩٨٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، (٢٠٠٣).



من الواضح أن الإسرائيليين قد راقبوا الفاعلين بنواظيرهم وهم يقومون بفعلتهم، تماما كما كانوا يراقبوننا خلال جولتنا في المخيم.

متى يصبح القتل فضيحة؟ متى تصبح الحادثة المريعة مجزرة؟ لنطرح السؤال بطريقة أخرى ما هو عدد القتلى الذي يساوي مجزرة؟ ثلاثون؟ مائة؟ متى تكون المجزرة ليست مجزرة؟ أعندما يكون عدد الضحايا غير كاف أم عندما يكون مرتكب المجزرة من أصدقاء إسرائيل وليس من أعدائها؟!

هذا ما أظنه جوهر النقاش. لو أن قوات سورية دخلت الجليل وحاصرت كيبوتس وسمحت لحلفائها الفلسطينيين أن يذبّحو السكان اليهود لما تكلفت وكالة أنباء غربية واحدة عناء مناقشة فيما اذا كانت الحادثة مجزرة أم لا.

ما هو عدد القتلى الذي يساوي مجزرة؟ ثلاثون؟ مائة؟ متى تكون المجزرة ليست مجزرة؟ أعندما يكون عدد الضحايا غير كاف أم عندما يكون مرتكب المجزرة من أصدقاء إسرائيل وليس من أعدائها؟!

هذا ما أظنه جوهر النقاش. لو أن قوات سورية دخلت الجليل وحاصرت كيبوتس وسمحت لحلفائها الفلسطينيين أن يذبّحو السكان اليهود لما تكلفت وكالة أنباء غربية واحدة عناء مناقشة فيما اذا كانت الحادثة مجزرة أم لا.

لكن ضحايا بيروت من الفلسطينيين والمرتكب المباشر عناصر ميليشيا مسيحية متطرفة، دون شك، رغم أننا لم نكن متأكدين في تلك اللحظة أية ميليشيات بالتحديد، ولكن إسرائيل أيضا مذنبّة ومدانة، فهي وان لم تشترك في القتل المباشر فقد تواطأت مع عناصر الميليشيا وسهلت دخولهم إلى المخيم بالتأكيد، وهي من درب القتلة ووفرت لهم الملابس العسكرية وعبوات الطعام الأمريكية، وأمدتهم بالمساعدات العسكرية والمعدات الطبية الإسرائيلية، ثم جلس الضباط الإسرائيليون يراقبون القتلة وهم يقومون بعملهم القدر في المخيم.

إن سلاح الجو الإسرائيلي هو الذي أطلق تلك الانارات العسكرية ليضئ السماء لحلفاء إسرائيل وهم يقتلون سكان صبرا وشاتيلا.

* نشر هذا المقال في صحيفة ”الاندبندنت“ بعيد ارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا في ايلول عام ١٩٨٢. والكاتب روبرت فسك، يعد من أشهر الصحفيين العالميين وهو أهم المراسلين الدوليين بحسب نيويورك تايمز. وقد كتب المقال أثناء عمل الكاتب كمراسل مقيم في لبنان يغطي أحداث حرب عام ١٩٨٢ وتبعاتها آنذاك. انظر:

<http://www.countercurrents.org/pa-fisk180903.htm>

المباني بالديناميت وما تبقى منها سوى أكوام الحطام والردم وحولها مخازن الرصاص الفارغة متناثرة في الشارع الرئيسي والى جانبها بقايا الانارات العسكرية التي تتهدى بالمظلات الصغيرة ببطء قبل وصولها الأرض وانطفائها.

هناك حول الردم أسراب الذباب تطن معلقة انتصارها بصوت يصلح موسيقى تراقف الكوايبس. على بضعة أمتار على يمين المدخل تراكم جبل من الجثث، أكثر من مجموعة من الشباب تداخلت أيديهم وأقدامهم بمنظر يصرخ بالأموات دون همس. وجوههم تشهد للطلقة التي دخلت عبر الفم ممزقة كل ما يعترضها في طريقها إلى تفجير الدماغ. على بعض رقابهم رأيت شريط الدم المحروق، احدهم تم خصيه، كان بنطاله ممزقا ومستوطنة ذباب تتحلق حول أشعائه الممزقة.

عيون هؤلاء الشباب باتت مفتوحة وشاخصة، أصغرهم لا يتجاوز ١٣ عاما يرتدون بنطالات جينز وقمصان ملونة مشدودة على جلداهم بسبب انتفاخ أجسامهم نتيجة الموت والحرارة، لم يتم سرقة أملاكهم حيث رأيت مؤشر ساعة سويسرية تشير إلى الوقت الصحيح، العرقب الطويل يدور متمصا آخر طاقات صاحبها الميت ولكن ما الفائدة!

في الناحية الأخرى من الشارع الرئيسي عبرنا احد أزقة المخيم وركام منازل، وجدنا جثث خمسة نساء وعدة أطفال. كانت النساء في منتصف أعمارهن وجثثهن ملقاة على تلة حطام إحداهن باتت على ظهرها بلباس ممزق، ومن خلفها رأينا وجه بنت صغيرة تنظر إلينا بشعر اسود ملفوف ونظرة غضب وهلع في عينيها ولكن كانت ميتة. طفل آخر بات ملقى على حافة الطريق كالدمية التي لم يردّها صاحبها، فستانها الأبيض ملطخا بالطين والغبار عمرها لم يتجاوز الثلاثة أعوام تم إطلاق النار عليها في الرأس فتحطمت جمجمتها. في الخلف، رأينا إحدى النساء تعانق ابنتها الصغيرة. كانت الطلقة التي مرت من نهد الأم قد قتلت أيضا الطفلة. احد القتلة ادخل سكين في بطن امرأة حامل ممزقا أحشائها إلى اليمين ثم إلى الأعلى ربما ليقتل الجنين في رحمها قبل أن يولد، رأيت عيونها جاحظة ووجهها تجمد من الرهبة حتى قبل الموت.

ونحن واقفون سمعنا لسان عربي عبر الركام يصرخ إنهم عائدون فركضنا إلى الشارع من حيث أتينا، أظنه الغضب الذي منعنا من مغادرة ذلك المكان، انتظرنا عند البوابة للتمسح وجوه الرجال المسؤولين عن هذا كله لا بد أنهم دخلوا إلى هنا بإذن من إسرائيل ولا بد أن إسرائيل هي من وفرت السلاح لهم.

شهادات على مجزرة صبرا وشاتيلا *

من شهادة الطبيب البريطاني بول موريس أمام القاضي كاهان ردا على سؤال القاضي: «هل بإمكانك أن تصف لنا الجنود؟»:

كان احدهم يحمل راديو ... وكان يرتدي خوذة رمادية فاتحة اقرب إلى البياض وشكلها مشابه تماما لما يرتديه الجيش الإسرائيلي كانت ثيابه في منتهى الترتيب والنظافة يرتدي لباسا نظاميا (uniform) من اللون الأخضر الفاتح وكان السروال متناسقا مع القميص وكان هناك خمسة من هؤلاء ”الجنود“ وكانوا أيضا يرتدون أحزمة من الكانفاس وحماله من الكانفاس وضعوا عليها ”الراديو“ وأشياء أخرى. وكانوا ينتعلون أحذية سوداء لكن من دون لفافة الساق وكان ساقا السروال ارفع من الأسفل كي يسهل إدخاله في الحذاء وبالتأكيد كان هناك كلمات بالعربية منقوشة على اللباس النظامي لهؤلاء الخمسة...

شهادة في وصف الأفواج الأولى التي دخلت في الساعة الأولى منطقة بئر حسن:

كانوا كلهم عساكر مسلحين كلهم كانوا لابسين بدلات خضرا ودون إشارات وكانت بدلات جديدة جدا ونضيفة كثير وما في عليها ذرة من الغبار المعتاد على بدلات العساكر وكانت احذيتهم نضيفة وتلمع كان عددهم شي ٢٠٠ عنصر قبل ما يتفرقوا قسم يروح على شاتيلا وقسم يضل في بئر حسن.

لكن في شي مهم بحب كمان سجله في جماعة من اللي وقفوا رافعين سلاحهم بوجهنا ما فتحوا تمهم بكلمة ما كانوا يتكلموا معنا ابدنا مثل الباقيين يعني انا ميزت شي ٥ او ٦ ابدنا ما حكيوا كان اللي ما حكيوا ابدنا لابسين عسكري اخضر مثل الباقيين تماما لكن في فرق انو كان منهم مربيين لحى وفي منهم عيونهم ملونة ومعظمهم طوال وفي بيناتهم فتیان مش كبار بالعمر. انا شكيت انو مانهم لبنانية لانو ما كانوا يحكوا ابدنا . ما سمعنا صوتهم ولا لغاتهم ولا لهجاتهم واكيد هاد سبب مش كافي لنحكم انو مانهم عرب لكن انا لاحظت فرق ثاني بين الفرقين يمكن يكون الو اهمية يمكن لاحظت الفرق بالقبعات اللي حاطينها فوق روسهم كانوا اللي حكيوا معنا لابسين على روسهم قبعات عسكرية عادية كانت قبعاتهم سحب ومدورة في الهاردة لقدام وكانت رفيعة وطويلة يعني نوع من الكاسكيت ولونها اخضر من لون البدلة لكن اللي ما حكيوا ابدنا ما كانت قبعاتهم مثل الباقيين كانت مختلفة عنهم كانت من القماش ولكن اعرض من الاولى مستديرة اكثر واقصر وما في هالبيرية الزائدة...

* للحصول على معلومات وتفاصيل أوفى راجع: بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا، ١٩٨٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، (٢٠٠٣).



ملف صبرا وشاتيلا

أحداث المجزرة*



إحياء
ذكرى
المجزرة،
شاتيلا ٢٠٠٨
(تصوير
محمود
زيدان)

المدنيين من الهروب من المخيمات وساعدوا قوات الكتائب بإضاعة السماء لهم خلال ساعات الليل والصباح الباكر من خلال الاثرات العسكرية.

تقديرات عدد ضحايا المجزرة تتراوح ما بين ٧٠٠ (حسب التقرير الرسمي الإسرائيلي)، و ٣٥٠٠ حسب تقديرات توصّل لها تحقيق الصحفي الإسرائيلي ”آمنون كابلوك“.

يصعب معرفة عدد الضحايا بدقة لأن هناك ١٠٠ شخص تقريبا تم دفنهم في قبور جماعية من قبل الصليب الأحمر في مقابر بيروت من قبل أهاليهم، ولأن هناك عددا كبيرا من الجثث التي دفنت تحت ركام البيوت المهدومة من قبل ميليشيا الكتائب أنفسهم، هذا بالإضافة إلى مئات الأشخاص الذين اختطفوا وهم على قيد الحياة إلى أماكن مجهولة ولم يعودوا ولم يعرفهم مصيرهم.

لم يرق المجتمع الدولي أو دولة لبنان أو إسرائيل بتحقيق رسمي في تفاصيل المجزرة. بعد أن خرج ٤٠٠,٠٠٠ إسرائيلي ليتظاهروا عند سماع خبر المجزرة من مصادر الاعلام الدولية، عينت الكنيست الإسرائيلي لجنة تحقيق تحت إشراف إسحاق كاهانا في أيلول ١٩٨٢. ورغم تقليص صلاحيات هذه اللجنة التي أخذت طابعا سياسيا وليس قانونيا كونها همشت أصوات الضحايا، توصلت إلى استنتاج مفاده أن وزير الدفاع يتحمل مسؤولية شخصية عن المجزرة.

بعد إصرار اللجنة، وعلى اثر المظاهرات الحاشدة، استقال شارون من منصبه كوزير دفاع ولكنه بقي في الحكومة كوزير دون ملف.

عدد من مبادرات التحقيق غير الرسمية، ومنها تحقيق شون ماكبرايد واللجنة الاسكندنافية، والتي اعتمدت أغليبتها على شهادات مستقاة من شهود العيان الغربيون بالإضافة إلى أعمال صحفية وأبحاث تاريخية جمعت كمية من المعلومات المهمة عن المجزرة.

رغم الإدانة الفاضحة عما سماه مجلس الأمن بالمجزرة الإجرامية واعتبار مجزرة صبرا وشاتيلا من أفظع جرائم القرن العشرين في الذاكرة الجماعية للإنسانية، الا انه لم يتم محاكمة الرجل الذي وجدته حكومته مسؤول بشكل شخصي عن هذه الجريمة، ولا أولئك الذين شاركوه والذين ارتكبوا المجزرة بشكل مباشر، على جريمتهم.

* ” أحداث المجزرة“ مقتطفات مقتبسة من الشكوى المقدمة إلى القضاء البلجيكي ضد رئيس وزراء إسرائيل، اريئيل شارون، وضد عاموس يارون وآخرين، إسرائيليين ولبنانيين متورطين في ارتكاب مذبحه صبرا وشاتيلا. للمزيد من المعلومات، انظر: www.indictsharon.net

عندما حل فجر يوم ١٥ أيلول ١٩٨٢، حُلقت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي على ارتفاعات منخفضة في سماء بيروت الغربية، وقد أعلنت القوات الإسرائيلية دخولها المنطقة وإحكام السيطرة عليها.

بدءا من الساعة التاسعة صباحا تواجد الجنرال شارون شخصيا لإدارة العملية وتوجيه القوات الإسرائيلية. وقد كان متمركزا في المنطقة العسكرية على مفرق السفارة الكويتية على حواف مخيم شاتيلا في الطابق السادس من عمارة مطلة على مخيمي صبرا وشاتيلا المجاورين.

عندما حل منتصف النهار، كان المخيمان محاصرين تماما من قبل القوات الإسرائيلية بجنودها ودباباتها والتي وضعت الحواجز لمراقبة كل من يدخل ويخرج من منطقة المخيمات، ومع بداية عصر اليوم قامت القوات الإسرائيلية بقصف المخيمات بمدفعتها.

في ١٦ أيلول ١٩٨٢، كان الجيش الإسرائيلي مسيطرا على بيروت الغربية بالكامل، اصدر المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي بيانا صحفيا أعلن فيه أن ”الجيش الإسرائيلي يسيطر على جميع النقاط الإستراتيجية في بيروت وأن مخيمات اللاجئين المليئة بالإرهابيين محاصرة.“

في ساعات الصباح قامت عناصر الجيش الإسرائيلي بالقصف المدفعي للمخيمات من مناطق مرتفعة محيطة بها، وقام القناصة الإسرائيليون بقنص من تواجد في شوارع المخيم.

في منتصف النهار سمحت القيادة العسكرية الإسرائيلية لقوات الكتائب أن تدخل المخيمات. في الساعة الخامسة مساء دخل ما يقارب ١٥٠ عنصر مسلح من حزب الكتائب اللبناني إلى مخيم شاتيلا من الجنوب والجنوب الغربي.

عندما دخلت قوات الكتائب، اتصل الجنرال دروري بأريئيل شارون واخبره ” ان أصدقائنا يتقدمون في المخيمات، بعدما رتبنا لهم دخولهم.“ فرد عليه شارون: ” مبروك! عملية أصدقائنا موافق عليها “.

في الأربعين ساعة التي تلت، قام عناصر الكتائب باغتصاب وقتل وجرح عدد كبير من المدنيين أغلبهم من الأطفال والنساء وكبار السن المحاصرين في المخيمات. ترافقت هذه الجرائم مع عمليات اختطاف جماعية دعمتها القوات الإسرائيلية والتي أدت إلى اختفاء العشرات والذين لا يزالون في عداد المفقودين.

كانت قيادة الجيش الإسرائيلي على اطلاع كامل بما يجري داخل المخيمات حتى صباح يوم السبت ١٨ أيلول ١٩٨٢. وكان الضباط المسؤولون يتواصلون بشكل مستمر مع قيادة ميليشيا الكتائب الذين ارتكبوا المجزرة، لكنهم لم يتدخلوا لإيقافها؛ بل على العكس تماما فقد منعوا

قام عناصر من الكتائب اللبنانية المتحالفة مع إسرائيل، ولمدة أربعين ساعة بين ١٦-١٨ أيلول ١٩٨٢، باغتصاب وقتل وجرح عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين العزل داخل مخيمات صبرا وشاتيلا المحاصرة؛ أغلبية الضحايا كانت من الأطفال والنساء وكبار السن. ويتراوح عدد ضحايا المجزرة ما بين ٧٠٠-٣٥٠٠ ضحية.

بعد صمود القوات الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية لمدة شهرين، قام المبعوث الأمريكي فيليب حبيب بالتوسط بين الطرفين، وقد توصل الأطراف إلى اتفاق نص على انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت تحت إشراف قوات متعددة الجنسية والتي ستحل مكان قوات المنظمة.

وقد تضمنت اتفاقية حبيب تسليم بيروت الغربية للجيش اللبناني، وتعهد حبيب باسم دولته (الإدارة الأمريكية) بضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين في المخيمات بعد خروج القوات الفلسطينية منها. انتهت عملية إخراج عناصر منظمة التحرير من بيروت في ١ أيلول ١٩٨٢.

في ١٠ أيلول ١٩٨٢ تركت القوات متعددة الجنسية بيروت، في اليوم التالي أعلن شارون أن ”٢٠٠٠ إرهابي قد بقوا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في منطقة بيروت“.

في يوم الأربعاء ١٥ أيلول، اليوم الذي تلا اغتيال الرئيس بشير جميل، قامت القوات الإسرائيلية باحتلال بيروت الغربية ومحاصرة مخيمات صبرا وشاتيلا، بعد أن اخرج جميع أعضاء المقاومة المسلحة وتعدادهم تقريبا ١٤٠٠٠ مقاتل من بيروت وضواحيها، والذين كانوا يضمون امن وأمان أهالي المخيمات.

يتفق المؤرخون والصحفيون أن الاتفاق بين القيادة العسكرية الإسرائيلية وحزب الكتائب اللبناني لتنظيف المخيمات الفلسطينية تم في اجتماع بين أريئيل شارون وبشير الجميل في بكفيه بتاريخ ١٢ أيلول.

صرح شارون في ٩ أيلول انه كان ينوي إدخال قوات الكتائب إلى بيروت الغربية، ويؤكد في كتاب مذكراته انه ناقش العملية مع الجميل في اجتماع بكفيه.

في تصريحاته للكنيست بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٨٢، صرح شارون أن قرار دخول الكتائب للمخيمات تم يوم الأربعاء ١٥ أيلول ١٩٨٢ في الساعة الثالثة والنصف عصرا. صرح شارون أيضا للجنة كاهان الإسرائيلية التي قامت بتنقصي حقائق المجزرة انه قد اصدر القرار التالي للقيادة العسكرية الإسرائيلية ” يمنع على الجيش الإسرائيلي دخول المخيمات؛ لأن الكتائب والقوات اللبنانية ستقوم بعملية تنظيف المخيمات.“

لم يبيع الفلسطينيون أراضيهم، غيرهم فعلها

بقلم: صقر أبو فخر*

لا يستحقون اليوم إلا اللعنات، إنما كانوا يلعبون دور المسهل لتلك الخطة الاستعمارية، والمتعاون معها بوعي كامل، والتي يمكن تأريخ نشوء قضية اللاجئين بها، أي منذ ذلك التاريخ الأسود فصاعداً.

”تاني يا أستاذ؟“

في أيلول ١٩٩٥ وصف الوزير نقولا فتوش الفلسطينيين بـ «النفليات البشيرية». وقد دفعنا الكلام «الملووق» للوزير فتوش آنذاك إلى أن نعد له عدأ وأن نكيل له كيلا، وقد كدر كلامنا أيامه طويلا بحسب علمنا. وبعد ثلاثة عشر عاما، ها هو الوزير باسيل يطل علينا بكلام عجب وبيان من خشب و«معلومات» تثير الغضب. إنها سنون منحوسة وأيامها معكوسة تلك التي ما انفك الحديث عن الفلسطينيين في لبنان يدور في الشرنقة ذاتها. كان لا شيء يتغير في ميدان المعرفة في هذا البلد، فالكلام دائما غث، والخطاب رث، والأقوال معادة البث.

قبل ستين سنة أو أقل، كان أطفال المخيمات حينما يتعاركون مع أطفال الأحياء اللبنانية المجاورة، يعيرون بأنهم باعوا أراضيهم ولجأوا إلى لبنان. كان ذلك كلام فتية الشوارع. ويلوح لي، بعد نحو ستين سنة، أن الأمر لم يتغير حتى مع هذا الوزير من هنا أو ذاك الوزير من هناك. ويبدو لي أيضا أن بعض الزعامات وأصحاب المواقع والمناصب والرتب لا يختلفون كثيرا عن حمالي القرب. انه «داء بلا دوا وعماء على عمي». وقد رغبت، في هذه المعلومات التي عرضتها هنا، بأن أضع بين يدي السياسيين، ومنهم الوزير باسيل، ذخيرة معرفية بسيطة وأولية كي لا يعود إلى مثل هذه الأقوال ثائية. لكن ما أخشاه هو أن أصبح مثل أعمى يلقي محاضرة في جمهور من الصم. ومع ذلك، فأنا أكيد من أن الحقائق العلمية والتاريخية لا بد أن يكون لها صدى، مثلما أنا متأكد من أن الفلسطينيين مثل كيس الملاكمة: كلما وجهت إليه اللكمات ارتد عليك بالقوة نفسها.

* الكاتب والباحث الفلسطيني صقر أبو فخر هو سكرتير تحرير «مجلة الدراسات الفلسطينية» ومحرر في جريدة «السفير». ورد هذا المقال في جريدة السفير في ١٦ أيلول ٢٠٠٨.

كلها. وآل سرسق باعوا أيضا مرج ابن عامر، وكانت مساحته ٤٠٠ ألف دونم، وفيه نحو ٢٠ قرية تقطنها ٢٥٤٦ أسرة أو ما يساوي ٢٦ ألف فلسطيني تقريبا. وهؤلاء جميعا طردوا من مرج ابن عامر الذي عاشوا فيه مئات السنين. وباع آل تيان (ميشال وأنطون) حصتهم من وادي الحوارث في سنة ١٩٢٢ (٣٠٨٢ دونما يقطن عليها ٢٤٠٠ فلسطيني)، ثم أقدم أنطون تيان على رهن ٥٣٥٠ دونما ثم عاد وباعها مع حصة ميشال تيان من الصندوق القومي اليهودي في ٢٧ أيار ١٩٢٩ وباع آل تويني وآل صباغ ما كانوا يملكونه في السهل الساحلي.

علاوة على ذلك، باع أفراد من آل سلام أراضي الحولة التي حازوا من الدولة العثمانية امتياز استصلاحها وزراعتها فقط، لكنهم باعوها من اليهود، الأمر الذي أدى إلى تشريد ١٥ ألف فلسطيني. وباع آل قباني ٤ آلاف دونم مما كان يُعرف بـ «وادي القباني». وفي سنة ١٩٣٧ أسس خير الدين الأحذب وصفى الدين قدورة وجوزف خديج وميشال سارجي ومراد دانا (يهودي) والياس الحاج شركة عقارية. وتمكنت هذه الشركة من شراء ١٠٠ ألف دونم في قضاءي صور وصيدا، ثم باعتها لشركات يهودية.

لعلم الوزير، وغيره استطرادا، أن اليهود لم يملكوا عند صدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني من عام ١٩٤٧ إلا ٧ ٪ من مساحة فلسطين، ومع ذلك منحتهم الأمم المتحدة ٥٦٪ منها بما في ذلك منطقة النقب الممتدة بين بئر السبع والعقبة، والتي لم يكن فيها يهودي واحد. لكن، حتى هذه المساحة، لم يستطع اليهود شراء أكثر من ٣٠٠ ألف دونم من الفلسطينيين بين ١٩١٧-١٩٤٧ أي طوال ٣٠ سنة تحت سلطة الانتداب البريطاني. وهذه المساحة التي تعادل ٦٪ من الأراضي التي اشتراها اليهود انتقلت اليهم بالاحتلال، ومن خلال سمسارة كانوا يشترون الأرض من العرب ثم يعودون فيبيعونها لليهود. وقد قُتل الكثير من هؤلاء السمسارة إبان ثورة ١٩٣٦.

قصارى القول ان الفلسطينيين لم يبيعوا أراضيهم، بل ان أفرادا من عائلات لبنانية معروفة، وأشخاصا من عائلات سورية مثل آل الجزارلي والشمعة والقوتلي ومارديني واليوسف، هم من تسبب بتشريد الآلاف من الفلسطينيين جراء تلك البيوع الوضيعة، ثم طرد معظم الشعب الفلسطيني من بلاده جراء خطة استعمارية بعيدة المدى. وهؤلاء البائعون الأرذال الأنذال، الذين

سمعنا وشاهدنا وزير الاتصالات اللبناني جبران باسيل في العاشر من أيلول ٢٠٠٨، يقول في مؤتمر صحافي: ان الفلسطينيين «خسروا وطنهم عندما باعوا أراضيهم». ثم عدنا فقرأنا الكلام نفسه في صفح اليوم التالي («السفير» و«النهار»، ١١ أيلول ٢٠٠٨) من غير أي تعديل، الأمر الذي يشير إلى أن أحدا لم ينبّه الوزير على معلوماته المغلوطة من ألفها إلى يائها. ولو كان بين المحيطين بالوزير نبهه واحد في هذا الميدان، لربما كان في الإمكان تدارك الأمر، وتعديل كلامه كي لا تُؤخذ عليه قلة المعرفة بهذا الشأن الحساس. وكان على الوزير، قبل أن يُقدم على نثر هذه الأقاويل، أن يتأكد من مواقع قدميه حتى لا يتعثّر في دهاليز التجارة الانتخابية الهاذية المنتعشة الآن في لبنان، والتي لم تنجح إلا في اختيار العناوين المثيرة للعداوة، وما هو بائس ومكرور مثل خرافة «التوطين» ورهاب «تملك الأجانب» وعودة «الفارين إلى إسرائيل»، وبين هؤلاء عدد لا يستهان به من العملاء والقذلة والأوباش. ويبدو أن فن استجلاب الأصوات بدغدغة غرائز الدهماء ليس ابتكارا لبنانيا بلديا بالتأكيد، لكن المثل البلدي اللبناني ينطبق عليه تماما، وهذا المثل يقول: «البلد يللي بيعبد العجل حش وارميلو». وهنا بالذات تنمو وتنتعش عناصر «الفهلوة» المحلية و«الزعبرة» السياسية الفاشية في هذا البلد منذ أمد طويل، والتي أتمنى ألا يكون الوزير قد انزلق إليها بوعي أو من دون وعي، وألا يُدخل الفلسطينيين في هذا المنزلق، فيكفيهم الكلام العنصري الذي ما برح يغير عليهم من الجهات كلها، والقوانين الجائرة التي تمنع عليهم تملك حتى منزل العائلة، وتمنح العنصريين ذرائع لرفض تشغيل الطلبة الجامعيين في بعض مقاهي الحمراء ولو بالساعة، وفي فصل الصيف فقط، هذه المقاهي التي نستعد لفضحها والدعوة إلى مقاطعتها جراء عنصريتها المنحطة.

هؤلاء من باعوا الأرض

نقترح على الوزير جبران باسيل أن يحفظ بقوة المعلومات التي سنعرضها هنا باختصار شديد. وقد أوجزنا هذه المعلومات، العلمية والدقيقة والتاريخية، كي لا ننقل على ذاكرته قط. إن ٩٤٪ من الأراضي التي امتلكتها الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي (الكيرين كاييميت) في فلسطين حتى سنة ١٩٤٧ باعها لبنانيون بالدرجة الأولى من عائلات سرسق وسلام وتيان وتويني والاسعد وقباني وبيهم وغيرهم. فالسيد ميشال سرسق ومحمد بيهم باعوا أراضي الحولة إلى اليهود، وهذه الأراضي كانت تستوعب ١٥٠٠ أسرة فلسطينية سُردت

من إصدار جمعية ابن خلدون، ومركز بديل ومجموعة عائدون

إصدار كتاب «ستون عاما من النكبة، ستون مصطلحا في النكبة»

بأقلام طلاب فلسطينيين من الوطن والشتات



الفلسطينية، وتوضيح جزء من الرواية التاريخية الفلسطينية لطلابنا في الوطن والشتات، لتبقى حية ومنفصلة مع ماضيها لتصيغ حاضرها ومستقبلها، فقد قررنا اخراج الجزء الثاني من مشروع هوية وانتماء، بعد النجاح الكبير الذي حققه المشروع الاول في التصدي لمشروع وزارة المعارف الاسرائيلية في فرض مصطلحات تشويهية على طلابنا في المدارس الاعدادية، واحد اهم سمات نجاح المشروع الاول هو قيام الوزارة مؤخرا بالتراجع عن المشروع الذي حاولت فرضه على المدارس العربية. ان مشروعنا الحالي ليس كالمشروع الاول، فهو مشروع فاعل وليس رد فعل، ويهدف الى تعريف طلابنا الى بعض مصطلحات النكبة التي اختاروها بانفسهم وبمحض ارادتهم».

وعن سير العمل في المشروع قال الدكتور اسعد: « لقد وصل الى المشروع منذ انطلاقته في نهاية العام الماضي، اكثر من ١٥٠ مصطلحا من كل ابناء الشعب الفلسطيني في الداخل، والضفة الغربية، سوريا ولبنان، وبسبب قرار الهيئة العامة للمشروع اختيار افضل ستين تعريفا في الذكرى الستين لادراجها في هذا الكتاب، فقد عملت الهيئة المهنية طويلا لاختيار المصطلحات الستين المناسبة من حيث التعريف ومن حيث الاهمية من مجمل المصطلحات التي وردت الى المشروع، وهنا لا بد من الإشارة ان المبادرين الى المشروع لم يحددوا قائمة مغلقة او محددة مسبقا للمصطلحات التي يمكن من خلالها للطلاب اختيار المصطلح الذي يرغبون في تعريفه، بل اختار الطلاب المصطلحات حسب ارادتهم. ولهذا السبب فقد وصل الى المشروع، في الكثير من الحالات، اكثر من تعريف

اصدرت مؤسسات فلسطينية في الوطن والشتات الكتاب الثاني من مشروع «هوية وانتماء» في الذكرى الستين لنكبة فلسطين، وقد اشرف على اصدار الكتاب كل من جمعية ابن خلدون- المؤسسة العربية للبحث والتطوير، ومركز «بديل»- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين في بيت لحم، ومجموعة «عائدون» في كل من سوريا ولبنان. هذا وقد حمل الكتاب الثاني عنوان «٦٠ عاما من النكبة، ٦٠ مصطلحا في النكبة»، وقد اشرف على تحرير الكتاب مجموعة كبيرة من المؤرخين والاكاديميين والناشطين الفلسطينيين في الوطن والشتات.

ياتي الجزء الثاني من مشروع هوية وانتماء كمكمل للمشروع الاول، الا انه يتميز عن المشروع الاول بمحورين اساسين، الاول: في هذا المشروع قام الطلاب بانفسهم باختيار وتعريف المصطلحات ذات الصلة بالنكبة، والثاني: ان الطلاب المشاركون في هذا المشروع يمثلون كل مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، حيث شارك في المشروع أكثر من ١٥٠ طالبا ثانويا من الداخل، وطلاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة وطلاب فلسطينيين من لبنان وسوريا، ويمثل هذا الامر تلاحما فريدا لشباب الشعب الفلسطيني في كتاب يمثل ذاكرتهم، حاولنا تجميع الذاكرة التاريخية والهوية الجماعية في كتاب واحد. وقد شمل الكتاب ٦٠ مصطلحا في النكبة تم تبويبها في خمسة فصول: احداث تاريخية، مواقع، شخصيات، المخيمات واللجوء، وادب وفلكلور.

وفي حديث مع الدكتور اسعد غانم رئيس ادارة جمعية ابن خلدون قال: « جاء هذا العمل التربوي التعليمي في جهد منا لاحياء الذاكرة

لنفس المصطلح، وقررنا ان يتم تحرير المصطلحات المكررة في صيغة واحدة بحيث يتم ادراج اسماء الطلاب في نفس المصطلح، فتكونت صورة اكثر بهاء، بحيث بدا ان مجموعة من الطلاب من كل اماكن تواجد الشعب الفلسطيني قاموا بتعريف نفس المصطلح، وكأنهم جلسوا وعملوا سوية على تعريف هذا المصطلح».

النكبة في عامها الستين

ملف العدد:

كانت تسمى فلسطين... صارت تسمى فلسطين



نصب أكبر مفتاح في العالم، إحياءاً للذكرى الستين للنكبة، مخيم عايدة بيت لحم. أيار ٢٠٠٨ (بديل)

الحركة الشعبية للدفاع عن حق العودة

قراءة أولية في فعاليات إحياء الذكرى الستين للنكبة

بقلم: محمد جرادات*

الانتفاضة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تبعه لقاء تنسيقياً آخرًا انعقد في بروكسل في تشرين الثاني من عام ٢٠٠١ أسفر عن الاعلان عن انشاء «الائتلاف الفلسطيني لحق العودة» كاطار يضم العديد من اللجان والمؤسسات الفاعلة في ميدان الدفاع عن حقوق اللاجئين في فلسطين التاريخية والشتات الفلسطيني الواسع. لقد شكل انشاء هذا الائتلاف قوة دفع هامة على الطريق وخطوة لها ما بعدها. خصوصاً، وأن الائتلاف قد ركز على نسج العلاقات والربط بين مختلف الفعاليات والمنظمات القاعدية الفلسطينية في الداخل والمنافي لتوثيق اواصر التنسيق بينها، معتمداً على مفهوم التنسيق المرن والذي يتيح الخصوصية البرنامجية لكل منظمة، اتحاد، جمعية، مركز او لجنة، لتتمكن من تأدية دورها كما هو مع التنسيق للنشاطات والفعاليات الرئيسة التي تشكل عنوان وحدة فلسطينية، وحدة في الهدف والهوية والقضية. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، فقد تطورت فعاليات احياء ذكرى النكبة سنوياً، من مشاركة جماهيرية محدودة في منتصف تسعينيات القرن الماضي الى يوم وطني كما أعلن عنها الرئيس الراحل ياسر عرفات في الذكرى الخمسين للنكبة، ثم ازدادت المشاركة

القريبة والبعيدة من جهة أخرى. من الجدير ذكره، أن هذا الربط والتنسيق كان قد جرى بناء على نداءات المؤتمرات الشعبية في بيت لحم والناصرة وغزة، وتجاوبت معه بيروت، ودمشق وعمان، وكوبنهاغن. لقد جاءت تلك الاستجابة كنتيجة لمشاعر العزل والتهميش التي عاشها اللاجئون الفلسطينيون، وغموض مصيرهم ومصير حقوقهم في العودة واستعادة الممتلكات التي وضعت على رف أوسلو، التي لم تترك أي مجال للمشاركة الجماهيرية ولم تبني تلك الاتفاقات على مرجعية واضحة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين على أساس القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧، والقوانين الدولية ذات الصلة. وادراكاً لهذا الواقع، كان لا بد من أن ترقى مبادرات وحملات الدفاع عن حقوق اللاجئين مع مرور الوقت الى العمل على تنسيق عملها قدر المستطاع لبلورة إستراتيجية عمل مشتركة، لخطاب العودة يستطيع الوقوف بوجه تعقيدات المرحلة. وكانت اللجان المعنية بقضية اللاجئين قد عقدت لقاء تنسيقياً في قبرص في تشرين اول من عام ٢٠٠٠ ترافق انعقاده وانطلاقة

السري المطارد من قبل جيش الاحتلال وأذرع الطويلة. كانت تلك إحدى نتائج عملية أوسلو، بالرغم من معرفتنا جميعاً من رأس هرمنا السياسي الى اصغر ناشط وطني بأن هذه العملية لم تستند على مبادئ الحق والعدالة، ولا حتى الى قرارات الشرعية الدولية، بل استبعدت جذر الصراع الفلسطيني/ العربي - الصهيوني المتمثل في قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في العودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم وتعويضهم عن المعاناة الانسانية والخسارة المادية التي لحقت بهم نتيجة التهجير القسري. من هذا الواقع القاسي، انطلقت حركة العودة من خلال حملات الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وتجذرت هذه الحركة في الاوساط الشعبية الفلسطينية، عبر سلسلة متواصلة من المبادرات الشعبية المستقلة، والتي انطلقت من الفارعة في نهاية عام ١٩٩٥ وامتدت الى ارجاء فلسطين التاريخية والمنافي الفلسطينية، تلك الحركة الشعبية جرت في بداياتها دون تنسيق بين المبادرين في كل موقع، واخذت تربط اوصالها رويداً رويداً، رغم الحدود والحواجز القاهرة بين ارجاء فلسطين التاريخية من جهة وبين فلسطين والمنافي

خلفية: نشوء الحركة الشعبية للدفاع عن حق العودة انطلقت الحركة الشعبية للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين عبر سلسلة من المبادرات الميدانية في فلسطين التاريخية والمنافي، وذلك بعد توقيع اعلان مبادئ أوسلو في ايلول ١٩٩٣، بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. لقد هدفت انطلاقة تلك المبادرات أساساً الى وقف الاندلاق الذي رافق عملية أوسلو، وهو اندلاق لم يقتصر على المستوى الرسمي الفلسطيني والعربي، بل تعداه ليجذر الرماد في عيون الكثير من الفعاليات الوطنية والشعبية في حينه. فأخذ الخطاب يميل نحو تطبيع الواقع الاحتلال، وحلت تعابير «الطرف الآخر» و «شريك عملية السلام» محل «الكيان الصهيوني» و «الحركة الاستيطانية» و «دولة الاستعمار» و «دولة الإرهاب المنظم».

كما ادت هذه الحقبة، الى تحول الأنماط السلوكية لكافة التنظيمات الفلسطينية بالميل الى العلن، وترجمته بفتح مكاتبها في مختلف الأراضي الفلسطينية، قافزة بذلك على الواقع نفسه، واقع الاحتلال. وبذلك، اقتربت في أنماط سلوكها الى البنية الجماهيرية منها الى التنظيم

شاركت عمان بيت لحم في مهرجان حاشد صدح فيه صوت الفنان سميح شقير امام الاف المشاركين على مسرح جامعة بيت لحم.

ثم جاء مهرجان جائزة العودة السنوية للعام ٢٠٠٨، وحده فيه شقين من الكبد الفلسطيني، حيث انطلقت فعاليات المهرجان بالتزامن من قصر رام الله الثقافي وقاعة الهلال الأحمر الفلسطيني في خان يونس، حضره جموع غفيرة لتكريم المبدعين الفلسطينيين في ثقافة العودة الى الديار.

وتوالى الفعاليات الفلسطينية في الداخل وبلغت ذروتها يوم ١٥ أيار يوم النكبة الفلسطينية المتواصلة وشهدت ساحات رام الله والبيرة أضخم مهرجان بمشاركة ما ينوف على ٦٠ الف مشارك في صورة مهيبة، ترافق مع المهرجان المركزي عشرات المسيرات والمهرجانات في معظم محافظات الوطن المحتل عام ١٩٦٧، وفي مدن وقرى فلسطين داخل الخط الأخضر. وفي هذا اليوم، غطت سماء فلسطين بالونات سوداء تم إطلاقها من مختلف المواقع المحيطة بمدينة القدس المحاصرة، وقد القى بعض الإعلاميين الإسرائيليين باللائمة على منظمي فعالياتهم التي لم تصل الى مستوى الفعاليات الفلسطينية شحيحة الموارد المالية كما قالوا لكنها كثيفة وغنية بالموارد البشرية المؤمنة بحقها.

فعاليات فلسطين على جانبي الخط الأخضر تواصلت من عكا وحيفا مروراً بالناصرة الى اللد والرملة ويافا الى بئر السبع والنقب، كما كانت في ارتباط متواصل مع الضفة وغزة في قلقيلية وجنين وطولكرم ونابلس وسلفيت ورام الله والقدس وبيت لحم والخليل، مدن وقرى ومخيمات في لحمة وطينة صادقة نابعة من الم الجرح العميق الذي امتد على مدى ايام النكبة حتى يومنا هذا.

خلاصة

بقراءة سريعة أولية لأهم منجزات فعاليات حملة أحياء الذكرى الستينية للنكبة نلخص بالتالي:

أولاً: رغم الانقسام الداخلي وأحداث غزة التي كادت تطغى على كل ما سواها، إلا أن فعاليات النكبة الستينية، أعادت الروح للعمل الجماهيري، وفرضته على الأرض كقوة يعتد بها. وهذا ما اتضح من المشاركة الرسمية من مختلف القوى السياسية دون استثناء، تلك القوى كانت حريصة باستمرار أن تكون ممثلة في الفعاليات سواء الموقعية منها أو المركزية، واکدث مواقفها في بيانات صدرت عن قيادتها في كل مناسبة وفعالية. فالفعاليات شارك فيها أعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بانتظام، وما زيارة رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ابو مازن لمخيم العودة في رام الله وللمفتاح في بيت لحم الا دليل يؤكد بان قضية اللاجئين وحقهم في العودة الى ديارهم مفتاح الحل للصراع في المنطقة بأسرها.

ثانياً: تكريس مصطلح النكبة في الاعلام العربي والدولي، فقد ركزت الفعاليات في فلسطين التاريخية ومختلف المنافي على استخدام المصلح، بالإضافة الى التكتيف الاعلامي والدعاوي الذي مارسه مؤسسات ولجان التضامن الدولية في فعاليات واتصالاتها بالاعلاميين والسياسيين، فأصبح استخدام المصلح كاف للدلالة على الحق الثابت للاجئين الفلسطينيين والمتمثل بعودتهم الى ديارهم الاصلية، فلم تعد بحاجة لشرح المصطلح للإعلاميين الدوليين.

ثالثاً: أسست لحركة دولية متضامنة مع الشعب الفلسطيني على اساس حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم، بعد أن كانت معظم الفعاليات الدولية تنظر الى الموضوع وكأنه من نسج خيال بعض النشطاء، وليس حق متجذر في صلب العقل الفلسطيني.

رابعاً: فتحت فعاليات النكبة وكثافتها النقاش على مصراعيه في المجتمع الفلسطيني في الداخل والمنافي فيما يتعلق بمستقبل الحل ومحورية قضية العودة كثابت اساس لاي رؤية سياسية للحل. فانتقدت مؤتمرات وورشات عمل في الداخل والمنافي دارت محاور النقاش فيها على مراجعة ماهية حل الدولتين المطروح وحل الدولة الواحدة المنظور في النقاش.

* محمد جرادات هو عضو مؤسس في مركز بديل، ومنسق وحدة حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

الداخل: محط الأنظار

فيما كان التركيز والأنظار منصبة على الداخل الفلسطيني، تحولت فعاليات الداخل من لجان واتحادات ومؤسسات اهلية وشبكات وطينة الى خليه نحل تحضيرا لفعاليات تشمل كل حارة وحي وزقاق على جانبي الخط الأخضر، وتميزت التحضيرات بانجاز اللجنة الوطنية العليا لحياء ذكرى النكبة الستين، التي بادرت الى طرح فعاليات مركزية وساهمت في التخطيط والتحضير والتنفيذ لمئات الفعاليات انطلاقاً من بداية العام ٢٠٠٨ وحتى نهايته، وكان للتخطيط والتحضير الجيد من اللجنة العليا واطرافها الاثر في اختطاف الاضواء عن الاحتفال الاسرائيلي المركزي يوم الثامن من ايار ٢٠٠٨، وهو بحسب التقويم العبري يوم ”استقلالهم“. فاطلقت اللجنة العليا شعارا لفعاليتها في ذلك اليوم هو ”يوم استقلالهم يوم نكبتنا“ ونظمت في اطارها ثلاث فعاليات مركزية تميزت بالدقة وحسن الاداء فكان فعالية اكبر مفتاح في العالم في محافظة بيت لحم، وفعالية افتتاح مخيم العودة في رام الله، وفعالية المسيرة المركزية من الناصرة الى قرية صفورية المهجرة. ترافق ذلك وبث حي ومباشر من مخيم العودة في رام الله لمدة ١٢ ساعة متواصلة من الساعة الثانية عشر ظهراً الى الساعة الثانية عشرة منتصف الليل، عبر اثير الفضائية الفلسطينية ومحطات التلفزة المحلية في شبكة معا الاخبارية، وبانتاج واخراج وبث وإدارة فلسطينية خالصة توحد الفلسطينيين في الداخل والمنافي وتم ربط الاستوديوهات من القاهرة وعمان ودمشق وبيروت والناصرة والقدس وبيت لحم ونابلس والخليل. وقد شارك في هذا اليوم رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور سلام فياض ونواب من التشريعي وأعضاء مجلس وطني وفعاليات وطينة عمالية ونقابية واهلية، كما شارك فنانون عرب وفلسطينيون، توحدها في هويتهم ورسالتهم التي اكدت بان جذر الصراع ومفتاح الحل يكمن في عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم. كما

للمنظمات الفلسطينية الموجهة لحملة النكبة والفاعلة فيها، وضغطت على قياداتها بمختلف الوسائل السياسية والاخلاقية والقانونية للعدول او الابتعاد عن مناصرة القضية الفلسطينية ومحاولة وقف تلك النشاطات الخاصة بالنكبة. فكانت تهمة الوجبة الجاهزة باستمرار ”الا سامية“ التي استخدمتها تلك المنظمات لاحداث خوف وقلق لدى المنظمات الناصرة والسياسيين في بلدان كثيرة وخاصة في اوروبا والولايات المتحدة وكندا واستراليا وافريقيا.

في الحقيقة وقفت منظمات دولية كبيرة وعريقة امام تلك الهجمة ومارست دوراً ونشاطاً فعالاً واستمرت في فعاليتها وخاصة حملة احياء الذكرى الستين في بريطانيا وايرلندا والتي قادتها اللجنة البريطانية للتضامن مع فلسطين (www.palestinecam.org)، والشبكة الدولية للتنسيق بين المنظمات العاملة على القضية الفلسطينية (ICNP) ومقرها نيويورك، واللجنة الاوروبية للتنسيق بين المنظمات الاوروبية الاهلية العاملة على القضية الفلسطينية (ECCP) ومقرها بروكسل، بالإضافة الى عشرات الاتحادات النقابية والمهنية الدولية والتي تبنت نداء المجتمع المدني الفلسطيني الداعي الى مقاطعة اسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها كأداة نضالية ربطت ربطاً مباشراً بين النكبة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى الديار الاصلية ووسيلة النضال حتى تنصاع اسرائيل للقانون الدولي ويستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه غير منقوصة.

وقد لعبت الاتحادات والنقابات الجنوب افريقية مثل لجنة التضامن الجنوب افريقية مع الشعب الفلسطيني واتحاد النقابات العمالية الجنوب افريقي دوراً مركزياً في تعميم حملة النكبة الستين ونداء المجتمع الفلسطيني في الاوساط الدولية، لما لها من ثقل معنوي واخلاقي وتجربة نضالية خاضتها ضد نظام الفصل العنصري السابق في جنوب افريقيا.



الجالية الفلسطينية في الدنمارك تحيي الذكرى الستين للنكبة. (وفا)

الجماهيرية في فعاليات إحياء النكبة، كما اتسعت رقعتها الجغرافية والزمنية، حتى وصلت في الذكرى الستين للنكبة هذا العام، لتغطي عاما كاملاً، ولتمتد الى عشرات العواصم ومئات المدن العربية والعالمية. لقد أصبحت بذلك إحياء ذكرى النكبة هي القاعدة، والاستثناء أن لا تعمل شيئاً مميزاً لاحتياها.

وفي سياق التطور هذا، جاء التخطيط المبكر لاطلاق حملة النكبة الستين في نهاية عام ٢٠٠٥ واطلق الائتلاف الفلسطيني لحق العودة النداء الاول داعياً فيه كل الاطر والفعاليات الفلسطينية والعربية الدولية للبدء في التخطيط لاوسع مشاركة شعبية احياء لذكرى النكبة الستين، وجرى التشبيك والتنسيق بين مختلف الفعاليات في الداخل والمنافي ومع لجان التضامن الدولية وقوى المجتمع العربي.

فهل اثمر النداء وحقق ما كان منتظراً منه؟

يوم استقلالهم... يوم نكبتنا

لقد بدأت دولة الكيان الإسرائيلي وبكافة مركباتها الداخلية والدولية الاعداد لاحتفالية نعم وتشمل ارجاء المعمورة في ذكرى قيامها الستين، بهدف تعزيز صورة الكيان في الوجدان الدولي الشعبي اكثر من الرسمي كدولة عادية كسائر دول العالم، التي نمت وتطورت في سياق طبيعي. والمتصفح للصفحات الالكترونية لسفارات الكيان في مختلف دول العالم وصفحات المنظمات الصهيونية يمكنه ببساطة الاستنتاج بأن الحملة ضخمة ويتوفر لها إمكانيات مالية خيالية بالمقارنة مع المتوفر فلسطينياً. كما أن الفارق الجوهرى بين الاستعداد الفلسطيني واستعداد الكيان الاسرائيلي ليس في المصادر المالية فحسب، وإنما أيضاً في الدعم الدولي الرسمي على مستوى الحكومات ومؤسساتها، التي لم تبد أي ملاحظة على المواد التي طرحها الصهاينة في العالم من جانب تجاهل وتكران تام على ما قامت عليه إسرائيل بالأساس، وهو تشريد الشعب الفلسطيني وتدمير بنيته الحضارية الاجتماعية عام ١٩٤٨، أي لم تربط قيام «اسرائيل» بنكبة الشعب الفلسطيني وحقوقه التي ما تزال تنتهك. بالمقابل، فإن المساهم الرئيس في التحضير والتنفيذ لحياء ذكرى النكبة الفلسطينية المستمرة في عامها الستين كانت فعاليات شعبية ولجان تضامن وحركات تقديمية عالمية وعربية، بإمكانيات مادية متواضعة ولكن بصوت مرتفع وفعالية ميدانية فاقت التصورات. وهو ما اثبت ان الانتماء والقناعة بعدالة أي قضية والعمل المتواصل والمنسق جيداً هم العوامل الاساس والثوابت لأي نجاح.

وبذلك كان للبداية المبكرة في إطلاق حملة الذكرى الستينية للنكبة الاثر الاكبر في فتح العين على جدية التحضيرات الصهيونية – الاسرائيلية، وقبول التحدي الذي كان اشبه بمعركة ميدانية ذات ساحات مفتوحة بين طرفين غير متكافئين لا في الامكانيات ولا في القدرة على الحركة، ولا في مستوى الدعم الرسمي الدولي.

لكن الفارق تمثل في قدرة اللجان والحركات والمنظمات الدولية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني في انها بنت كل فعاليتها على اسس القانون والحقوق والشرعية الدولية التي كلها تمثل عدالة وقوة الحق الفلسطيني، مما اغضب الصهاينة ومنظماتها في اماكن تواجدها. وشنت ولا تزال تشن حملات دعاوية مقيتة ضد المنظمات واللجان الاهلية الفلسطينية والدولية التي فعلت ونشطت في مجال ربط النكبة بكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وادعاءات اسرئيل وليس ادل على ذلك من التقارير الصحفية والرسائل التي يقوم على كتابتها وتوزيعها منظمات صهيونية واسرائيلية مثل «منظمة مراقبة المنظمات الاهلية» (www.ngo.org)، ومنظمة عين على الامم المتحدة“ (monitor.org)، ومنظمة (www.eyeontheun.org) ومنظمة مركز سيمون فايزنتال (www.wiesenthal.com) الى جانب منظمة ايپاك (AIPAC) ”لجنة الشؤون العامة الامريكية- الاسرائيلية“ (www.aipac.org) وغيرها من عشرات المنظمات الصهيونية، الى جانب السفارات ووزارة الخارجية الاسرائيلية والتي عملت بتواصل وتنسيق عال مع مختلف افرعها والمراكز والمنظمات الصهيونية العاملة في بلدان تواجدها.

لقد استخدمت تلك المنظمات والمراكز استراتيجية الهجوم على المنظمات الدولية كالامم المتحدة والاتحاد الاوروبي، وهاجمت بتركيز عال المنظمات المانحة

استعراض البرنامج وآليات العمل: رؤية تقييمية لفعاليات الذكرى الستين للنكبة

بقلم: تيسير نصر الله*



اجتماع تحضيرى للجنة إحياء ذكرى النكبة الستين في نابلس (وفا)

وفي الختام لا بد من توجيه كلمة شكر لكل هؤلاء المؤمّنين بعدالة قضيتهم، المتمسكين بحقوقهم، القابضين على الجمر في هذا الزمن الصعب، وما هي إلا دعوة جديدة أوجهها إلى كل الأحرار للتكاتف واللقاء من جديد مع فعالية جديدة لترسيخ ثقافة حق العودة في عقول أبنائنا وأجيالنا القادمة إلى أن ننال حقنا بالعودة إلى ديارنا الأصلية وإستعادة ممتلكاتنا وتعويضنا عن كل سنوات المعاناة واللجوء طال الزمان أو قصر.

* عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو اللجنة العليا لإحياء ذكرى النكبة الستين، عضو مجلس إدارة بديل، رئيس مركز يافا الثقافي.

في مختلف المحافظات وفي الخارج، وتعدّد الفعاليات والأنشطة، واستمرارية إحياء ذكرى النكبة طيلة العام. ففي الأعوام السابقة كانت الفعاليات والأنشطة محدودة وكانت تقتصر على إحياء الذكرى في يوم النكبة والذي يصادف الخامس عشر من شهر أيار من كل عام. أما في الذكرى الستين للنكبة فقد تواصل عقد المؤتمرات في أكثر من مكان في العالم، كما وتنوعت الأنشطة وارتقت في مستوياتها كما في تنظيم مسابقة حق العودة التي أشرف عليها للعام الثالث على التوالي مركز بديل والتي حظيت هذا العام بإقبال كبير عليها، الأمر الذي أدى إلى تحقيق مستوى نجاح رائع تمثل في المشاركة الواسعة من مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية والجغرافية. لقد ظهر على الساحة نمط من التنافس الإيجابي بين المؤسسات والهيئات والمراكز واللجان في مجال تنظيم الأنشطة والبرامج، الأمر الذي عزّز من تمييز الذكرى الستين للنكبة عن سابقتها.

إنّ التقييم الموضوعي لفعاليات النكبة لهذا العام كان إيجابياً، وما يدلّل على ذلك هو حجم الإهتمام الرسمي الذي زار الخيمة التي نصبت في رام الله، وشارك في العديد من الفعاليات في مواقع مختلفة، والخطاب الذي ألقاه الرئيس أبو مازن في المناسبة، وكذلك حجم المشاركة الدولية في عواصم أوروبية وعربية، وفي أمريكا لدرجة أذهلت المتابعين.

يجب أن لا يهدأ اللجان في طرح قضيتهم في كل المحافل، وأن لا يستكينوا، بل عليهم أن يواصلوا الهجوم والضغط، وإبراز الجوانب الانسانية فيها، وإظهار كل الجوانب القانونية فيها.

ولعله من المفيد هنا التأكيد على أنّ ما قامت به وسائل الاعلام المختلفة والقنوات الفضائية، وبالتحديد قناة الجزيرة على الصعيد الاعلامي يستحق التقدير والثناء، لقد كان عملاً مميزاً بامتياز، وازى في مستواه التغطية الاعلامية الإسرائيلية، بل وطغى عليها في بعض المواقع، وظهر عنصرية الاحتلال ووحشيته ومدى الجرائم التي ارتكبتها ضد السكان الفلسطينيين الأمنيين في بيوتهم عام ١٩٤٨، الأمر الذي أقلق السياسة الإسرائيلية الذين اعتادوا أن يحتفلوا باستقلالهم بهدوء.

إنّ لجان الدفاع عن حق العودة ونشطاء اللاجئين والمراكز الثقافية واللجان الشعبية قد أثبتت أنها على قدر المسؤولية الوطنية، وأنها على جاهزية دائمة للرد على أية مواقف من شأنها المساس بقضية اللاجئين وحقوقهم، ولن تسمح لأي كان بتجاوزها أو القفز عنها تحت كل الظروف.

شكّلت الذكرى الستون للنكبة محطة هامة من محطات العمل الوطني الفلسطيني، وإعلان التمسك بحق العودة لفعاليات اللاجئين في مختلف اماكن تواجدهم. واستنفرت هذه الفعاليات طاقات قطاعات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني، لقناعة لديها أن قضية اللاجئين هي قضية الشعب الفلسطيني كله، وهي جوهر القضية الفلسطينية، ولا يجوز أن تترك مسؤولية الدفاع عنها فقط للاجئين وحدهم، رغم أنهم يشكلون رأس الرمح في الدفاع عن قضيتهم.

وكان نشاط لجان حق العودة قد تداعوا مبكراً، مع بداية عام ٢٠٠٨، للاجتماع من أجل تشكيل لجنة وطنية لإحياء الذكرى الستين. بدأوا بالتحضير لذلك من خلال تنظيم زيارات لـ مختلف المحافظات للتشاور، وتشكيل لجان فرعية، لما تحمل الذكرى الستين من دلالات مهمة في إيصال رسالة واضحة للعالم للقاضي والداني تتمثل في أنّ الشعب الفلسطيني متوحد خلف قضاياه الوطنية، وفي المقدمة منها قضية اللاجئين. وكان التجاوب كبيراً من قبل لجان الدفاع عن حق العودة داخل الأراضي الفلسطينية وفي دول الشتات، حيث عمل الجميع كخلية النحل في تحديد البرامج والأنشطة، وعقد المؤتمرات، والاتفاق على البرنامج الإجمالي، وتحديد مساهمات الاعضاء المشاركين، من مؤسسات رسمية وأهلية، ولجان شعبية، ومراكز ثقافية، وجمعيات خيرية، وشخصيات وطنية. وكان الكل يدرك أنّ الرسالة التي يجب أن تصل لصناع القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية أن قضية اللاجئين لا يمكن القفز عنها أو تجاوزها، وإنه إن لم يكن بالإمكان ضمان حل عادل لها فالأفضل ترحيلها للاجئين القادمة، وأنّ الصراع سيبقى مستمراً مع الاحتلال الإسرائيلي ما لم تجد قضية اللاجئين حلاً لها وفق القرار ١٩٤. كما كان الكل مقتنعاً بأن الرسالة يجب أن تكون عالمية أيضاً، حيث يلزم الكشف عن حقيقة وجه إسرائيل، أو حقيقة استقلالها، ولذا كان الحرص منقطع النظير على التواصل عالمياً لإبراز أن استقلال إسرائيل ما هو إلا النكبة الفلسطينية؛ أي الجريمة المستمرة ضد الإنسانية.

واستطاعت اللجنة الوطنية أن تذلل كافة الصعوبات التي إعتزست طريقها سواء تلك المتعلقة بتعددية اللجان التي تعمل في هذا الإطار، أو اللجنة الرسمية التي كان الرئيس أبو مازن قد كلفها بإحياء الذكرى الستين للنكبة وما رافقها من احتجاجات لوجود أعضاء فيها كانوا قد دخلوا في مبادرات مشبوهة مست حق العودة كأساس لحل قضية اللاجئين.

إنّ أهم ما ميّز إحياء ذكرى النكبة هذا العام هو حجم المشاركة الجماهيرية الواسعة

بيان اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة ٦٠ - فلسطين

لا بديل عن العودة إلى ديارنا الأصلية

حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، والحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، وحملة مقاومة الجدار.

تنظيم حملة عالمية لإعادة تبني قرار دولي يقضي باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية،

التأكيد في خطابنا، وتحديد العالم، على الفرق ما بين اليهودية والصهيونية وأن إسرائيل أداة في يد الصهيونية العالمية وما هي إلا كيان استعماري عنصري.

التأكيد على أن أي حل سياسي، بما في ذلك حل الدولتين، إذا لم يضمن للاجئين الفلسطينيين حقوقهم كاملة كما وردت في المواثيق الدولية والقرارات ذات الصلة، هو مجرد إدارة للصراع وليس حلاً له، وذّر للرماد في العيون.

التأكيد على توثيق الرواية الفلسطينية، والعمل على تضمينها في المنهاج التربوية الفلسطينية.

العمل الدؤوب مع الحركات، و لجان التضامن والقوى المناصرة للحقوق الوطنية الفلسطينية، على المستوى الدولي والتفاعل مع تلك اللجان والحركات والقوى اإيجابيا بنصرة قضاياهم لينتصروا لقضيتنا لتصبح جزءاً لا يتجزأ من الأجندة الدولية.

أيها العائدون العائدون، إن عودتنا آتية لا محالة

بعد ستين عاماً من التهجير والجوء، وبعد ستين عاماً من تتابع الفشل الدولي وعجز المؤسسات الدولية عن فرض قراراتها، وبعد ستين عاماً من الغطرسة الإسرائيلية، نعلن أن ذكرى النكبة بعد اليوم سيكون موعداً لتجديد عهد النضال حتى العودة الكريمة إلى الديار الأصلية. نعلن أن حق العودة قد أصبح برنامجاً نضالياً، وليس مجرد مطلب، وسيبقى متلاحقاً حتى تنتهي النكبة. وكما قال الشهيد الرمز «شاء من شاء وأبى من أبى»

وإننا عائدون.. حتماً عائدون.

والقانون ثالثاً، فلا خوف عليه من متسول على باب الحكومات هنا أو هناك، ولا خوف عليه من تبجح زعيم صهيوني/ إسرائيلي يشك في قراره بحقيقة وجوده أصلاً، ولا خوف عليه لا من عصا الولايات المتحدة ولا من جزرتها، فالحق لا تهزمه حرب ولا تسقطه مؤامرة.

اليوم في الذكرى الستين للنكبة لا نلتقي لند على تفاهات المهرولين، ولا على مشاريع التجنيس أو التوطين أو التموين أو غيرها، اليوم في الذكرى الستين نؤسس لبداية جديدة ونعلن أن خطى العودة الفعلية آتية وستبقى متلاحقة حتى تحقيق كامل حقوقنا في العودة واستعادة الممتلكات والتعويض.

اليوم إذ نؤكد على حقوقنا كما نص عليها القرار ١٩٤، وإذ نؤكد على استعادة وحدة الوطن وإنهاء حالة الانقسام عبر الحوار وبما يقول إلى إعادة بناء وتفصيل دور منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وكإطار وطني يجمع كل قوى الشعب الفلسطيني المناضلة، أصبحت ضرورة ملحة وألوية تتقدم على سواها، فإننا نرى في الوقت ذاته أن أولى الخطى الملحة على طريق العودة تتمثل في الآتي:

اعتماد اصطلاح «النكبة مستمرة» في خطابنا السياسي لربط الجرائم الإسرائيلية الحالية بحق شعبنا والبشرية بجذور الصراع المتمثل في ارتكاب النكبة عام ١٩٤٨.

اعتماد اصطلاحات شعبنا الفلسطيني في داخل الخط الأخضر عند الإشارة إليهم، وفلسطين التاريخية عند الحديث عن فلسطين بحدودها الانتدابية، وقرن حق العودة بالديار الأصلية.

تعزيز ثقافة العودة من خلال الأطر والهيئات الرسمية والأهلية / الشعبية ونشرها عبر كافة الوسائل وتضمينها في مختلف البرامج.

جعل الموقف من حق العودة المقياس المحدد للعلاقة مع القوى والهيئات الإسرائيلية، ومقياس التفريق بين علاقات التطبيع وغيرها.

تعزيز الحملات الشعبية محلياً وعربياً ودولياً، وتحديد

قال: «كلما اسمع بحق العودة، أحس برعشة ترهبنى مما هو آت حتى أصبحت أشك أنا نفسي في حقيقة قيام إسرائيل...» نعم، هتافكم أيها العائدون لا محالة، يرهب من يحتفلون بـ«استقلالهم»، فالنكبة وإن مضى عليها ستون عاماً لا زالت تطاردهم. فما الفرق بين بن غوريون الذي ما كان يخشى على كيانه الا من احتمال عودة اللاجئين، والمرت الذي يرتعش لمجرد سماع حق العودة؟ انه شبح الضحية، انه كبرياء الجيل الأول من النكبة، من ماتوا منهم ومن هم أحياء، انه إصرار الأجيال المتلاحقة على العودة.

يا شعبنا العظيم في كل مكان،

كم من مشروع سياسي صمم واعد وأدرج بل وبوشر في تنفيذه لإهدار حقوقكم؟ هي بالعشرات رغم تبدل الأسماء والمصادر والأزمان، لكن كلها تبددت مخلفة سيرة خزي للمتأمرين، وذكرى عز وكبرياء لكم، كلها مشاريع إذا ما دقق في فحواها نراها تستهدف حق العودة للديار الأصلية؛ سواء عبر الإقصاء الكامل لقضيتكم، أو عبر محاولة فرض التوطين، أو عبر تلميع متسول هنا أو هناك يبارك لهم يهودية دولتهم، أو عبر تزقيم قضيتكم بجعلها مسألة مساعدات إنسانية، أو عبر تحريف المعنى بقصر العودة إلى الضفة الغربية وغزة، أو مؤخرًا عبر محاولة مقايضة حقوقكم بحقوق اليهود العرب.

ترى هل يسقط الحق ما دام وراءه مطالب؟ لا وألف لا، هي حكمة الأجداد، ما ضاع حق وراء مطلب، فانتّم الرقم الصعب، وحقكم باق ما بقيت الأرض.

نعم، حقنا في العودة إلى الديار الأصلية مصان بالقرار الاممي رقم ١٩٤. هذا القرار الذي ما جاء ليبتكر جديداً، بل جاء ليؤكد على حق قائم راسخ، غير قابل للتفاوض أو التصرف أو التقادم ألا وهو حق العودة للديار الأصلية. لهم أن يرفضوا، ويتعنّوا، ويتأمروا... ولنا أن نصمد، ونقاوم، ونقاوم... بل علينا أن نقاوم حتى نعود. فما من حق إلا وعمدته الشعوب بتضحياتها الجسام، وما من باطل إلا وزال مهما طال.

حقنا يسنده وجودنا أولاً، والشرائع السماوية ثانياً،

يا جماهير شعبنا الفلسطيني العظيم، أيها الفلسطينيون، داخل الخط الأخضر، في القدس والضفة وغزة، في المنافي... في كل بقاع الأرض، أيها العائدون العائدون لا محالة،

اليوم تصح في السماء الهتافات مجلجلة بصوت واحد: لا بديل عن العودة إلى الديار الأصلية، اليوم تنكسر الأصوات ويبقى صوتكم المدوي هاتفاً: لا سلام إلا بالعودة إلى الديار الأصلية...

أيها العائدون العائدون، مدوا الخطى، وارفعوا الصوت مدوياً:

أيها العائدون العائدون، اليوم قبل ستين عاماً كانت نكبتنا، واليوم بعد ستين عاماً نعلن أن الراية أبداً ما سقطت، وأن ساعة العودة للديار الأصلية قد أُرقت... اليوم لا نحي الذكرى لنكبي، اليوم نلتقي لنمشي ونمشي...

أيها العائدون العائدون لا محالة

قيل هذه «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، فماذا كان؟ شعبنا سطر في التاريخ اسمه، وحفر في العقب هويته الوطنية، والنضالية، والتحررية، حتى اعجز آلات كذبهم عن مواصلة التنكر والإنكار.

قيل شتتوهم في الأرض يفنون أو يذوبون، فماذا كان؟ شعب جذوره رسخت في حيفا وعكا والمجدل وأم الرشاش... شعب عملاق بتاريخه، وحضارته، وثقافته، انبت على الأرض غصنا جذره أرض كنعان.

قيل سيموت كبارهم وسينسى صغارهم، فماذا كان؟ شبت من جذوة الذاكرة الفلسطينية أجيال ترسم فلسطين التاريخية بقرها، ببيوتها، بشجرها، بزعرها وبرتقالها... لوحة تلتقي عندها وصوبها كل البوصلات مهما تباعدت المسافات وتعددت الاتجاهات تبقى فلسطين البوصلة.

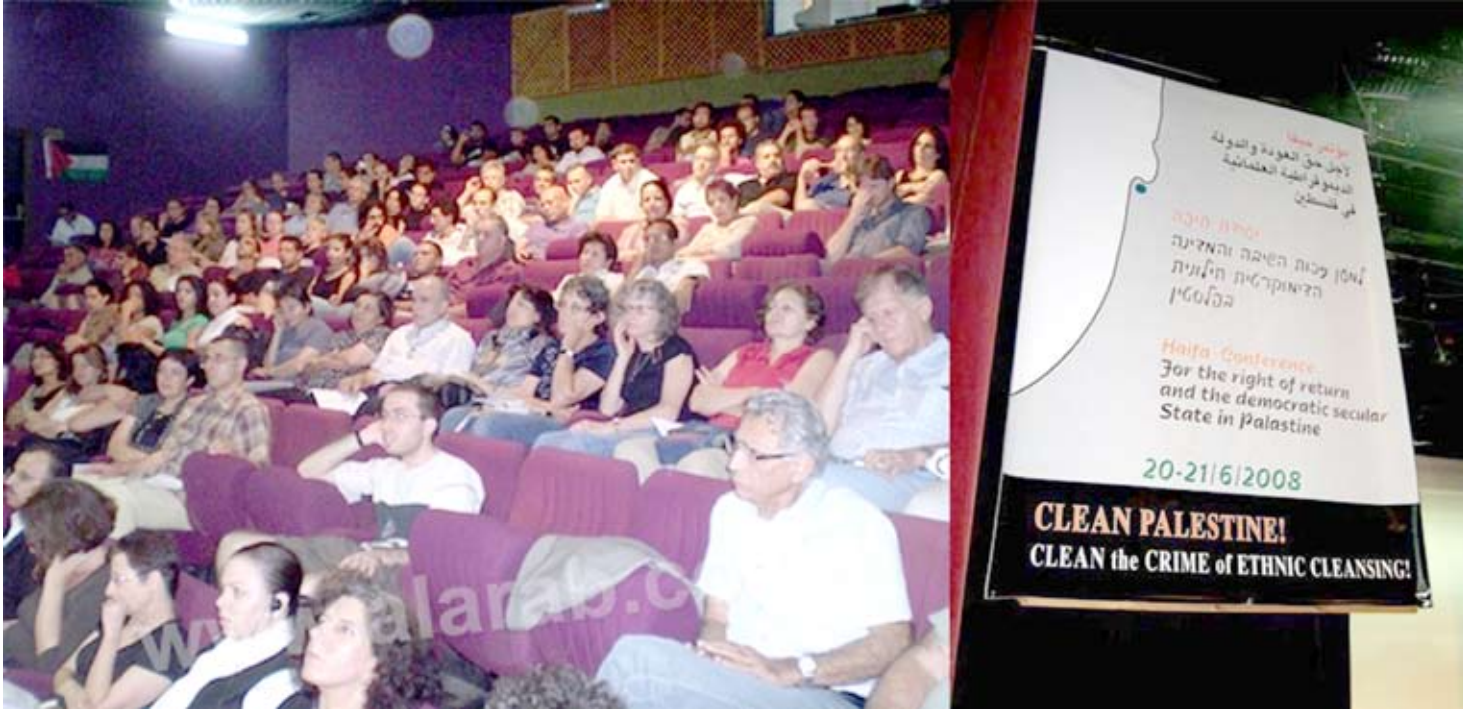
قيل أوهومهم بالسلام وثرواته يندلقون راكعين، فماذا كان؟ انتفاضة شعبية أسقطت المراهنين والرهان

قيل لغوا الجدار حولهم، حاصروهم... يذوي الأمل ويموت الصوت، فماذا كان؟ ضاقوا بهتافكم حتى أن زعيمهم

مقتطفات من التقرير الأولي عن مؤتمر حيفا

لأجل حق العودة والدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين

إعداد: يواف بار* وترجمه عن الانجليزية رجاء العمري**



جانب من المؤتمر (alarab.com)

نوع من اعتذار...

في يومي الجمعة والسبت (٢٠ و ٢١ حزيران ٢٠٠٨)، وبعد سنة من الحلم والعمل على إنجازه، كان مؤتمر حيفا نجاحاً عظيماً كدنا لا نصدق أنه حقيقة... ولكن مساء السبت، وبينما كنا عائدتين في الطريق، والتي تستغرق ٥ دقائق من مسرح الميدان إلى بيتنا في الحليصة - حي فقير في شرق حيفا وغالبيتها سكانه من العرب، وجدنا أن دولة إسرائيل العنصرية واللاديمقراطية قد حضرت هناك بكامل ثقلها ووقاحتها؛ كانت الشوارع مليئة بقوات الشرطة والوحدات الخاصة ب «مكافحة الشغب» الذين أخذوا ينتقون عشوائياً الناس في الشوارع ويضربونهم. وهكذا أمضينا الأسبوع التالي في جمع الشهادات والإفادات وتنظيم التظاهرة الاحتجاجية ضد عنف الشرطة...

هناك منكم ممن حاولوا متابعة الإعدادات للمؤتمر، أو اهتموا بمعرفة النتائج، ربما قد خاب أملهم بسبب الأداء المشوش للجنة المبادرة للمؤتمر. آخرون انتقدونا بقولهم أننا نحرف الجهود عن ضرورات النضال الآن ضد الاحتلال نحو طرح حل مستقبلي بعيد... أمر واحد خاص ومميز في مؤتمر حيفا هو أن المبادرة إليه وتنظيمه جاء على يد ناشطين سياسيين شعيين، وسط فترة من النضالات المكثفة وبدون ميزانية. لقد كانت هذه لحظتنا لنرفع رؤوسنا من النضال اليومي المرهق لتحدي أنفسنا والعالم، بأن معاناة الشعب الفلسطيني يمكن إنهاؤها، وأنه يمكن أن يكون هناك مستقبل مشرق للجميع في فلسطين بعد أن نتخلص من النظام الصهيوني العنصري. من كان هناك؟

لقاءات الشباب

بصفتنا تجمع ناشطين سياسيين عاملين لأجل المستقبل، فقد بدأنا بالشباب. إن انتشار ظاهرة حركات الشباب المستقل في فلسطين ٤٨ هو دليل وإثبات على أن الجيل الجديد غير قانع بالخيارات السياسية التقليدية المطروحة. في مسرح الميدان، يوم ٢٠ حزيران في الخامسة مساءً ابتدأ المؤتمر بقاء الشباب - ليسوا محاضرين يلقون تعاليمهم على الشباب بل ناشطين شباباً من مختلف الحركات، يحاورون وجهات نظرهم نحو المستقبل. وقد عقدت ورشتان متزامنتان، واحدة لطلاب الثانويات (الشبيبة) والثانية للشباب، طلاب الجامعات والعمال، ومعظمهم في سنوات العشرين.

جلسة افتتاح المؤتمر

في الجلسة الافتتاحية كانت المقاعد الثلاثمائة في قاعة مسرح الميدان شبه مليئة. وكانت هناك بعض طواقم التلفزة العربية بما فيها الجزيرة تجري مقابلات مع قادة سياسيين، وكان أيضاً مراسلون لصحف عربية محلية. وقد كان على المنصة عدد من أعلام فلسطين ولافتة بالعربية والعبرية والانجليزية تعلن «مؤتمر حيفا لأجل حق العودة والدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين». عريفة المؤتمر سحر عبده، دعت حنان واكيم لتغني نشيد «موطني» الذي وقف الحاضرون لأجله كما وقفوا دقيقة صمت إكراماً لأرواح الشهداء. ثم حيّت رجاء زعبي عمري جمهور الحاضرين باسم اللجنة المبادرة واستعرضت محدثات رؤية المؤتمر.

اشتمل القسم الأساسي من أمسية الافتتاح على كلمات سياسية ألقاها أمراء ثلاثة أحزاب في فلسطين ٤٨: أيمن عودة من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة - الجبهة والحزب الشيوعي؛ وعوض عبد الفتاح من حزب التجمع الوطني الديمقراطي؛ ومحمد كناعنة من حركة أبناء البلد، التي شكلت العمود الفقري لائتلاف اللجنة المبادرة للمؤتمر. وقد كان ظهور محمد كناعنة مميزاً، على ضوء

جداً، نرجح أن حدثاً سياسياً فلسطينياً لم يشهدهما بهذا الحجم من قبل (طبعاً سوى في المظاهرات الجماهيرية، حيث يشارك الجميع، ولكن لا يكون هناك تفاعل). إضافة إلى ذلك شهد المؤتمر حضوراً متميزاً لحركات التضامن الأممية - معظمها من الشباب الناشط المتطوع في مختلف مشاريع دعم الشعب الفلسطيني، الذين حضروا في نهاية الأسبوع إلى حيفا دعماً للمؤتمر. وبالإجمال فإنه بين ٣٠٠ و ٤٠٠ شخص قد شارك يوم السبت في مختلف الورشات في نقاش حيوي وفاعل حول مختلف أبعاد القضية والنضال والحل.

إن المناخ الحماسي قد أوجد شروطاً ملائمة لنقاش على درجة عالية من الجدية ميّزت ورشات العمل، حيث اجتهد المتحدثون في بيان وجهات نظرهم، وأدى الجمهور دوره الفاعل في النقاش. وقد عُرضت وجهات نظر عديدة ومختلفة. ولكن هذا الأمر ما كان له إلا أن يعزز الثقة بأننا وعلى اختلافنا نستطيع أن نسهم معاً لأجل قضايا على غاية من الأهمية.

ماذا حصل في المؤتمر؟

تفاصيل مجريات المؤتمر

لن أجرؤ في هذا المقام على إعطاء وصف مقتضب لمضامين نحو ٢٠ ساعة من النقاش في ورشات كل جلسة وفي مجمل الجلسات. نحو نصف من هذه الورشات تم توثيقه بالصوت والصورة ونامل عرضه على الشبكة قريباً. وقد طلبنا من جميع المشاركين كتابة إسهاماتهم في ورقة بحث وبعض الأوراق يمكن قراءته على موقع المؤتمر (www.ror1state.org). هنالك أيضاً إسهامات مكتوبة بأقلام كثيرين ممن تعذر حضورهم. قائمة المشاركين الكاملة موجودة في الدعوة/ البرنامج ويمكن الاطلاع عليها في الموقع. ويتطلب الأمر كتاباً ضخماً لكي نقدم كلاً منهم ونكتب بعضاً من تجربتهم النضالية أو الفكرية أو غيرها - فقط الإنترنت يمكنه إعطاء الحل المناسب لهذه المهمة.

مهرجان شعبي فلسطيني

بعض الكتاب البارعين من حضور المؤتمر وعدوا بكتابة مقالات خاصة حول الأجواء التي عمّت قاعات الميدان حتى قبل الكتابة عن المضامين السياسية والاجتماعية للمؤتمر. لقد تمّ تنظيم المؤتمر على طريقة المهرجان الشعبي

الفلسطيني - حيث لقّة الميزانية، نشط عشرات الناشطين في الاهتمام بحضور المؤتمر، كعائلة تحتفل بعرس وتحتفي بضيوفها. عشرات المشاركين من خارج المنطقة تمت استضافتهم في بيوت الناشطين المحليين؛ والغداء تمّ إعداده في بيوت الرفاق على طريقة العرس العربي، وبعد إطعام ٢٢٠ ضيفاً تمّ التبرع بما تبقى من طعام إلى أحد بيوت العناية في حيفا. أمّا الترجمة الفورية إلى العبرية والانجليزية فقد قام بها متطوعون من الناشطين السياسيين، وفي معظم الأحيان كانت أكثر نجاعة من الترجمة الفورية الميكانيكية لكثير من المهنيين.

وحدة فلسطينية شاملة

إن أهم ما في مؤتمر حيفا هو موقعه كجزء من نهضة فلسطينية شاملة نحو رؤية جديدة تضع خيارات للطريق المسدود الذي تواجهه «العملية السلمية» الزائفة التي تقودها قوى الإمبريالية. القضية والنضال والحل هي أمر مشترك لجميع أجزاء الشعب الفلسطيني، كما شهدنا خلال المؤتمر. لقد برز هذا الأمر في ورشة التطهير العرقي، التي كشفت ممارسة الصهيونية جرائم التطهير العرقي من قبل ١٩٤٨ إلى أيامنا، وكيف ترتكبها بحق الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ٤٨؛ كما في غزة والضفة الغربية وهضبة الجولان السورية؛ كما كان الأمر واضحاً من خلال التركيز على حق العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين إلى جميع الأماكن التي طردوا منها.

ورغم أن قلّة من فلسطيني المناطق المحتلة عام ٦٧، قد تمكنوا من الحضور إلى حيفا، وهم غالباً من القدس، إلا أن المؤتمر كان جزءاً من حركة أكثر اتساعاً: فموقع «أجراس العودة - لأجل الدولة الديمقراطية العلمانية» أحد مركبات اللجنة المبادرة هو شبكة فلسطينية شاملة. وقد أصدرت «أجراس» مجلة ورقية خاصة بمؤتمر حيفا تم توزيعها في مخيمات اللاجئين في سوريا؛ كذلك فإن لقاءات خاصة تجري في رام الله للدفع قدماً بالأفكار نفسها؛ وقد استمعنا في مؤتمر حيفا إلى مشاركة مكتوبة قدّم فيها أحمد قطامش من رام الله رؤيته للدولة الديمقراطية المستقبلية في فلسطين. إضافة إلى كلمة مصوّرة من سلامة كيلى رئيس تحرير أجراس العودة، وهو ناشط فلسطيني قيادي وعربي ماركسي من سوريا، كان يُفترض أن تكون جزءاً

استراتيجيات تنفيذية لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم

بقلم: نورا باروس- فريدمان*



جانب من المؤتمر (zochrot.org)

وكلاء للنظام السياسي. وقد نجحت الدولة في سياسة تحديد للهويات في المجال السياسي بطريقة تدمج الجنسية مع جرائم دولة على أساس يومي. وهكذا، ينبغي إنكار هذا النظام السياسي ومعارضته على أسس مبدئية، طالما تستمر إسرائيل في رفضها الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين“.

وكان الموضوع الرابع والأخير على جدول أعمال المؤتمر بعنوان ”مجالات للفعل والعمل: ما الذي يمكن عمله اليوم؟“ وتحدث المتحدثون بطلاقة حول تكتيكات مختلفة، وأساليب يمكن استخدامها منذ اللحظة؛ اقترح البعض تعلم لغة ثالثة، منفصلة عن العربية والعبرية، وذلك من أجل دمج التعددية الثقافية والمساواة نحو مجتمع جديد. و استخدم البعض أمثلة حول الطرق الحديثة لإصلاح الأراضي، مثل مشروع كفر برعم، كنموذج للتغيير والتطبيق الاستراتيجي لحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وتناول متحدثون آخرون مقترحات أخرى وقدموا ملاحظات، مثل الفوضوي الإسرائيلي الدكتور أوري غوردن، الذي عبر عن اهتمامه بالقول بأنه حالما يتم دمج اللاجئين الفلسطينيين في نظام مساواة، في دولة ديمقراطية واحدة، يمكن أن تكون هناك ترتيبات سياسية بوسعها مصاحبة حرية التجارة الرأسمالية وغبارها الذري ألا وهو استغلال الفقراء. وجزم غوردن بأنه ”لا يمكننا أن نرى الفلسطينيين يتم استيعابهم في إطار تركيبة قيادية ضعيفة، وسيكون هناك ضغط من أجل وضع الفلسطينيين الفقراء جنباً إلى جنب مع العمال الأجانب المحرومين من الامتيازات، بينما تستمر المؤسسة كما هو معتاد“.

وبعد اختتام أعمال المؤتمر؛ عبرت نورما مشيح عن سعادتها لنوعية وحجم الحضور وللنتائج، وقالت: ”كنا مندهشين للعدد الكبير من الناس الذين حضروا، وبشكل خاص مجيئهم لمناقشة حقيقة تطبيق العودة ... وفي الحقيقة ليست لنا شعبية أكثر من إرسال رسائل بالبريد الالكتروني لمن هم على قائمتنا البريدية، وهذا يعطيني مؤشراً حول كم من الناس يرغبون بالحديث عن حق العودة“.

وقالت: ”بعض التغيير يحدث في المجتمع الإسرائيلي“، وواصلت موشيح الحديث: ”نحن نرى غالبية هذا التغيير قد جرى حول ”يوم الاستقلال“، وخاصة عندما تتحدث صحف إسرائيلية متزايدة أكثر فأكثر حول النكبة، وهذا نجاح. ولكن من الجهة الأخرى، بالطبع، استقبلنا الكثير من ردود الفعل التي لم تكن مشجعة جداً“.

وفي تعليقها حول عقد المؤتمر في مقر منظمة صهيوني أمريكي، أضافت ضاحكة ”كان هناك شعور بالاحتفال – بأن هناك شيء جديد، دائماً كنا نقول أن هذه الأرض ليست للصهاينة وحدهم، فهي لنا أيضاً؛ وبالتالي نحن نغير النمط

التي يمكن ملاحظتها بسهولة في مدينة يافا. وقالت ضبيب: لم يكن هناك صوت للاجئين في جميع المفاوضات والاتفاقيات السياسية. نحن حتى غير موجودين على الخارطة ... ينبغي أن نبذل رؤية لمدن مختلطة للمرة الثانية، على طريقة ما كان قائماً قبل عام ١٩٤٨“.

والبنيد الثالث الذي طرح في جلسات المؤتمر، كان تحت عنوان ”ما بعد العودة“؛ حيث شكل فرصة للاستماع لأفكار حول الإطار الذي يجب أن يكون عليه الاندماج في النسيج الاجتماعي لمجتمع جديد حالما يعود اللاجئين الفلسطينيين. سامي أبو شحادة، وهو مواطن من يافا وعضو في مجلس إدارة ”زخروت“؛ أخبر الحاضرين في المؤتمر بأنه ”يجد صعوبة في التفكير حول العودة“.

وقال: ”يمكن للعودة أن تحدث فقط: إما بعد حرب أهلية يهزم فيها اليهود الإسرائيليون على أيدي الفلسطينيين، أو إذا ما حدث تغيير شامل في لب الثقافة اليهودية“، وأضاف أبو شحادة موضحاً: بأنه ”حتى قبل أن تحدث العودة، يجب على الفلسطينيين إعادة بناء الكفاح الوطني، مع مجموعات على غرار ما اعتادت منظمة التحرير الفلسطينية أن تكون عليه، من أجل الوصول لجسم تمثيلي لجميع اللاجئين“.

وقال أبو شحادة ”على الفلسطينيين أن يدركوا بأن الكثير قد تغير منذ عام ١٩٤٨، ... فقد توقفت الذاكرة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين عند عام ١٩٤٨“ وأضاف: ”بأن الكثير من الناس لا يودون معرفة إلى أين يعودون. لقد تغير مشهد الأرض كثيراً وبسرعة. ولذلك؛ يجب إجراء المزيد من القياسات والحسابات والتتقيف – مع منطق حقيقي – فمشهد أراضي يافا، على سبيل المثال، لن يكون أبداً كما كان عليه“.

وخاضت أرييلا أزولاي، محاضرة ومنظرة، في قلب الجدران التي تمنع مناقشة حق العودة في داخل الطبقة السياسية الإسرائيلية؛

وأوضحت: ”نحن نتحدث عن رواية صهيونية – استعمارية ولدت في سياق السلطة ... السكان الأصليين لهذا البلد لم يتم اعتبارهم أبداً من قبل المستعمرين، وإلى الآن، يمول هؤلاء المستعمرين الحرب ضد من بقوا [بعد عام ١٩٤٨] ويصفون مقاومتهم للاحتلال وعنف عسكره بـ”الإرهاب“، وقد فعلت الدولة كل ما بوسعها لكي تحول وتعيق التنظيم في مجتمع السكان الأصليين، بما في ذلك بذل محاولات لمحو ذاكرة النكبة“.

وأضافت أزولاي ”يوجد تهديد في إسرائيل من قبل مواطنيها الذين يطالبون بتحمل النظام السياسي للمسؤولية – فهؤلاء الذين يقفون إلى جانب الناس الذين يعانون تحت وطأة هذا النظام يتعرضون للتهديد... إسرائيل هي نظام غير شرعي تم إنشاؤه للسيطرة على الناس، على المواطنين الأصليين، وبمشاركة مواطنيها – وجعل المجتمع اليهودي الإسرائيلي

يوماً هذا التحدي – ومع ذلك واجهه الفلسطينيون بشكل دائم، ويتوقع منهم أن يتنكروا لحلمهم وحقوقهم. ولذلك يجب أن نكون جاهزين للكفاح“.

وقدمت جردات عدة مقترحات حول تنفيذ حق العودة، مقدمة لتعليقاتها بالقول ”بان جميع الخطوات يجب تنفيذها بصورة غير رسمية من قبل يهود إسرائيليين، ومن قبل فلسطينيين في الأراضي المحتلة وأولئك الفلسطينيين في داخل فلسطين ١٩٤٨، وفي الشتات في أنحاء العالم“.

وأضافت:

”هناك ثلاث خطوات تلقائية: الأولى هي تطوير رؤية، حيث يجب أن نعرف لماذا نفعل ذلك؟ والنظر نحو الهدف النهائي، نحن نريد دولة واحدة مع مبادئ دستورية تجعل حق العودة أمراً قابلاً للتطبيق؛ الخطوة الثانية، نحن بحاجة إلى تثقيف الآخرين وتعليم أنفسنا حول الطرق الإستراتيجية التي يستطيع الناس أن يعودوا من خلالها، أين سيعيشون؟. ويمكن عمل ذلك من خلال مساندة المؤسسات والوكالات الدولية، التي يمكنها تجنيد موازنات وموارد لدراسة هذه الاستراتيجيات؛ وثالثاً، يجب أن نستمر في بذل جهود دائمة لإضعاف وعزل النظام السياسي التمييزي الذي يمنع تنفيذ حق العودة، ويمكن عمل ذلك من خلال ”عودة عفوية“، عندما ينظم الأفراد أنفسهم من أجل العودة إلى أرضهم“.

كما تناولت جردات حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات المستمرة ضد إسرائيل؛ باعتبارها عنصراً مهما لمحكمة المسؤولين عن الانتهاكات الحالية والتاريخية لحقوق الشعب الفلسطيني، وبأنها منهجية شاملة باتجاه الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين – وخلصت إلى أن كل واحد منا يعمل على أجزاء صغيرة ضمن خطة كبيرة واضحة“.

”ياغيل ليرر“، الناشطة السياسية في التجمع الديمقراطي الممثل في الكنيست الإسرائيلي (حزب عضو الكنيست العربي المبعد عزمي بشارة)، قدمت ياغيل مداخلة اشتملت على خطوط عريضة لعدد من النقاط الهامة في سياق تطبيق حق العودة للعمل عليها في داخل المجتمع الإسرائيلي. وقالت ”الحياة الوحيدة التي باستطاعتنا أن نحياها هي التعايش، وشددت ”ليرر“: ”لا يوجد مكان للجدران والأسيجة، أي للمزيد من التقسيم لهذه الأرض ... فلن يبقى لدينا أي احتياطي لحق العودة“. وتحدثت ”ليرر“ عن مدى الأزدراء في السياسات الأمريكية الحالية تجاه إسرائيل؛ وقالت: ”يجب أن نتحدى ”أيباك“ [اتحاد المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، وهي أقوى مجموعة ضغط منظمة على نطاق العالم] مع نفوذها، فنحن نرى مرشحي الرئاسة الأمريكية يكافحون ويتسابقون من أجل من يكون صهيونياً أكثر من الآخر“.

تلقت ”ليرر“ استفسار من قبل أحد الحضور عن كيفية تعميق الرؤية للجوانب السياسية لممارسة اللاجئين الفلسطينيين لحقهم في العودة إلى أراضيهم التي يسكنها اليهود الإسرائيليون الآن، في المدن، البلدات والقرى و”الكيبوتسات“. فاجابت ”ليرر“: بأن هذه النقاشات يجب أن تتم، يجب أن يكون لدينا وحدات تفكير في كل ”كيبوتس“، وأن نبدأ التخطيط في داخل مجتمعاتنا المحلية ومع المجتمعات المحلية الأخرى، هذا هو النشاط الذي يجب أن ينطلق، سواء بموافقة الحكومة أو عدها“.

الموضوع الثاني على جدول أعمال المؤتمر كان تحت عنوان ”تخطيط مشاريع العودة“، وتركز على عدة قرى تم تفرغها من سكانها على يد الميليشيات الصهيونية خلال عام ١٩٤٨ وخلال العقود الماضية؛ حيث قام معماريون ومتخصصون في التخطيط الحضري، إسرائيليون وفلسطينيون، بتصميم مشاريع إستراتيجية يمكن تطبيقها، وباستطاعتها أن تدمج اللاجئين الفلسطينيين مجدداً في أراضي قراهم.

وتحدثت بفينه ضبيب، المهندسة المعمارية ذات الشخصية الكاريزمية من بلدة الرملة، حول إحياء المدن القديمة الباقية، ولكن في نفس الوقت تهديد البلدات مثل اللد والرملة، فهذين المجتمعين الفلسطيني واليهودي في إسرائيل اليوم، يشهدان عمليات هدم واسعة للبيوت الفلسطينية، واضطهاد عنصري للسكان الفلسطينيين من قبل الشرطة الإسرائيلية، وتكتيف للعزل في ”غيتوات“ من قبل الدولة، جنباً إلى جنب مع عملية الترميم الواسعة

جرى في أواخر الشهر الماضي تنظيم مؤتمر من قبل مجموعة ”زخروت“، وهي منظمة حقوق إنسان إسرائيلية (وتعني بالعربية ”ذاكرة“)، وزخروت منظمة إسرائيلية يهودية، تسعى لتحقيق العدالة، وتعمل بصورة متقنة لرفع مستوى الوعي في أوساط المجتمع اليهودي الإسرائيلي حول النكبة الفلسطينية، أو التهجير الإجباري الذي بدأ في عام ١٩٤٨ واستمر حتى هذا اليوم. وتعرف ”زخروت“ النكبة بأنها ”نقطة الصفر أو القاعدة الصفرية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي“ التي يجب أن تتركز فيها وتنطلق منها جميع النقاشات حول العدالة، المساواة والأمن لكل من اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

ومن المفارقات الساخرة أن مؤتمر يناقش إستراتيجيات تنفيذية لعودة اللاجئين الفلسطينيين فعلياً إلى ديارهم، ينعقد في مقر منظمة صهيوني أمريكي Zionist Organization (ZOA) (of America)، وهو مركز المؤتمرات الوحيد في تل أبيب الذي وافق على استضافة المؤتمر حسب قول ”زخروت“. وبوضوح فإن الأيديولوجية الرأسمالية المفبركة مثل منظمة صهيوني أمريكي كمؤسسة خاصة لا تتلقى الأموال – أو التوجيه – من بلدية تل أبيب، التي كانت ”مهمة“ بسياق المؤتمر وجعلت من الصعوبة على ”زخروت“ إيجاد مكان لينعقد فيه. وقد امتلأت قاعات المحاضرات بالحضور التي اشتمل على أجيال متعددة من المجتمع الإسرائيلي؛ من مناهضين للصهيونية كبار في السن، ناجين من المحرقة النازية، إلى نشطاء تل أبيب الشباب الذين يرتدون قصاصات تي-شيرت عليها صورة المناضل الأممي تشي غيفارا.

وفي الكلمة الافتتاحية التي قدمتها ”نورما مشيح“، المدير المساعد لمجموعة ”زخروت“؛ لخصت السياق الذي كان يجب أن يتم فيه تنظيم هذا المؤتمر: ”على إسرائيل أن تعترف بما حدث في عام ١٩٤٨، وأن عودة اللاجئين الفلسطينيين ستتم – وإن إسرائيل وشعبها سيتغيران بصورة جوهرية (رايديكالية). وقالت مشيح: ”ستصبح الحركة الصهيونية، في نهاية المطاف، غير ذات صلة في المستقبل باعتبارها أقلية في فلسطين“.

واكيم واكيم، من مواليد عام ١٩٥٨ لأبوين لاجئين طردا من قرية البصة بالقرب من مدينة عكا في شمال فلسطين التاريخية، وهو واحد من آلاف الفلسطينيين اللاجئين المهجرين في داخل وطنهم ويحملون الجنسية الإسرائيلية، وهو سكرتير جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في فلسطين ٤٨. وقد قدم واكيم واكيم مداخلة واضحة تماماً حول الدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع الإسرائيلي خلال عودة الفلسطينيين إلى ديارهم، وقال: ”بالطبع يوجد مخاوف وقلق داخل المجتمع اليهودي الإسرائيلي [من عودة الفلسطيني] ... ولكن المغزى والنتائج السلبية لعدم الاعتراف بحق العودة وتطبيقه؛ هو تهديد أعظم بكثير على المجتمع الإسرائيلي“.

وأضاف واكيم ”إن النكبة المستمرة أخلت فلسطين إلى ”غيتو“ كبير لا يستطيع أحد حمايته، وأن الفلسطينيين لن يتنازلوا أبداً عن حقوقهم – وهناك دليل كاف للبرهنة على استحالة هزيمة المقاومة الفلسطينية – وبالتالي؛ نحن نحتاج إلى ثورة في التفكير في داخل حدود عام ١٩٤٨؛ وذلك من أجل ضمان حقوقنا جميعاً على أساس ترتيبات وقواعد قانونية، وجنسية مشتركة، دستور، الفصل بين الدين والدولة، تبني نظام قانوني جديد لحقيقة جديدة ... إلخ، وبشكل كلي مطلوب تعريف جديد لهوية جماعية، وكل هذه الأمور هي مسؤوليتنا جميعاً“.

وتحدثت انجريد جردات، مدير بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، حول الخطوات الإستراتيجية لتنفيذ حق العودة على الأرض، وأوضحت لماذا ينطوي نموذج الحل في ما يسمى بـ”حل الدولتين“ على مشكل؛ فهذا ”الحل الواقعي“ للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي هو غير واقعي تماماً“، وفسرت ذلك بأن ”الحل الوحيد هو المبني على أساس حق العودة وعلى سمو العدالة، ولا يوجد حل يمكن الدفاع عنه والحفاظ عليه ينطوي على حرمان الفلسطينيين من العدالة ... وخلال العشرين سنة الأخيرة كان تركيز السياسة والإعلام الإسرائيليين منصبا على استهداف حلم الفلسطينيين – بهدف تدمير حلم العودة، لجعله يبدو نوعاً من العناد وفكرة غير منطقية. ولم يواجه الإسرائيليون

التفكير في الممكن: المجتمع الفلسطيني المستقبلي الذي أتوق إليه

تداولات أولية حول طروحات ”الحلول“ لاستعادة الحقوق الفلسطينية الأصيلة

بقلم: د. خليل نخلة*



(تصوير أن باك/بديل)

مستديمة وظالمة، على أن توفر المقومات لإمتداد هيمنة إمبريالية غربية على كافة المنطقة العربية والإسلامية. ويُستعمل مصطلح ”أرض فلسطين التاريخية“ هنا ليشير إلى تلك المناطق التي عرفت بـ ”سوريا الجنوبية“، والتي بدأت تعرف بفلسطين إثر الحرب العالمية الأولى، والتي، بتصميم مسبق، وقعت تحت الإحتلال البريطاني وأصبحت تُعرف حينئذ بإسم ”بلاد العدو المحتلة“. وبغض النظر عن التحولات التي طرأت على الهيكلية الإدارية من فترة إلى أخرى، ومن مُحتمل إلى آخر، فإن هذه المنطقة شملت كامل المنطقة غربي نهر الأردن والواقعة بين الحدود اللبنانية في الشمال والنقب في الجنوب، وممتدة غربا إلى شاطئ البحر المتوسط على طول خط يشمل منطقة النقب بمجملها حتى رفح جنوبا، وحتى الحدود اللبنانية شمالا، متضمنة منطقة الجليل بأكملها. وهكذا، إن مصطلح فلسطين التاريخية، كما هو مستعمل هنا، يشمل جميع المنطقة التي أصرت بريطانيا، بضغط من الحركة الصهيونية العالمية، أن تصبح ”منذبة“ عنها وتحت سيطرتها. وهي نفس المنطقة التي تعرف اليوم بالضفة الغربية وإسرائيل وقطاع غزة. لقد كانت هذه المنطقة جزءا عضويا وغير منفصل من الوطن العربي، كوطن للشعب العربي بأكمله، ومن ضمنه الشعب العربي الفلسطيني. أما في الوقت الراهن فإن الدول (والدويلات) العربية ”القومية“ في المنطقة ما هي إلا تكوينات ”دولانية“ مصنعة تم إنشاؤها من قبل القوى الغربية المهيمنة في ذلك الوقت، وعكست، وبتحليل، الآن ميزان القوى السائد. ولذلك، فإن مستقبل صلابة هذه ”التكوينات الدولانية“ هش وليس يقينا.

السكان

سيتكون سكان المجتمع الفلسطيني المستقبلي، في أرض فلسطين التاريخية، من الفئات التالية: أولا، جميع الفلسطينيين العرب واليهود الذين تعايشوا في أرض فلسطين التاريخية قبل ١٩٤٨، واستمروا بالتعايش فيها حتى اليوم؛ ثانيا، جميع الفلسطينيين العرب الذين طردوا، أو هُجروا بالقوة نتيجة عملية التطهير العرقي وتحطيم

عميق وواضح للمفاهيم الموجهة لمثل تلك ”الخطة“. ولكي أكون بمنتهى الوضوح منذ البداية، فإن هذا النقاش الذي أبادر له يجب ألا يحل مكان النضال الجماهيري اليومي المتمحور ضد الإحتلال الصهيوني-الأمريكي المستديم على أرضنا، وضد عملاء ووكلاء وسماسرة هذا الإحتلال المحليين، وضد رموزة اللا شرعيين، مثل ”جدار الفصل العنصري“ والمستعمرات الصهيونية-اليهودية، وغيرها. إنما هو مكمل لبعده الإستراتيجي.

ولكي تطور هذا النقاش بشموليته المطلوبة وبدون غموض أو التباس، هناك ثلاثة مفاهيم رئيسية التي يجب تفكيكها وإعادة هيكلتها وتكوينها من جديد: أولا، أرض فلسطين التاريخية (بالمفهوم المكاني التاريخي)؛ ثانيا: طبيعة السكان في أرض فلسطين التاريخية؛ وأخيرا: طبيعة الكيان، أي الإطار السياسي-الإقتصادي-الإجتماعي المنظم للوجود السكاني في أرض فلسطين التاريخية.

تداولات أولية: المكان

منذ أن تم تفتيت وتشظية المنطقة العربية إلى وحدات دويلات صغيرة، غير متجانسة وغير قابلة للحياة وفق ترتيبات سايكس-بيكو في العام ١٩١٦؛ ومنذ أن تم إستهداف أرض فلسطين التاريخية للإستيلاء والتدمير من قبل المشروع الإستعماري الصهيوني-الغربي، ركزت جميع ”الحلول“ المقترحة ”للقضية الفلسطينية“، بدءا بتوصيات لجنة بيل في ١٩٣٧، مروراً بقرار الأمم المتحدة في ١٩٤٧، وإنتهاء بمرحلة إتفاقيات أوسلو (وما لحقها)، على تقسيم أرض فلسطين التاريخية. إن جميع هذه ”الحلول“ غير عادلة، ولا تحقق الحقوق الأساسية الإنسانية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية للشعب الفلسطيني. كان الهدف دوما من هذه الطروحات التوصل إلى ترتيبات مقبولة على مراكز الرأسمال الغربي والقوى المهيمنة لتلبية أهدافها في خلق ”رأس جسر“ أو موطنٍ قدم في فلسطين من خلال دعم تأسيس الكيان الصهيوني-الأشكنازي الذي تطلب تحطيم الحياة المجتمعية في فلسطين وإفقار أغلبية سكانه. مما نتج عنه إخضاع فلسطين لهيمنة عسكرية وإقتصادية

وجماعات، الذين هجرهم وطردهم بالقوة المشروع الصهيوني الإستعماري بالتعاون مع مراكز الإستعمار الغربي، وأجبرهم على إفراغ بيوتهم وأماكنهم وأراضيهم؛ وممارسة حقهم الطبيعي، غير القابل للتصرف، بإستعادة أماكنهم المسلوقة؛ ثالثا: الحفاظ على هذه الأراضي والممتلكات والموارد الطبيعية كجزء أساسي من موارد أرض فلسطين، والإستغلال الإنتاجي لهذه الأراضي والموارد الطبيعية لإحداث التنمية الذاتية للمجتمع؛ رابعا: الحرية المطلقة لجميع الناس في فلسطين التاريخية لاختيار نظام الحكم لديهم، دون إكراه أو تمييز؛ خامسا: الحفاظ الحريص على المبدأ الجذري بفصل المعتقدات الدينية عن النظام السياسي، وعدم إستعمال الدين كأساس للحكم؛ سادسا: الضمانة القانونية لحماية الحقوق المتساوية للأفراد والجماعات من جميع الأقليات التي تكون نسيج المجتمع الفلسطيني الجديد؛ وأخيرا، الإصرار على المبدأ الأساسي بأن المساواة وعدم الإستغلال هو المبدأ المنظم لعلاقات الأكثرية والأقلية في المجتمع الفلسطيني الجديد.

إيضاحات مفاهيمية

إن جوهر هذا النقاش هو طبيعة المجتمع المستقبلي الذي أصبو إليه، والذي أمل أن يتجسد مستقبلا في أرض فلسطين. هدفي ليس التركيز، بالضرورة، على طبيعة ”الدولة-الامة“ أو ”الدولة القومية“ التي يجب أن نناضل من أجلها؛ إن قناعتي هي بأن ”الدولة القومية“ أصبحت خارج سياقها التاريخي، وأنها ذاهبة للإضمحلال كهيكلية منظمة للمجموعات البشرية. ومن هذا المنطلق فإن المجهود الذي نبذله بإصرارنا على خلق دولتنا ”القومية“، ربما بعد جيلين أو ثلاثة أجيال، هو عديم الجدوى وهدر لطاقتنا المجتمعية. لذلك يأتي تركيزي على طبيعة المجتمع الذي أصبو لتحقيقه.

هذا النقاش، إذا، هو نقاش مركز على مستوى المفاهيم، وليس المقصود بأن يستوحى منه بأنه ”خطة عمل سياسية“ التي قد يتم تنفيذها خلال عقد من الزمن. إن قناعتي تقود الى أن أية ”خطة عمل سياسية“ نضالية، مهما كانت، ستكون صعبة المنال ما لم يتطور لدينا إدراك واستيعاب

أبدأ بملاحظتين: أولا، ما أعرض هنا هو موقف شخصي ناجم عن سنوات طويلة من التفكير والتأمل والبحث، والذي أمل أن يثير بدوره تداولات تركزت هي نفسها على التفكير والتأمل من جميع المعنيين بمستقبلنا. وثانيا، أبدأ هذه التداولات ليس بكوني ملتزم مسبقا بأحد ”شعارات“ الحلول المطروحة (مثلا، الدول ثنائية القومية، أو الدولة الديمقراطية العلمانية، إلخ)، ولكن لأنني مقتنع بأن أية حلول نطرحها يجب أن تنبع من ”أهداف إستراتيجية“ واضحة لنضالنا، نلتزم بها، وأن تكون هذه ”الحلول“ متجانسة معها. وفي الوقت ذاته، فأنا ملتزم بأن أكون جزءا من أية مجموعة تناضل لتحقيق مجتمع ديمقراطي، عادل، حر، يرفض الإستغلال، ويعيد بعث طاقاته بذاته، ويعتمد على نفسه، ويصر على أن يكون مستقلا عن أية هيمنة خارجية. في فلسطين التاريخية. بكلمات أخرى، أنا ملتزم بالنضال الذي يسعى لتقويض الفصل العنصري، مبدءا وممارسة، بجميع أنواعه ومستوياته، السياسية والمكانية والاقتصادية والنفسية، على أرض فلسطين التاريخية.

الأهداف الإستراتيجية

تسعى الأهداف الإستراتيجية لنضالنا الجمعي القومي، إلى تحقيق الحقوق الفلسطينية الشرعية التاريخية والتي، كما أستعملها هنا، تتمثل بحق جميع الفلسطينيين بالحياة الحرة والمستقلة في أرض فلسطين التاريخية، كإمتداد وكجزء عضوي من الوطن العربي، بدون هيمنة أية قوة سياسية كانت أم إقتصادية أم عسكرية. ويرتكز هذا على تحقيق الشروط المسبقة التالية: أولا، جميع النشاطات والنتائج الناجمة عن إستعمار فلسطين الإجرامي واللا شرعي من قبل التحالف الصهيوني الغربي، حينما تم إستهداف فلسطين في بدايات القرن العشرين، والتي تشمل سرقة الأرض والمياه لصالح المستعمرات اليهودية-الصهيونية الحصري، والهياكل السياسية والقانونية، وتهجير السكان الأصليين وإعادة موضعهم، ومنح المستعمرين الإستغلال الحصري للموارد الطبيعية، إلخ، هي لأغية وغير شرعية ويجب فكفكتها. ثانيا: العودة غير المشروطة لجميع الفلسطينيين، أفرادا

مكان في "فلسطين المستقبلية" أسوة بالمسيحيين والمسلمين. الإشكالية المفاهيمية هي ليست مع المسيحيين أو المسلمين، الذين هم الجزء المضطهد من السكان الأصليين، ولكنها تقع في مفهوم "اليهود الإسرائيليين". ومن هذا المنطلق، فإن المحاولات الأولى في التوضيح ركزت على التمييز بين "اليهود" كمجموعة دينية، وبين "الصهيونيين" كممثلين لایدولوجية عنصرية إستعمارية مضطهدة. ومن هنا جاء التركيز في الطرح الأولي على "علمانية" أو "لا طائفية" الدولة. ولكن، في غياب شرح واف وواضح وصريح، تجذرت الإشكالية في المفهوم السطحي بتقسيم السكان على أساس الهويات أو الإنتماءات الدينية أو الطائفية.

- في غياب هذا التوضيح، لم تحدد إسقاطات مفهوم قبول "اليهود الإسرائيليين"، وبقيت حدوده غير واضحة: هل قبولهم كمجموعة "دينية"، أو مجموعة "قومية" قد يكون لها حق "تقرير المصير"؟ على هذا المستوى، لم تتميز هذه الفكرة عن فكرة الدولة "ثنائية القومية".

- وبما أنه تم طرح هذه الفكرة، منذ البداية، كفكرة "إنعناقية" و "تحررية"، كان واضحا بأن الشرط المسبق لتطبيقها هو فكفكة الهيكلية الصهيونية اللا شرعية في فلسطين، وكل ما نجم عنها من نتائج.

- هنا أيضا، كما هو أعلاه، لم يطرح "حق العودة" للفلسطينيين كشرط مسبق لتطبيق هذه الفكرة، وبقي مفهوما إقتراضيا.

استنتاج

إن إنشاء مجتمع ديمقراطي إشتراعي في فلسطين التاريخية هو الفكرة الوحيدة التي تملك الإحتمالات بأن تكون متجانسة مع ما حددت من أهداف إستراتيجية. الإلتزام بهكذا فكرة سيؤدي، برأيي، إلى إنعناق فلسطين الراهنة والمستقبلية من الهيمنة الصهيونية-الأشكنازية-الغربية، السياسية والإقتصادية، وإلى إعادة التحكم بوسائل الإنتاج وبالموارد الطبيعية من أرض ومياه، إلى سلطة كل الناس الذين يتكون منهم المجتمع الفلسطيني المستقبلي. وأخيرا، لماذا أنا ملتزم بفكرة مجتمع ديمقراطي إشتراعي في فلسطين التاريخية، كحاضنة لإنعناق حاضرها ومستقبلنا من الظلم والهيمنة والتمييز؟ لأنني ملتزم بحل عادل وأخلاقي ومستديم والذي يجسد إحتمال إستعادة الحقوق الفلسطينية الأصلية في وطننا التاريخي. هكذا حل يصحح أولاً ويقوم الظلم والكارثة التاريخية المستمرة، وعدم العدالة، التي لحقت بنا كشعب فلسطيني؛ ويحافظ ثانيا على وحدة وتكامل جغرافية فلسطين كإمتداد للوطن العربي؛ ويصر ثالثا على حق عودة جميع الفلسطينيين الذين هجروا قسرا وإجراما، إلى أرضهم وممتلكاتهم؛ رابعا، يفكك جميع الهيكليات والأنظمة الصهيونية واليهودية الإسرائيلية والقوانين المجحفة والعنصرية التي بنيت على مبدأ إقصاء العرب الفلسطينيين، بهدف فرض الهيمنة الصهيونية على المنطقة بأكملها؛ خامسا، يدعو ويشجع العيش المشترك بين العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين في أرض فلسطين التاريخية، في إطار مجتمع ديمقراطي، لا طائفي، متساو، عادل، وغير قهري؛ سادسا، يمهّد لبداية عملية تنموية أصيلة ومستدامة على أرض فلسطين، لمصلحة جميع سكانها، بخاصة الفقراء والمهمشين، بالتركيز على الإستغلال المجدي والموجه للأرض والموارد الطبيعية وتوفير إمكانيات العمالة الشاملة؛ وأخيرا، يوفر نموذجا إنسانيا مهما لكيف يمكن للخصوم العيش المشترك والمتكافئ في حيز مكاني محدد، بعد تطهير الحيز من الأيديولوجيات والممارسات العنصرية الإقصائية الظالمة.

د. "خليل نخلة" هو كاتب وباحث حاصل على شهادة الدكتوراه في علم الإنسان وله خبرة طويلة بالتدريس الأكاديمي والكتابة الأكاديمية والفكرية. عمل مديرا لقسم البرامج في مؤسسة التعاون الفلسطينية منذ تأسيسها سنة ١٩٨٤ حتى سنة ١٩٩٢، كما عمل مستشارا لمكتب المفوضية الأوروبية ومشرفا على برامج الاتحاد الأوروبي في قطاع التربية والتعليم منذ عودته إلى فلسطين في ١٩٩٣ حتى ٢٠٠١. يعمل منذ آذار ٢٠٠٢ حتى الآن رئيسا للهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي. نشر هذا المقال أصلا باللغة الإنجليزية في كنعان النشرة الإلكترونية Issue ١٦٣٣، vol. VIII، في ٢٠ آب ٢٠٠٨، كما تم حذف جميع الهوامش من هذه النسخة العربية.

إلى "تقرير المصير". الإفتراض الضمني هنا العمل وكأن "القوميتين" متساويتين، ولا تهيمن الواحدة على الأخرى. فرضيات إرتكاز هذه الفكرة تثير عددا من القضايا والإشكاليات المتناقضة والتي بحاجة إلى توضيح، وأهمها:

- أية منطقة جغرافية ستتحقق فيها هذه الفكرة؟ في تخوم الكيان الصهيوني-الأشكنازي "اللاحدودي"، أم في فلسطين التاريخية؟ لكل منهما إحتتمالات لتحقيق بعض الحقوق الفلسطينية.

- تقبل هذه الفكرة الهيكلية الصهيونية الراهنة التي تفرض على العرب الفلسطينيين التسلط والهيمنة والتمييز العنصري، ولا تتحدى الكيان الصهيوني-الأشكنازي، الذي أنشئ بقوة السلاح والظلم على أرض فلسطين، من خلال تطهيرها من سكانها الشرعيين الأصليين. لا بل إن هذا الطرح يكافئ هذا الكيان ويلتزم بتطبيع العلاقات العادية معه.

- تركز هذه الفكرة على قبول الفرضية الصهيونية الأسطورية بأن اليهود في العالم هم فئة لها مقومات "شعب"، وأنهم يمتلكون حقا تاريخيا ودينيا في أرض فلسطين.

- تفكيك الهيكلية الصهيونية القائمة التي تغذى على التمييز العنصري، وتمارسه يوميا، وتسلطها الحصري وغير الشرعي وغير العادل على الموارد الطبيعية الفلسطينية، لم يطرح كشرط مسبق لتطبيق هذه الفكرة.

- "حق العودة" للفلسطينيين لم يطرح كشرط مسبق لتطبيق هذه الفكرة.

- ولهذا إن فكرة الدولة "ثنائية القومية"، حسب الطرح أعلاه، قد تكون شكلا من أشكال إستمرار التمييز العنصري، وأنها ليست بالضرورة تطورا ديمقراطيا. بناء على التحليل أعلاه، إن فكرة الدولة "ثنائية القومية" المطروحة كوسيلة لإستعادة الحقوق الفلسطينية الأصلية، غير متجانسة مع الأهداف الإستراتيجية.

٤. فكرة "الدولة الديمقراطية (العلمانية)"

لقد نبعت هذه الفكرة من رحم الثورة الفلسطينية على إثر الهزيمة العسكرية للدول العربية في العام ١٩٦٧، وإحتلال الجيش الإسرائيلي لبقية فلسطين وسيناء والجلولان. فرضيات هذه الفكرة أثارَت جوا من النقاش والنشط خلال فترة أربعة أعوام إثر طرحها، حتى ١٩٧١. لكن هذا النقاش لم يدم، واستبدل بعد سنوات قليلة بمقترح "الدولتين". ولم يبعث من جديد بشكل حثيث إلا خلال العشر سنوات المنصرمة، ولكن بدون التوضيحات اللازمة، واستقر كغيره من الطروحات على مستوى "الشعارات".

إن الفرضيات الأساسية لهذه الفكرة، والقضايا الرئيسية التي تثيرها، ممكن تلخيصها بالتالي:

- تأسيس دولة حديثة ديمقراطية و "علمانية" في فلسطين التاريخية، حيث التركيز الأساسي على "الديمقراطية" وليس "العلمانية"؛

- قبول فلسطيني بأن "اليهود" على أرض فلسطين لهم

العربية والإسلامية بأكملها.

بدون أدنى ريب، فإن هذا المقترح يتناقض بشكل واضح ومفوض مع الأهداف الإستراتيجية، ولذلك يجب حذفه من هذه التداولات.

٢. فكرة "الدولة الإسلامية"

مع أن هذه الفكرة لم تلق كثيرا من الترحيب والنقاش، إلا أن فرضياتها الأساسية أصبحت واضحة، نوعا ما، والتي من الممكن تلخيصها بالتالي:

- إن أرض فلسطين، التي تم إحتلالها وتفتيتها من قبل المشروع الصهيوني-الغربي الإستعماري، هي وقف إسلامي؛

- التفريط بأي جزء منها، مهما كان صغيرا، هو تخل عن نهج الله وإنحرافا عن شريعته؛

- بما أن هذه الأرض هي محتلة، فإستعادتها تتم من خلال تحريرها، الذي هو مسؤولية الأمة الإسلامية، وإقامة دولة إسلامية فيها؛

- التركيز الجوهري في تطبيق هذه الفكرة هو أن تكون فلسطين إسلامية يحكمها الدين بنظمه وتشريعاته وقياداته؛

- ينظم السكان حسب إنتماءاتهم الدينية، وهكذا فالمسيحيون واليهود (أي أهل الذمة) يمنحون الحرية في ممارسة عقائدهم وشعائرهم الدينية، وليس لهم الحق في المشاركة في سلطة الحكم؛

- تحقيق المساواة بين سكان الدولة والتعددية السياسية غير وارد.

بالرغم من أن تطبيق هذه الفكرة يحتوي على إمكانية الحفاظ على شمولية أرض فلسطين التاريخية، إلا أنه يثير عددا من القضايا والتساؤلات التي تخلق عدم تجانس واضح مع جوهر "الأهداف الإستراتيجية" المطروحة أعلاه. وبعض هذه القضايا الأساسية يتلخص في التالي: حرية الخيار والتعبير عن الرأي، عدم الفصل بين الدين والنظام السياسي، والإرتكاز على الدين كمنظم وحيد وأساسي لحياة الناس الإجتماعية والإقتصادية، طبيعة المواطنة، والتعددية السياسية والفكرية، وغيرها. وبما أن هذا يتناقض بشكل واضح وصريح مع الأهداف الإستراتيجية، لذلك يجب حذفه من هذه التداولات.

٣. فكرة "الدولة ثنائية القومية"

ربما تكون الإشارات لهذه الفكرة أكثر ما تم تداوله، منذ عشرينيات هذا القرن. فقد تم التطرق لهذه الفكرة من قبل مفكرين يهود صهيونيين وغير صهيونيين، ومفكرين عرب فلسطينيين من اليسار، ومن مفكرين ونشيطين آخرين من اليسار. ولكن من الجدير الملاحظة أنه بالرغم من التداول القديم-الجديد لهذه الفكرة إلا أن الغموض وعدم الوضوح ما يزال يكتنفها. بالرغم من هذا الغموض، من الممكن تحديد فرضياتها الأساسية. الفرضية الأساسية هي أنه يوجد في فلسطين/إسرائيل "قوميتان" متنافستان (أو متناحرتان)، "القومية اليهودية" و "القومية الفلسطينية". وتقر هذه الفكرة بأن كلتا "القوميتين" تتمتعان بحق الحصول على حكم ذاتي، سياسي وثقافي، والذي قد يقود، في تطبيقه،



جدار الفصل العنصري بالقرب من مخيم شعفاط، القدس (تصوير أن باك/بديل)

المجتمع الفلسطيني الأصلي تمهيدا لإحلاله بالكيان الصهيوني-الأشكنازي في ١٩٤٧-١٩٤٨؛ وثالثا وأخيرا، جميع الفئات السكانية الأخرى، بغض النظر عن إنتمائها الديني أو الطائفي، والتي تقبل الأهداف الإستراتيجية المبينة أعلاه، وتلتزم بجوهرها.

ويرتكز هذا التحديد على المبادئ التالية: أولا، إن السكان العرب الفلسطينيين الأصليين مستعدون أن يقدموا تنازلا تاريخيا فحواه، أنه بالرغم من الألم غير المسبوق، والظلم الإجرامي وغير العادل، الذي الحق بهم عنوة في عملية إنشاء وإستمرار الكيان الصهيوني-الأشكنازي في فلسطين التاريخية، فإنهم مستعدون للعيش مع اليهود الرافضين للمشروع والفكر الصهيوني في فلسطين على قدم المساواة.

ثانيا: "حق العودة" العادل لجميع الفلسطينيين الراغبين بالعودة يطبق وينفذ، و"قانون العودة" العنصري لليهود والمنفذ اليوم، يلغى. ثالثا: ما يسمى بـ "الشعب اليهودي" هو أسطورة تاريخية، خلقتها وغذتها وروجت لها الحركة الصهيونية الإستعمارية العنصرية، لتبرر إستعمار السكان الأصليين في فلسطين التاريخية، وسرقة أراضيهم ومواردهم، وتهيئ موطئ قدم لإمتداد الهيمنة الإمبريالية الغربية.

رابعا: السكان اليهود غير الصهيونيين في المجتمع الفلسطيني المستقبلي هم فئة سكانية طبيعية، مميزة فقط بإنتمائها الديني. وهي لا تكون مجموعة "إثنية" أو "قومية"، كما هو حال الأقلية المسيحية في فلسطين، أو الأقليات الإسلامية في فرنسا، أو ألمانيا، أو بريطانيا، على سبيل المثال. وإذا قبلوا أن يتعاشوا معنا في فلسطين فحقهم في التعبير عن قيمهم الدينية-الثقافية، وممارسة شعائرهم وطقوسهم، مضمون في القانون كآية أقلية دينية أو طائفية أخرى. ولكن لا ترتقي هذه الأقلية إلى المستوى "القومي"، ولا يحق لها المطالبة بـ "حق تقرير المصير".

وأخيرا: السكان اليهود الذين يعيشون في دول مختلفة في العالم هم جزء لا يتجزأ من سكان تلك الدول التي يقطنون فيها؛ ولا يملكون أي "إدعاء تاريخي أو ديني" لأرض فلسطين، بكونهم جزء من "الشتات اليهودي". ترويج فكرة "الشتات اليهودي" المنبثق تاريخيا من أرض فلسطين هي أيضا أسطورة تاريخية. وهذا الإدعاء "التاريخي-الديني" هو إدعاء خرافي مزعوم.

الكيان: "الحلول" المقترحة

خلال القرن المنصرم، أي على إثر بدأ هجمة المشروع الصهيوني، كان هناك عدد من المقترحات (السياسية، بالأساس) لطبيعة الكيان الذي سينظم حياة الناس في فلسطين. ساركَز في التداولات المقترضة التالية على مدى تجانس هذه "الحلول المقترحة" مع "الأهداف الإستراتيجية" التي تم طرحها سابقا. كما سأبدأ بالمقترحات التي تتميز بمستوى منخفض من التجانس مع الأهداف الإستراتيجية، بهدف إزالتها من النقاش.

١. فكرة "الدولتين"-الإسرائيلية والفلسطينية جنباً إلى جنب تركز هذه الفكرة، التي بدأت بطرحها منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٨٨، على المبادئ التالية:
 - تقسيم أرض فلسطين التاريخية لتمهد لخلق كيائين، واحد للمستعمرين الذين إحتلوا الأرض والآخر لبعض ما تبقى من السكان الأصليين على الأرض؛
 - التقسيم الفعلي للشعب الفلسطيني لثلاث فئات غير مترابطة ومنعزلة وغير متصلة مع بعضها البعض، وتوصيفها وتحجيمها سياسيا ومكانيا، وحشرها في "حيزات" سياسية قاهرة؛
 - الإرتكان لعدم قابلية تطبيق مبدأ "حق العودة"؛
 - مكافأة وقبول إستمرارية وجود الكيان الصهيوني-الأشكنازي-العنصري على أرض فلسطين المسلوقة؛
 - التمهيد لإستمرارية ظروف الإستغلال للفئات المجتمعية المهمشة والفقيرة؛
 - خلق ظروف تساعد في تعميق الهوة الإجتماعية والإقتصادية بين أصحاب رؤوس الأموال، من خلال تسلطهم وإستغلالهم الحصري للموارد المتاحة، مستفيدين من هذا الطرح، عن طريق الفساد والسمسة والتفاعل التجاري مع الرأسمال الصهيوني، وبين الفقراء الذين يزيد فقرهم بثبات، وكأنهم ليسوا جزءا من هذا الشعب؛
 - الخضوع والإستسلام لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الإمبريالية الغربية على فلسطين والمنطقة

حق العودة مقدس، ثابت.. وخط أحمر

وجودي في ارض فلسطين ٤٨ صلب من إرادتي خلال سني الأسر

بقلم: حسام خضر*

العقلية السياسية لقادتها، إلا أن القاسم المشترك الأعظم ما بين الفلسطينيين في المنفى والوطن بقي حق العودة والتمسك به والإصرار على تحقيقه.

وجاءت اتفاقية أوسلو لتطرح تصور ورؤيا لحل الصراع على أساس دولتين معطية بذلك اعترافاً صريحاً لإسرائيل بحقها في الإقامة والعيش في الجزء الأكبر من أراضي فلسطين التاريخية، وعلى حساب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، متجاوزة بذلك أهم الثوابت الوطنية والحقوق السياسية الأساسية مما دفع إلى تحرك عملي في أوساط اللاجئين، وكان تأسيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين استجابة شرعية لحالة التجاهل، ومن ثم توالى حركات الدفاع عن حق العودة، والتي توجت بتشكيل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة كمبادرة خلاقة تهدف إلى تنظيم وضبط إيقاع حركة اللاجئين والوطنيين الفلسطينيين وتوحيد جهودهم وخطابهم في الوطن والمنفى.

ومن خلال متابعتي لهذه الحركة خلال وجودي الأخير في السجن لمدة خمس سنوات ونصف، فإنني أسجل هنا تقدماً رائعاً وإنجازاً عظيماً لثقافة حق العودة وبعثها من جديد، وما «جائزة حق العودة» ووثيقة «شرف عائدون» واحتفالات الذكرى الخمسين والستين بالنكبة إلا تعبير عن عمق الانتماء والتمسك والدفاع عن حق العودة، هذا الحق الذي لا يجوز التفريط فيه مهما كان الثمن، فحق العودة حق تاريخي وسياسي وقانوني وملك فردي وجماعي لأبناء شعبنا الفلسطيني.

إن نجاح حركة العودة في ترسيخ قضية اللاجئين بأبعادها الوطنية والسياسية والبنوية الاجتماعية وحفرها وعباء وإرادة في وجدان أبناء الشعب الفلسطيني يعتبر إنجازاً سياسياً من حيث قدرته على تشكيل سد منيع على كل من يحاول المساومة على حق العودة إلى أبعد مدى ممكن أو إرجائه وترحيله للأجيال القادمة مالكة الحق وصاحبة تقرير المصير فيه.

ومن سخرية القدر أن أتمكن من ممارسة حقي في العودة إلى فلسطين التاريخية المحتلة منذ عام ١٩٤٨م من خلال سجنى وترحالي في زنازين القهر والعذاب من بتاح تكفا .مليس . إلى عتليت وعكا والرملة وبئر السبع وجلبوع ونفحة ورامون وهداريم والجلمة، وعلى مدى خمس سنوات ونصف، ولا أبالغ إذا ما قلت أن هذا الشعور بأنني على أرض فلسطين التاريخية شكّل لي سلوى وعزاء ومصدر إلهام وصبر وقدرة على الاحتمال وإصراراً على التضحية من أجل وطن يستحق الحياة بكل ما تحمله الكلمة من معاني البطولة والفداء.

إن حق العودة مقدس ثابت وخط أحمر لن نسمح لأي كان بالعيب به أو المساومة عليه أو التفريط فيه، حتى لو كان الحل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس، فحق العودة إلى الديار الأصلية ثابت سواء كان الحل بإقامة دولة على جزء من فلسطيني أو على كامل فلسطيني التاريخية.

والمستقبل واعد وملء بالمفاجآت ولسوف تظهر حركة سياسية جديدة تجمع الشعب الفلسطيني تحت لوائها، أساسها الدفاع عن حق العودة والنضال من أجل تحقيقه!

وإن الدعوات والمبادرات التي أطلقها البعض من أجل إخضاع حق العودة للمساومة والمقايضة هي دعوات مشبوهة ومردودة على أصحابها ولن ترى النور ولن تجد من قد يؤيدها إلا أولئك الباحثين عن رضا الأعداء حفظاً للامتيازات والمصالح والاحتكارات والوكالات الخاصة. لكن منطق التاريخ سوف يتجاوزهم ولن يقف عند ذكركم إلا كخونة ماجورين ومرترقة!

* عضو مجلس تشريعي سابق، أسير محرر، عضو اللجنة الحركية العليا - فتح، رئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين.



النائب حسام خضر وابنته أثناء زيارته في الأسر

لثقافة العودة وحال دون الإجهاز على الحق التاريخي للفلسطينيين في أرض فلسطين. وعلى مدى تاريخ الصراع طرحت حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وبمجمّل فصائلها ومنطلقاتها السياسية، تحرير فلسطين والعودة ككل متكامل لحرية واستقلال وانعتاق شعبنا، وبقي حلم العودة إلى فلسطين الرافد والملمح لعملية التعبئة الوطنية فكرياً وسياسياً، وإن شهدت الحركة الوطنية تراجعاً في مواقفها تجاه الحق التاريخي للفلسطينيين من خلال الواقعية السياسية التي دخلت المصطلح السياسي الوطني وقادت

إلا أن الشعب الفلسطيني تصدى لكافة المشاريع وأبقى قضية «حق العودة» محركاً للمشاعر الوطنية ومحفة للأحرار الفلسطينيين للانخراط في حركة التحرير، وقدم شعبنا آلاف الشهداء وعشرات آلاف الجرحى والأسرى، وبقيت فلسطين قبلة الفلسطينيين جغرافياً وسياسياً رغم تعاقب الأجيال والبعد عن الوطن.

وشكلت المخيمات كشاهد حي على بشاعة المؤامرة وقسوتها دليلاً حياً على حق اللاجئين في العودة، فيما حمل لواء العودة كل لاجئ ومهجر أياً كان مكان إقامته وأياً كان وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي مما أسس

خاص: حق العودة

لا زالت تجسد قضية اللاجئين الفلسطينيين جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، لأنه نتج عنها تهجير ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني واحتلال أربعة أخماس أرض الوطن فلسطين، حيث أدت النكبة، والتي أصبحت مستمرة، إلى ضرب مقومات المجتمع العربي الفلسطيني وفرضت حالة من التمزق والتشتت والضياع، فيما أقامت الحركة الصهيونية كيانها السياسي في فلسطين التاريخية.

ومن أوساط اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والمنفى تبلورت الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، وانطلقت ثورة الكفاح المسلح، والتي كرست الهوية الوطنية وصاغت التطلعات السياسية للشعب العربي الفلسطيني، وعملت على تاطير أبناء الشعب الفلسطيني في حركة تحرر قادت صراعاً مريراً ضد الحركة الصهيونية والإمبريالية العالمية التي دعمتها من أجل إقامة كيانها السياسي في قلب الوطن العربي تحقيقاً لأهدافها الاستعمارية.

وكنّجاً لعملية القتل والتهجير التي انطلقت من عقلية عدوانية قامت على أساس التطهير العرقي للشعب الفلسطيني من خلال عمليات عسكرية نظمتها العصابات الصهيونية، وبدعم منقطع النظير من حكومة الانتداب البريطانية عبر سلسلة طويلة من المجازر البشعة بحق سكان فلسطين، وتدمير شامل لعدد كبير من المدن والقرى الفلسطينية وإحلال مستوطنين أجانب للإقامة في بيوتهم والاستيلاء على أراضيهم، وبتحرك خجل من المجتمع الدولي آنذاك؛ صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار «١٩٤» والذي ينص صراحة على ضرورة العمل على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم ومدنهم وقراهم وأراضيهم ... هذا القرار الذي جاء ليؤكد لا لينشئ ما بات يعرف «بحق العودة».

ورغم كل المحاولات لشطب هذا الحق من خلال مشاريع سياسية تصفوية، ورغم السعي إلى توطين الشعب الفلسطيني ودمجه في مجتمعات اللجوء من خلال محاولة حصر قضيتة في نطاق المساعدات الإنسانية عبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وذلك لتجريد القضية الوطنية الفلسطينية من كل بعد وطني وسياسي،

جديد مركز بديل

البحث في مكتبة بديل متاح الآن على الانترنت

يسر مركز بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الإعلان عن وضع مكتبته على شبكة الانترنت، حيث تم تطوير آلية البحث في مواد المكتبة الكترونياً. يمكن من خلال الآلية الجديدة لمستخدمي الانترنت الانتفاع بهذه الخدمة مجاناً عن طريق الرابط على صفحة بديل الالكترونية: www.badil.org أو مباشرة عبر

<http://www.badil.org/Badil-Library/Search.html>

تحتوي مكتبة بديل على ما يقارب الثلاثة آلاف مرجع، ودورية، ومصدر التي تتركز حول القانون الدولي، والتاريخ الفلسطيني، والحقوق الفلسطينية عامة، وحقوق اللاجئين خاصة.

أحد الأهداف الأساسية للمكتبة هو توفير المواد لأكثر عدد من الباحثين والمهتمين في هذه المجالات. هذا وقد تم اعتماد نظام مكتبة الكونغرس في تصنيف المكتبة وآلية البحث فيها.

يذكر أن مكتبة بديل جزء من مشروع أكبر ألا وهو مشروع مواجهة وتوثيق النكبة المستمرة الذي يهدف إلى تجميع وتوثيق المعلومات عن اللاجئين والمهاجرين الفلسطينيين في المنافي وكافة مواقع اللجوء. هذا وقد عمل بديل على تطوير ومنهجية المكتبة لتعميم الفائدة منها، ولتسهيل عمل الباحثين وذلك انسجاماً مع فلسفة بديل وغاياته في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهاجرين الفلسطينيين. ويسر بديل التأكيد على أن المكتبة متاحة للباحثين، ويمكن زيارتها في أي وقت لأغراض البحث والدراسة.



في مواجهة مشروع إلغاء وكالة الغوث الدولية

بقلم: نضال العزة*

تنتقد الانروا على تراجع دورها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في كافة مواقعهم، وبعض الكتابات تتناول فجوات الحماية الناشئة عن اقتصار تكليف الانروا على توفير المساعدة الإنسانية دون الحماية الدولية القانونية والفيزيائية – العينية والجسدية. ولعله من الملفت، أن بعض الكتابات الصهيونية لم تتوان عن استخدام بعض الانتقادات والتحركات الشعبية الفلسطينية لتدعيم سعيها إلى إلغاء الانروا عبر الادعاء بفشل الانروا في إدارة الموارد والمناطق التي تشرف عليها.

المسألة هنا ليست جواز أو مشروعية نقد وكالة الغوث من عدمها. فمن حيث المبدأ يجب دائماً تقييم دور الانروا، وغيرها من المؤسسات الدولية المعنية، ونقد أوجه القصور والعجز لديها، ولكن في ظل وجود مشروع صهيوني يهدف إلى إلغاء الانروا ويسوق في سبيل ذلك حملة من الادعاءات، يكون لزاماً على الجانب الفلسطيني إدراك كيفية توجيه النقد للانروا ووضع ضمن سياق آخر؛ أي ضمن سياق تعزيز دور المؤسسة الدولية وتطوير أدائها، وليس تدميرها.

الانتقادات الفلسطينية للانروا توجه عادة لتراجع مستوى الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين كماً ونوعاً، ولانحصار عمل الانروا في خمس مناطق واستثناء اللاجئين غير المقيمين في هذه المناطق، وغير المسجلين لدى الانروا، ولاقتصار مسؤولية وكالة الغوث على تقديم المساعدات الإنسانية دون أن تشمل أوجه الحماية الدولية الأخرى (القانونية والفعلية إن لزم الأمر). في المقابل، ينحصر النقاش حول تعطيل دور لجنة التوفيق الدولية، المكلفة أساساً بتوفير الحماية القانونية للاجئين وممتلكاتهم وبإيجاد حل عادل لقضيتهم من خلال تطبيق القرار ١٩٤، في أوساط قلة من الباحثين، ولا تكاد تذكر هذه الهيئة الدولية في الأوساط الشعبية ولا يطرق موضوعها بتاتاً على المستوى السياسي. ولم تبرز مسؤوليات المفوضية العليا للاجئين إلا بعدما ثارت قضية اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق. ولعله ليس تجنيا القول بأن الفشل الدولي، والمقصود هنا فشل التوفيق الدولية، وقصور المفوضية، وعجز الانروا، يتم التعامل معه على الجانب الفلسطيني وكأنه قدر حط علينا نشجبه كلما حلت بنا مصيبة كبيرة، ولا نغيره أو نسعى لذلك ضمن خطة عمل إستراتيجية. إن انعدام الرؤية الفلسطينية الواضحة يسهل على الصهيونية وإسرائيل تنفيذ مشاريعها.

خلاصة

الصهيونية وإسرائيل تعملان بدأب على إلغاء وكالة الغوث؛ وذلك لاستبدالها بهيئة دولية أخرى يتم تكليفها بالعمل على توطئ اللاجئين الفلسطينيين ودمجهم في منافهم قسراً. وقد وضعت لهذه الغاية خطة دعوية تحريرية تستهدف نظام الانروا وتكليفها، واليات عملها، وطواقمها. الغاية النهائية هي إسقاط حق العودة من المواثيق الدولية باعتبار أن ذلك مصدر قلق دائم يهدد مستقبل المشروع الصهيوني، وعلى أقل تقدير، يجرع إسرائيل سياسياً على المستوى الدولي.

في مقابل ذلك، لا يوجد رؤية فلسطينية سواء لمواجهة مشروع الإلغاء المتصاعد، أو حيال المؤسسات الدولية المكلفة قانوناً بتوفير المساعدة الإنسانية والحماية الدولية للشعب الفلسطيني إلى حين إيجاد حل عادل ودائم للصراع. إن مواجهة مشروع إلغاء الانروا يتطلب أولاً التمسك بها، والعمل على تطوير أدائها وربما توسيع صلاحياتها، ويقتضي ثانياً السعي لجعل مساهمات الدول في ميزانية الانروا إجبارية وليست تطوعية تمنح كهيئات؛ وذلك لمنع استخدام المساعدات الإنسانية كوسيلة ضغط سياسية، ويستدعي أخيراً مواجهة مشروع الإلغاء بمشروع إحياء اللجنة التوفيق الدولية حول فلسطين، بدل الحديث عن هيئة دولية جديدة تعمل على تسوية قضية اللاجئين تنشأ بموجب بروتوكول يقره المتفاوضون.

* منسق وحدة الأبحاث والمعلومات والإسناد القانوني في مركز بديل، مدرس قانون اللاجئين الدولي في جامعة القدس

الهوامش

١ راجع بهذا الخصوص وعلى سبيل المثال كل من: Moshe Dann, Fraud! UNRWA Exposed, www.frontpagemagazine.com, Barry Rubin, Asaf Romirowsky and Jonathan Spyer, www.think-israel.org/rubin.unrwarefuge.html, Jerusalem Summit, www.jerusalemsummit.org/eng/

٢ انظر:

Barry Rubin, Asaf Romirowsky and Jonathan Spyer, www.think-israel.org/rubin.unrwarefuge.html, Avi Beker, UNRWA, Terror and the Refugee Conundrum: Perpetuating the Misery, http://www.worldjewishcongress.org/instwjc_polforum.html

٣ انظر:

Ileana Ros – Lehtinen, Incorporate UNRWA into UNHCR, New York Times, Sep. 2005.

المتحدة في الساحة الدولية، أن إسرائيل والصهيونية العالمية قد تقدمتا خطوة في إستراتيجيتهما تلك؛ ويتمثل هذا في سعيهما إلى إلغاء قرارات أممية سابقة (كما هو الحال مع القرار الأممي القاضي باعتبار الصهيونية أحد أشكال العنصرية)، أو بفرض قرارات جديدة تناقض أو تلغي ضمناً قرارات سابقة (كما هو الحال بشأن السعي لتصنيف المقاومة الفلسطينية كحركة إرهابية). وقد بات واضحاً أن الحملات الإعلامية في السياسة الإسرائيلية تبنى بدقة لتحقيق غايات محددة. وعليه، فإن الحملة على وكالة الغوث الدولية الأخذة في التصاعد ليست ردة فعل على حدث أو فعل طارئ، الأمر الذي يعزز القول بأنها حملة جديّة موجهة ضمن إستراتيجية أوسع. وبلا شك، لو اقتصر الأمر على مهاجمة الانروا ضمن إطار المبررات المبيّنة أعلاه على مجرد المحاولة للتوصل من الالتزامات لقليل أنها حملة إعلامية تبريرية لا أكثر. ولو اقتصر الأمر على مجرد إدراج تلك المبررات دون عرضها كمسوغات لإلغاء الانروا لقليل أن الأمر لا يبدو كونه حملة دعاء يتفننون في ابتكار مواضيع يثيرونها. إن هذه الحملة، والتي تصاعدت وتيرتها مع حملة «ستون عاما على النكبة»، هي حملة موجهة بدقة تسعى إلى تحقيق غايات محددة تخدم المشروع الصهيوني في حاضره ومستقبله. ويصبح هذا الأمر أكثر وضوحاً وصحة بالوقوف على أهداف الحملة.

أهداف حملة إلغاء وكالة الغوث

بحسب مفكرو الصهيونية الإسرائيليين وغير الإسرائيليين، الانروا هي العائق الأساسي أمام تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين غير المنظرين والدول العربية. وعليه فهم يقدمون ما سبق عرضه من مبررات كأساس للحل من وجهة نظرهم والذي يجب أن يتمثل في الخطوات التالية:^١ الخطوة الأولى: حل الانروا بقرار دولي حلاً نهائياً، الخطوة الثانية: نقل صلاحيات الانروا فيما يتعلق باللاجئين في لبنان، وسوريا والأردن إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وذلك على أساس تكليفها بالعمل على دمجهم وتأهيلهم في دول لجوئهم.

الخطوة الثالثة: نقل صلاحيات الانروا فيما يتعلق باللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية.

بالرجوع إلى مبررات إلغاء الانروا وبربطها مع خطة العمل لا يتأكد فقط أن هناك إستراتيجية يجري العمل عليها، بل ويتضح أيضاً أن هذه الإستراتيجية تستهدف في النهاية إلغاء القرارات الدولية المؤكدة على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية. فالصهيونية وإسرائيل تدركان تماماً أن إلغاء الانروا يعني إلغاء القرارات الدولية التي أضفت على قضية اللاجئين الفلسطينيين بعداً خاصاً والتي أساسها اعتراف الأمم المتحدة بمسؤولية خاصة تجاههم. وإن إلغاء الانروا لا يهدف بحد ذاته إلى منع المساعدات الإنسانية، بل يهدف إلى تثبيت برنامج توطئ ودمج قسري للاجئين. وبدءاً الصهاينة، يرى المنظرون ضرورة زيادة المساعدات للاجئين الفلسطينيين ولكن على أساس ربطها بالدمج، وبالتجنيس ضمن خطة التوطئ. وبدءاً الصهاينة المخبور أيضاً، يرى المنظرون وجوب وقف أية تبرعات للانروا، وربطها أيضاً بخطة التوطئ وذلك لضمان نجاح عملية السلام في المنطقة. ضمن هذا السياق يمكن رؤية تقديم مقترح مشروع قانون أمريكي تقدمت به عضو الكونغرس الأمريكي أيلانا روس في نهاية عام ٢٠٠٥ والذي يهدف إلى وقف المساعدات للانروا إلى أن يتم تحويل صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية والمفوضية العليا.^٢ وضمن هذا السياق أيضاً، يجب النظر إلى تقليص الولايات المتحدة لمساعداتها المقدمة إلى الانروا.

على الجانب الفلسطيني

إذا كانت حملة إلغاء الانروا حملة صهيونية إسرائيلية أمريكية، فهل هناك من إستراتيجية فلسطينية مقابلة؟

لا يلاحظ على الجانب الفلسطيني أي تحرك مأسس في مواجهة حملة إلغاء الانروا. في المقابل، يلاحظ تحركات غير منتظمة، أقرب إلى ردات الفعل. بعضها

يسلط هذا المقال الضوء على المشروع الصهيوني القديم – الجديد القاضي بإلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا). من جهة أولى، يعرض المقال للمبررات والادعاءات التي تستند إليها إسرائيل والصهيونية العالمية في سعيها لإلغاء الانروا، ومن جهة ثانية، يبرز المقال الدوافع والأهداف من وراء مشروع الإلغاء. وحيث أن المقال لا يهدف إلى الوقوف عند عرض مشروع وحملة الإلغاء فقط، ولا يكتفي بتنفيذ الادعاءات المسوقة وحسب، فإنه يتناول أيضاً خطورة عدم مواجهة المشروع أو الاكتفاء بتوجيه الانتقادات الفلسطينية للانروا جزافاً، وعليه فإنه يثير مسألة عدم وجود مشروع فلسطيني مقابل مشروع إلغاء الانروا باعتبارها ضرورة نضالية، سواء على مستوى البحث، أو على المستوى البرنامجي.

مبررات إلغاء الانروا في الفكر الصهيوني

المبررات المسوقة من قبل منظري الصهيونية الإسرائيليين وغير الإسرائيليين عديدة وتتناول الانروا في نظام تأسيسها، وفي ماهيتها، وعملها، وطواقمها، وأثر ذلك على المشروع الصهيوني في حاضره ومستقبله. ويمكن تلخيص هذه المبررات المسوقة على النحو الآتي:^١

أولاً: الانروا وجدت لتقديم الخدمات للاجئين العرب فقط، وهذا مؤشر على محاباة الأمم المتحدة للفلسطينيين وإهمالها لقضية اللاجئين اليهود.

ثانياً: نظام تأسيس الانروا وتكليفها صمم على نحو يهدف لإدامة حالة اللجوء ولإضفاء وضع لاجئ على كل الأشخاص المسجلين لديها والمستفيدين من خدماتها.

ثالثاً: الانروا تعتمد سياسة غير معقولة ولا مبررة قانوناً من خلال إضفاءها صفة وضع لاجئ على خلف اللاجئين، الأمر الذي يترتب عليه ازدياد أعداد اللاجئين الفلسطينيين على خلاف كل حالات اللجوء الأخرى في العالم.

رابعاً: الانروا تواصل تقديم خدماتها سواء للاجئين الذين حصلوا على جنسية بلدان أخرى، أو أولئك الذين لا يعيشون في مخيمات لاجئين في مناطق عمل الانروا الخمس.

خامساً: مجرد وجود الانروا وتقديمها الخدمات للاجئين الفلسطينيين يعني عملياً تعزيز إيمان الفلسطينيين بأنهم أبرياء، وضحايا، وأن لهم بالتالي حق على الأمم المتحدة والدول،

سادساً: الطواقم العاملة في الانروا هي في غالبيتها العظمى فلسطينية، وهذا أمر لا مثيل له في وكالات أممية أخرى، بالإضافة إلى أنه طاقم ضخم جداً يرهق الأمم المتحدة والدول المتبرعة، وتنتشر في أوساطه العناصر الإرهابية.

سابعاً: إن مجرد وجود الانروا يغذي الإيمان لدى اللاجئين بإمكانية العودة إلى «إسرائيل»، خصوصاً وأن الانروا تكرر في منشوراتها وعلى لسان مسؤوليها أن للاجئين المسجلين لديها الحق بالعودة إلى ديارهم.

ثامناً: أثبتت الأبحاث والمعطيات أن البيئة والتجمعات التي تشرف على إدارتها الانروا هي من أخطر المواقع ليس على إسرائيل وحسب؛ بل وعلى السلم والأمن العالميين، وأنها مصدر تفرخ للإرهاب الدولي.

المبررات أعلاه تسقط عمداً الكثير من الاعتبارات القانونية والتاريخية والسياسية. والهدف من ذلك قولبة الأمور على نحو يخدم الغاية من ورائه. فهي تنتكر حقيقة التهجير الجماعي للفلسطينيين وعملية التطهير العرقي التي نظمتها العصابات الصهيونية والتي تلت الإعلان عن خطة التقسيم في عام ١٩٤٧. وهي تتجاهل اعتراف الأمم المتحدة بنوع من المسؤولية الخاصة حيال اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين؛ الأمر الذي دفعها إلى تشكيل هيئات دولية خاصة بهم نتيجة خصوصية وضعهم وعظم مأساتهم. وهي تنتكر لمسؤوليتها عن النكبة المستمرة والتي من تجلياتها مواصلة منع اللاجئين من ممارسة حقوقهم في العودة، ومواصلة حملات التهجير بأساليب جديدة. وهي تحاول تقزيم دور الانروا وحصره في لاجئي المخيمات رغم أن نسبة اللاجئين في المخيمات لا تصل إلى الثلث. وهي تصور الانروا كمنظمة فلسطينية لا دولية وذلك لاستدراج التأييد لمشروع الإلغاء. وهي لا تنكر الحق في وضع لاجئ لخلف اللاجئين وحسب، بل تنكر أساساً صحة تصنيف السلف كلاجئين. وهي تدفع بوضوح إلى تفكيك المخيمات الفلسطينية، ليس سعياً لتطبيق الحل العادل والدائم، بل سعياً إلى طمس آثار جريمة التهجير إخفاء لأحد العناوين السياسية في ظل مفاوضات التسوية. بكلمات، إن دعاوى الصهيونية وإسرائيل تستهدف حق عودة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية، وما استهداف الانروا إلا لأن وجودها، مجرد وجودها ولا أكثر، فعلاً يمثل تذكيراً دائماً بحقيقة المشروع الصهيوني الاستعماري الإحلالي العنصري.

لا يخفى أن الصهيونية العالمية وإسرائيل اعتادتاً على تصنيف معارضيها أو مقاوميهما بالاسامية لإخراصهم أو لتخريض الغير عليهم. وضمن ذات السياق، لا زالتا حتى اليوم تهاجمان الأمم المتحدة، وخصوصاً الجمعية العامة، ووكالاتها العاملة في مجال حقوق الإنسان. ولطالما وظف هذا الهجوم الدائم للجم أقوال الناقدين والمطالبين بتنفيذ القانون الدولي على إسرائيل وشعبها «المظلوم – الضحية». ولا تزال ذات السياسة تستخدم بهدف التنصل من أية التزامات دولية أو لإجبار المجتمع الدولي على التراجع أمام التعتن الإسرائيلي أو التساهل مع الانتهاكات الجسيمة والمتكررة للقانون الدولي والشرعية الدولية ولحقوق الإنسان.

يلاحظ أيضاً، بعد انهيار الكتلة الشرقية واستفراد الغرب بقيادة الولايات

توزيع المواد الغذائية (الأنروا)



من فعاليات حملة : «حق العودة»



أثينا: طلاب الجامعة الأمريكية يحيون



رام الله، رئيس الوزراء سلام فياض يشارك الأطفال نشاطات إحياء الذكرى الستين للنكبة (بديل)



مخيم عايدة، بيت لحم: الرئيس محمود عباس يفتتح أكبر افتتاح في العالم (وفا)



دوبلن، سويسرا: مواد دعائية



كوبنهاغن، الدنمارك: مؤتمر حق العودة إحياء للذكرى الستين للنكبة (وفا)



البرازيل: أفراد من الجالية الفلسطينية ومناصرون لهم يحيون الذكرى الستين للنكبة (وفا)



الإمارات: حملة للتبرع بالدم لصالح الفلس



أريحا: ضمن نشاطات إحياء الذكرى الستين للنكبة (وفا)



بلفاست، إيرلندا: ملصقات دعائية للتضامن مع الفلسطينيين (وفا)



سوريا: نشاط عرض أكبر علم في العالم بمناسبة الذ



الناصر: ضمن مهرجان "نعيش وتحيا فلسطين" (alarab.com)



رام الله: المسيرة المركزية لإحياء الذكرى الستين للنكبة في الضفة الغربية (بديل)

ستون عاما من النكبة



الأرجنتين: ندوة حول اللاجئين الفلسطينيين تحت قبة البرلمان (وفا)



البيرو: أفراد من الجالية الفلسطينية ومناصرون لهم يحيون الذكرى الستين للنكبة (وفا)



بون الذكرى الستين للنكبة (وفا)



مدريد، إسبانيا: أفراد من الجالية الفلسطينية ومناصرون لهم يحيون الذكرى الستين للنكبة (وفا)



مخيم عين الحلوة، لبنان: مسيرة لأهالي المخيم وإطلاق البالونات كتب عليها أسماء قراهم الأصلية (وفا)



ية وإعلانية في ذكرى النكبة (وفا)



فرنسا: أفراد من الجالية الفلسطينية ومناصرون لهم يحيون الذكرى الستين للنكبة (وفا)



غزة: ضمن نشاطات إحياء الذكرى الستين للنكبة (بديل)



طينيين (وفا)



السويد: أفراد من الجالية الفلسطينية ومناصرون لهم يحيون الذكرى الستين للنكبة (وفا)



كرى الستين للنكبة (وفا)

الجدار: نماذج من المقاومة الخلاقة

بقلم: محمد إلياس*



جانب من المسيرات المناهضة لبناء الجدار في قرية نعلين (تصوير أن باك/بديل)

رؤية ودوافع

بات واضحاً اليوم، لكل من يريد أن يرى، أن الجدار ليس سوى عنواناً لمرحلة قد تكون الأخطر والأفظع في مراحل المشروع الصهيوني الكولونيالي الإحلالي. إن مسار الجدار (أكثر من ٧٠٠ كم) والذي يراه البعض مساراً لحدود سياسية تفصل بين الكيان الكانتوني الفلسطيني العتيد وبين الدولة الصهيونية، هو في الواقع . ومن وجهة نظر أصحاب الجدار أنفسهم . مساراً لحدود أمنية تحيط بالتجمعات الفلسطينية داخل الحدود السياسية للدولة الصهيونية، والتي تمتد من النهر الى البحر.

فكرة الجدار نفسها، كانت «معراخية» مئة بالمئة: «هم هناك ونحن هنا»، وقد جاءت بمثابة حل نموذجي يستند على الموروث اليهودي الصهيوني (الجيتو؛ السور والبرج..) في مواجهة التهديد الفلسطيني التكتيكي منه والاستراتيجي. بقيت هذه الفكرة التي ولدت من رحم إبداعات المؤمنين بمفهوم «دولة إسرائيل» مجرد فكرة إلى أن وجدت تجسيدها على أيدي أصحاب مفهوم «أرض إسرائيل»، وأقصد هنا، اليمين الصهيوني المتطرف. تمثل الخطر الفلسطيني التكتيكي بالتفجيرات والأحزمة الناسفة التي استهدفت العمق الإسرائيلي، العسكري منه والمدني، خالقة حالة من الرعب والفرع في المدن الإسرائيلية، دون أن تتمكن عمليات الاعتقال بالجملة، والقتل العمد . الفردي والجماعي . من أن توقف تلك العمليات.

أما الخطر الاستراتيجي، والذي شخّصه علناً استراتيجيو مؤتمر هرتسليا قبل نحو عامين من بدء العمل بالجدار، فقد تمثل بالتزايد الطبيعي المضطرب للفلسطينيين في فلسطين التاريخية (نسبة الزيادة لدى الفلسطينيين تعادل ضعفها لدى اليهود)، وهو ما يشكل تقويضا لأساس المشروع الصهيوني المتمثل بخلق أغلبية يهودية على أرض إسرائيل.

إن عمليات استجلاب الروس والفلاشا، وإن كانت قد حسّنت من وضع كفة اليهود في الميزان الديمغرافي، إلا أنها لم تنجح في إجراء ذلك التغيير العميق والمطلوب صهيونيا، خصوصا في ظل نزوب مصادر الهجرة اليهودية. وفي الوقت الذي سيسمح فيه تطبيق اتفاقات أوسلو بعودة مئات آلاف الفلسطينيين الى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد كان لزاماً أن يتم البحث عن آليات مناسبة لتفكيك هذه «القنبلة الديمغرافية».

هكذا وجد معارضو فكرة الجدار الاوائل، أصحاب مفهوم أرض إسرائيل، في عنوان «الجدار المعراخي» مدخلاً لمشروع يهدف الى التحكم بشروط التطور الديمغرافي الفلسطيني في فلسطين . مع الضمان المسبق لاجماع الطيف السياسي الإسرائيلي عليه . عبر السيطرة الإسرائيلية المطلقة على مقدراته وشروط وجوده المادي المختلفة، أو على الأقل حرمانه من الجزء الأساسي منها. وقد جاءت الصياغة التفصيلية لهذا المخطط بحيث أفرغت البند الذي وافقت إسرائيل عليه . في اتفاقيات أوسلو . والقاضي بأن تستوعب مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من المهاجرين والنازحين وفقاً لقدرة استيعابها الاقتصادية، وأسست لخلق الشروط الموضوعية لهجرة فلسطينية طوعية من فلسطين.

لقد وضع مخطط الجدار بأيدي الإسرائيليين مفاتيح السيطرة شبه المطلقة على المياه الجوفية الفلسطينية، وحدّد من معدلات استهلاك المياه للفرد الفلسطيني، ومن رقعة الأراضي القابلة للزراعة المروية، وحرّم الفلسطينيين من مساحات شاسعة من أراضيهم الزراعية سواء بالعزل أو المصادرة. كما كرس الجدار من عزل القدس وتهويدها، وقطع أوصال الضفة الغربية موقّضا بذلك أية إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة حسب خطوط الرابع من حزيران، مستبدلاً إياها بمعازل منفصلة تتحكم إسرائيل في حركتها البينية، وفي تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

إن وصول اليمين الإسرائيلي بقيادة شارون لسدة الحكم في إسرائيل، متزامناً مع تنامي قوة المحافظين الجدد في دول أوروبا وتسلمهم إدارة البيت الأبيض الأمريكي، وقيام الجيش الإسرائيلي باجتياح مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت قد مهدت الطريق جميعاً أمام المجلس الوزاري للقيام في حزيران ٢٠٠٢ بالمصادقة على المرحلة الأولى من مخطط الجدار.

فعل ورد فعل

قبل الحديث عن ردة الفعل الشعبية لبناء الجدار و نماذج المقاومة الخلاقة في عدد من المواقع، ينبغي التطرق لجملة من العوامل كان لها . كما نعتقد . أثراً كبيراً على بلورة الاتجاه العام للموقف الشعبي:

أولاً: إن بناء المرحلة الأولى من الجدار، جاء في ظل أجواء القمع، وتقليع أوصال مدن وقرى الضفة الغربية مما جعل التواصل بين

المحافظات أو داخل كل محافظة أمراً في غاية الصعوبة، بحيث أصبح كل تجمع سكاني يواجه مصيره بنفسه. إضافة إلى ذلك، فإن الجيش لم يكن يقوم بالكشف عن مخططات مسار الجدار، بل اعتمد سياسة إصدار أوامر المصادرة مقطعا مقطعا، بمعنى أن العمل على بناء الجدار حينما كان يجري في أراضي قرية معينة لم تكن القرية المجاورة تعرف ما سيكون حال، أو موقع الجدار في أراضيها.

ثانياً: إن مسار الجدار رسم بشكل يمر في مواقع كثيرة على مسار الخط الأخضر (مدينة قلقيلية مثلاً) أو تبعد عن المسار الأصلي مسافة لا تتجاوز مئة متر، كما في العديد من مناطق محافظة جنين. هذا الواقع أفقد القاطنين في تلك التجمعات السكنية حافز اتخاذ موقف عدائي منه، فكيف بالوقوف باستماتة في وجهه؟

ثالثاً: إن نشاط الماكنة الإعلامية الصهيونية انصب في اتجاهين أساسيين: الأول، ان سكان التجمعات السكانية التي سيعزلها الجدار غربه، سوف يحظون بامتيازات خاصة، أقلها الحصول على الهوية الإسرائيلية أو السماح لهم بالعمل والحركة داخل إسرائيل (!) والثاني، أن الجدار هو ثمرة اتفاق ثنائي بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. وللاسف، فقد وجد الطرح الأخير لدى بعض الأوساط الفلسطينية غير الشعبية . من أحزاب ومؤسسات غير حكومية . من تبرع، أو اجتهد لأسبابه الخاصة، وقام بنشره في الأوساط الشعبية المتضررة. أخيراً: غياب دور المؤسسة الرسمية، وفصائل العمل الوطني والاسلامي، فالمؤسسة الرسمية كانت قد بنيت بشكل يتناسب و “مرحلة السلام”، دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تحول شريك السلام إلى موقعه السابقة. لهذا ما أن بدأ الاجتياح الإسرائيلي حتى شلت هذه المؤسسة بشكل شبه كامل، ولم تستعد عافيتها إلا بعد أن كان غبار فضيحة الاسمنت قد ملأ سماء الوطن. أما فصائل العمل الوطني فإن حالها لم يختلف كثيراً عن حال المؤسسة الرسمية. فقد تماهوا معها في البنية والقيادة، واندفع جزء مهم من كوادرها وأعضائها باتجاه تشييد إمبراطورية الـ NGOs والتأسيس للورثة. في حين اكتفى الإسلاميون . مع بعض الاستثناءات الفردية . من الغنيمة بالسباب.

لهذه الأسباب وغيرها، مما لا يمكن الإحاطة به في هذه العجالة، جاءت الحركة الشعبية في وجه الجدار في المحافظات الشمالية الغربية (جنين، طولكرم وقلقيلية) أشبه بردة فعل مترددة ومحدودة، وحيث كان يفوق عدد المتضامنين من أجنب وإسرائيليين أحيانا عدد المشاركين الفلسطينيين. فيما جاء انطلاقها في المناطق التي أخذ مسار الجدار فيها يتلوى مبتعداً عن حدود الخط الأخضر، وفي عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة.

تجارب خلاقة

بدرس

كان لقاء بدرس مع الجدار في مرحلته التالية عام ٢٠٠٣. ودرس هي قرية صغيرة لا يتعد تعداد سكانها ٢٠٠٠ نسمة، تقع في الطرف الغربي الأقصى من محافظة رام الله بمسافة تبعد عن المدينة حوالي ٢٥ كم.

لقد شكلت تجربة المقاومة الشعبية / السلمية في هذه القرية، تنويجا، وربما انعطافة مهمة في مسيرة الفعل الشعبي المقاوم للجدار. فقد قدمت مثلاً على قدرة هذا الشكل من أشكال المقاومة الشعبية على تحقيق الإنجاز. ففي بدرس، أخذت المقاومة الشعبية ملامحاً أكثر وضوحاً من حيث أن المشاركة لم تقتصر على مجموعة طلائعية فقط، بل امتدت لتشمل كافة الفئات العمرية نساءً ورجالاً، كما أنها لم تقتصر على فئة سياسية معينة بل شملت الجميع في الطيف السياسي.

ميزة بدرس الثانية، أنها لم تتوقف عند حدود الاحتجاج: مسيرة ترفع اللافتات وتتوقف على مبعدة من الجرافات التي تخرب أراضيهم ليلقي المتكلمون خطبهم، وليهتف الجميع بسقوط الاحتلال والجدار! هدف المسيرة كان منع الجرافات من العمل وإعاقتها، ولهذا كانت مسيرات بدرس في غالبيتها . عبارة عن اشتباكات بالأيدي مع الجيش بغية إيقاف العمل.

الميزة الثالثة: أن العمل الشعبي الميداني المقاوم، جاء متزامناً مع المعركة القانونية التي خاضتها القرية في “محكمة العدل العليا” الإسرائيلية. وقد أثبتت تلك التجربة، أن التوجه لهذه المحكمة التي هي في النهاية إحدى أخطر وأهم أدوات الاحتلال، سيكون مصيره الفشل ما لم يكن هناك فعل ميداني جارٍ على الأرض، بحيث يحول مهمة تلك المحكمة الى البحث عن توفير غطاء لانسحاب الجيش وتراجع عن مخططاته.

الميزة الرابعة: وتتمثل في العلاقة الصحيحة مع المتضامنين / أجنب أو إسرائيليين. لقد فتحت تلك القرية ذراعيها للمتضامنين معها في معركتها ضد الجدار. صحيح أن بدرس لم تكن القرية الأولى التي تستقبل المتضامنين الأجنب أو الإسرائيليين، ولكنها تميزت في نقل الرواية الفلسطينية بصورة موضوعية، باعتبارنا الضحية التي تعاني وتتحدى الجلاذ. كما أنها نجحت في ترسيم إطار العلاقة مع المتضامنين الإسرائيليين بعيداً عن منزلقات التطبيع، ومخاطر الاحتكاك المختلط.

الميزة الخامسة: الإصرار على الاستمرار ومواصلة النضال حتى تحقيق الهدف. فهي لم تكثر بعدم وجود وسائل الإعلام، ولا بالمواقف السلبية وعدم المشاركة من هذا المسؤول أو ذاك الفصيل، بل استمرت في مسيرتها دون كلل. ودون أن يفت في عضدها الاعتقالات التعسفية شبه اليومية لأبنائها النشيطين، أو الإصابات المختلفة بالغاز والمطاط و الهراوات، أو

لا ينقطع، ولا يرتبط بسقف زمني محدود. تكفي الإشارة إلى أن اثنين من شهداء مقاومة الجدار في نعلين سقطوا عند المساء، في حين سقط الثالث بعد منتصف الليل.

٤. المعصرة

تجربة المعصرة في المقاومة الشعبية ضد الجدار ابتدأت مع نهاية عام ٢٠٠٦. وقد مثلت اللجنة الشعبية في الريف الجنوبي لبيت لحم عدداً من البلدات، من ضمنها الخضر، وادي النيص، أم سلمونه، المعصرة، جورة الشمعة، وبيت فجار إلا أنني هنا سأقصر حديثي على تجربة المعصرة. لا يتجاوز عدد سكان المعصرة ٩٠٠ نسمة (بلعين ١٧٠٠، نعلين ٥٠٠ تقريباً) بينما مجموع الأراضي التي تأثرت بالجدار والتي تعود ملكيتها لأهالي المعصرة هي أقل من خمسة دونمات. مقطع الجدار هناك يمر من أراضي أم سلمونه، مع ذلك فقد كانت المعصرة طلائعية في مقاومتها التي تواصلت على مدار العامين الماضيين على شكل مسيرة أسبوعية، وأحياناً أكثر.

حتى فترة قريبة كان عنوان النشاط المقاوم في تلك المنطقة، يندرج إعلامياً تحت اسم «أم سلمونة». وكان نشاط المعصرة جزء من هذا العنوان، خاصة وأن الجدار كما ذكرنا يمر بالكامل / ويعزل خلفه أكثر من ٢٥٠ دونم من أراضي أم سلمونة. غير أن تواصل نضال المعصرة بطريقتها المميزة دفع بها إلى مقدمة الصورة، وإن بقيت غير قادرة على توسيع دائرة المشاركة الشعبية.

على أية حال، فإن تجربة المعصرة تعتبر في رأيي امتداداً من حيث الشكل لتجربة بلعين، بحكم المعطيات على الأرض. لقد نجحت المعصرة - إلى حد ما - في الاستعاضة عن الحضور الشعبي الكثيف بابتداع وسائل وألوان تجتذب وسائل الإعلام، وتوظيفها في نقل رسالتها. لكنها بالمقابل جعلت من موضوع مشاركة المتضامنين الإسرائيليين والأجانب مسألة أكثر من حيوية، وإلى درجة يصعب معها تصور إمكانية استمرار هذه التجربة دون مشاركة هؤلاء المتضامنين! وتلك مسألة تحتاج إلى وقفة تقييم. وجود المتضامنين ضروري لأنه يمنح الفلسطينيين المشاركين نوعاً من الحماية، ويمنح المتضامنين فرصة التعرف على حقيقة الاحتلال. لكن هذا الوجود ينبغي ألا يصل حد القيام بالنضال عنا في فعاليتنا! دورهم الأساسي هو النضال داخل مجتمعاتهم وليس هنا، والعلاقة معهم ينبغي تطويرها على هذا الأساس.

كلمة أخيرة

أنني شخصياً مع الرأي الذي يرى أن الإيمان بالمقاومة الشعبية السلمية، أو اللاعنفية، كأحد أشكال النضال مرده أحد أمرين: الأول، امتداد لإيمان عقائدي بمنهج اللاعنف كأسلوب حياة، في السلم أو في الحرب؛ والثاني، موقف براغماتي يمليه ضعف الإمكانيات. حيث بهذا الأسلوب يمكن جر العدو الأقوى لساحة لا يستطيع فيها استخدام ترسانة أسلحته من طائرات ودبابات وصواريخ، وفيها يصار إلى كشف زيف روايته، وتقديمه للعالم في صورته الحقيقية كمحتل، سارق للأرض، وقاتل للأطفال.

تجربة المقاومة الشعبية السلمية في فلسطين ضد الجدار والاستيطان، يمكن تصنيفها تحت العنوان الثاني، لكن الأمر الذي يستوجب عدم الإغفال هو أن هذا الشكل من المقاومة، وإن نجح في إحداث بعض الاختراقات الجزئية، كالتعريف بأخطار المشروع الصهيوني، وفضح زيف الرواية الإسرائيلية عن الفلسطينيين الإرهابي والإسرائيلي الضحية، وتقديمنا للعالم كشعب يقاوم من أجل نيل حريته؛ إلا أن تحقيق الانجاز الرئيسي هنا، وكما تمت صياغته على الأقل - من قبل محكمة العدل الدولية في قرارها الاستشاري في التاسع من تموز ٢٠٠٥، ومن قبل الجمعية العمومية في قرارها اللاحق للفتوى، لن يتم شعبياً إلا بأحد أمرين:

الأول: أن تصبح المقاومة الشعبية السلمية نهج حياة، وإن تتطور حركتها لتصبح حركة شعبية حقيقية على مستوى الوطن، تشارك فيها كل فعاليات وفصائل العمل الوطني، وإلى الحد الذي يستطيع معها توجيه مسيرة بمئات الآلاف نحو الجدار لتقوم باقتلاع مقاطع منه، أو أن تقوم بالنزول والاعتصام في الشوارع الالتفافية، أو إغلاق مداخل المستوطنات بالأجساد، حتى لو كلف ذلك سقوط المئات أو ربما الآلاف.

الثاني: أن يصبح العمل الشعبي قوياً بحيث يشكل رافعة لنضالنا على المستوى الدولي، يمكننا من التأثير دولياً على المستوى الشعبي الدولي أولاً، والقادر على التأثير على الموقف السياسي في موطنه؛ ليصار إلى إجبار إسرائيل على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية. وإلى أن يتم ذلك ستظل هذه الاختراقات / الإبداعات مجرد إرهابات ومسؤولية توليها بالعناية وتطويرها هي مسؤولية جماعية بحيث تظل كل فلسطيني في هذا الوطن.

على أية حال، فإن تجربة بلعين التي لم تنج منحى تجربة بدرس، أو تجربة قرى شمال غرب القدس عام ٢٠٠٤ من حيث زخم المواجهات الميدانية، إلا أنها نجحت في إثبات حضورها، وتشكيل ملامحها الخاصة. ومع أن هذه التجربة كانت قد تعرضت ولا تزال، لحملة تشويه غير مسبوقة. ربما لحكم مسبق كونها كانت معقل روابط القرى في محافظة رام الله، أو ربما لبعض السلوكيات الفردية الخاطئة، أو غير المحسوبة. إلا أن هذه التجربة تظل واحدة من المعالم الأساسية لتجربة المقاومة الشعبية السلمية ضد الجدار والاستيطان في فلسطين.

ولعل النجاحات التي أحرزتها بلعين والتي ميزتها في نظر الكثيرين على صعيد المقاومة الشعبية السلبية تكاد تكون من وجهة نظري أقل من تلك التي حققتها بلعين فعلاً على صعيد النضال القانوني: كشف التزوير، استعادة أرض من داخل حدود المستوطنة الأقرب، كشف «لا شرعية» المخطط الهيكلي ووقف البناء الاستيطاني، التسبب بإفلاس وملاحقة شركة «حيثيسيا»، ملاحقة الشركتين الكنديتين اللتين عملتا على تخريب أراضي بلعين أمام القضاء الكندي.

٣. نعلين

تتوسط بلدة نعلين المسافة بين قريتي بدرس وبلعين، وهي تشكل بوابة لمجموعة من القرى الحدودية غربي رام الله، سيحولها الجدار إلى معزل يرتبط ببقية المحافظة عبر نفق أو بوابة (صدرت أوامر جديدة بوضع اليد على أراضي القرية لهذا الغرض) خاصة، وأن هناك طريقاً التفافية استيطانية تفصل حتى أجزاء من القرية عن بقية القرية، وتمتد لتحيط بذلك المعزل. تنبغي الإشارة هنا إلى حقيقة مهمة، وهي أن الكثير من الطرق الالتفافية الاستيطانية تقوم في الواقع بدور الجدار وتستكمل تشكيل المعازل الفلسطينية، وأن نظرة على خارطة العديد من هذه الطرق تكشف أبعاد هذه الحقيقة.

بالعودة إلى نعلين، فإن تجربة المقاومة في هذه القرية، جاءت تنوياً لجملة المحطات النضالية السابقة، ومستندة إلى تجاربها - خصوصاً تجربة بدرس - بحيث يمكن معها تشخيص جملة من السمات أهمها: أولاً: المشاركة الحاشدة من قبل الأهالي الفلسطينيين في المسيرات بشكل جعلت من حصّة المتضامنين الإسرائيليين والأجانب الذين تواجدوا في كل الفعاليات - حصّة قليلة نسبية.

ثانياً: هدف المسيرات لم يتوقف عند حدود إيصال رسالة أو تسجيل موقف شاجب للجدار، بل كان العمل على منع الجرافات من مواصلة عملها وإجبارها على الانسحاب من مواقع عملها.

ثالثاً: مشاركة كافة القوى السياسية التي لها حضور في البلدة. اللجنة الشعبية هناك مؤلفة من ممثلي القوى والمؤسسات. وتعتبر مثل هذه القضية على جانب كبير من الأهمية، كون إحجام أي طرف عن المشاركة سوف يضعف من قوة الحركة الشعبية، وهو واقع عانت منه الكثير من المواقع بحكم امتناع «الإسلاميين» عن المشاركة في مثل هذا الشكل من المقاومة، وعلى نقیض ما يجري اليوم في نعلين.

وأخيراً: إن فعل المقاومة هناك أشبه بعملية مستمرة. صحيح أن المسيرات / الفعاليات تنطلق بمعدل يومين في الأسبوع، إلا أن الفعل المقاوم

حتى بالمداهمات الليلية والتفكيك بالأهالي. وفي النهاية نجحت بدرس في إجبار الجيش على التراجع عن المسار الذي حدد للجدار على أرضهم، وتم بناءه على مسار الخط الأخضر، بل أن مقاطع منه تمت إقامتها خلف حدود الخط الأخضر باستثناء مقطع صغير منه.

٢. بلعين

ما ميّز بلعين هو أن غالبية الأهالي كانوا في الواقع من المتضررين بشكل مباشر من مسار الجدار في أراضي قريتهم، علماً أن عمليات الاستيطان كانت قد اقتطعت جزءاً مهماً من أراضيهم في الماضي، ثم جاء الجدار عام ٢٠٠٥ ليستكمل الدور، بحيث لم يتبق للقرية سوى النزر القليل من الأراضي. كانت المتابعة القانونية لقضية مسار الجدار في بلعين، في البداية بمثابة تجربة فاشلة، بل وحتى مزرية. وكادت لا تتوقف عند حدود تضییع حقوق المتضررين، بل إلى إضفاء الشرعية على مسار الجدار في ذلك المقطع. ممثلو جيش الاحتلال استماتوا في محاولة تكريس ما اعتبروه انجازاً في غفلة من أهالي القرية، لكن حركة الاجتماع الشعبي التي انطلقت وتواصلت في بلعين، والإصرار على تدارك الأمر ولو في الوقت شبه الضائع، أعطت النضال القانوني لاحقاً فرصة التصويب النسبي للأمر، ونجحت في استصدار قرار من «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية يعتبر بمثابة سابقة قانونية هنا. لقد خاضت بلعين ولا تزال تجربة متميزة وبرز تميزها في أمور عدة أهمها:

أولاً: الجدل والمثابرة اللذان جعلاً من المسيرة الأسبوعية ضد الجدار في بلعين بمثابة طقس مقدس، صيفاً وشتاءً، وبغض النظر عن التطورات السياسية الداخلية أو الخارجية، ودون التوقف عند الخسائر / جرحي أو معتقلين، على مدار أكثر من أربع سنوات.

ثانياً: إيلاء مساحة كبيرة للإعلام. فمن الواضح أن أي حدث مهما كان كبيراً، سيظل كأنه لم يكن ما لم يتم الكشف عنه أمام الإعلام. هذه القضية كانت مثار خلاف في البداية، ولكن التجربة أثبتت أن دور الإعلام لا يقل أهمية في حاله كحالتنا عن المواجهة الميدانية نفسها.

ثالثاً: الاستخدام المكثف لأجهزة التصوير من قبل المشاركين في المسيرات. وقد برزت أهمية كاميرا الفيديو بشكل خاص إثر المسيرة التي انسل إليها المستعربون وقاموا باعتقال اثنين من المواطنين بعد انكشاف أمرهم. لاحقاً ساهمت عمليات التصوير هذه في تحرير عدد كبير من المعتقلين، وإدانة عدد من الجنود بالكذب أمام المحكمة بعد أن بينت أشرطة التصوير حقيقة ما كان يجري على الأرض.

ثالثاً: استخدام الجيش لأنواع متعددة ومختلفة من أدوات القمع، بحيث أصبحت مسيرات بلعين حقل تجارب مختلف أنواع الأسلحة الخاصة بقمع المسيرات. فإلى جانب قنابل الغاز المختلفة والقنابل الصوتية والطلقات ذات الغطاء المطاطي، استخدمت أيضاً قنابل الإسفنج، الصعقات الكهربائية، طلقات الملح (كيماوية)، المياه الملونة، والمياه العادية، ومياه رائحة الطربان، الصرخة وغيرها.

وأخيراً: الأشكال والوسائل الخلاقة، وهذه مرتبطة بالقضية الأولى. وقد نجح - بل ربما أبدع - أهالي بلعين بشكل عام، واللجنة الشعبية بشكل خاص، في هذه الموضوعية بالذات وبحيث أنها استطاعت استقطاب وسائل الإعلام المختلفة، ونجحت في تصدر العناوين الرئيسية.**



مقاومة الجدار في قرية بلعين (تصوير آن باك)

* محمد إلياس هو باحث فلسطيني وناشط في حركة مقاومة الاستيطان والجدار.

** لمعرفة المزيد عن هذه الأشكال يمكن الرجوع إلى الكتاب الخاص بتجربة بلعين، والذي نشره محمد يوسف سليم / ابو علاء منصور.

تقرير الى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول التمييز العنصري والتهجير القسري الداخلي الذي تمارسه إسرائيل في فلسطين التاريخية

قام مركز بديل في شهر تموز ٢٠٠٨، بالتعاون مع كل من: شبكة حقوق الأرض والسكن، اتجاه، جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين، ذاكرات، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، والحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، بتقديم مساهمته للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لإسرائيل (أنظر التقرير أدناه). وقد ركز التقرير على موضوع التمييز العنصري والتهجير القسري الداخلي على طرقي الخط الأخضر؛ أي فلسطين التاريخية.

يجدر الالتفات هنا إلى انه سيُجرى، في كانون الأول ٢٠٠٨، استعراض شامل دوري لمدى وفاء إسرائيل بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان في إطار فريق عمل واحد يتألف أذربيجان؛ نيجيريا وكوريا، وستعرض نتائج الاستعراض في تقرير يتضمن موجزاً لوقائع عملية الاستعراض، والاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية للدولة المعنية.

المصلحة الآخرين؛ (هر التعاون في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ و(و) تشجيع التعاون والانخراط الكاملين مع المجلس وغيره من هيئات حقوق الإنسان، ومع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

قد تأتي المعلومات التي يعتمد عليها المجلس في استعراضه، على شكل تقرير وطني، تُعده الدولة المعنية استناداً إلى مبادئ توجيهية عامة اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة، وقد يحتوي على أية معلومات أخرى تراها الدولة المعنية ذات صلة بالموضوع، ويمكن تقديمها إما شفوياً أو كتابة.

والى جانب التقارير الوطنية المقدمة من الدول، يراعي المجلس أيضاً ما يقدمه أصحاب المصلحة ذوو الصلة الآخرون، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات، حيث يتم تناول المعلومات الإضافية الموثوقة والتي يمكن الاعتماد عليها في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وبموجب هذا الإجراء،

بإجراء الاستعراض الدوري الشامل لكل دولة كل ٤ سنوات. ويستند المجلس في استعراضه إلى معلومات موضوعية وموثوق بها لتقدير مدى وفاء كل دولة بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان على نحو يكفل شمولية التطبيق والمساواة في المعاملة بين جميع الدول؛ ويتخذ هذا الاستعراض شكل آلية تعاون تستند إلى حوار تفاعلي يشترك فيه البلد المعني اشتراكاً كاملاً، مع مراعاة احتياجاته في مجال بناء القدرات؛ وتُكمل هذه الآلية عمل الهيئات الدولية التي أنشئت بموجب معاهدات، ولا تكرر عملها.

أهداف الاستعراض هي: (أ) تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع؛ (ب) الوفاء بالتزامات الدولة وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان وتقييم التطورات الإيجابية والتحديات التي تواجهها الدولة؛ (ج) النهوض بقدرة الدولة وبالمساعدة الفنية المقدمة إليها، بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها؛ (د) تبادل أفضل الممارسات فيما بين الدول وأصحاب

في ١٥ آذار ٢٠٠٦، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يحل مجلس حقوق الإنسان، بوصفه هيئة فرعية جديدة تابعة للجمعية العامة محل لجنة حقوق الإنسان التي كانت الهيئة الحكومية الدولية المركزية في الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١). وبالإضافة إلى جلساته الاعتيادية الهادفة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، يعقد مجلس حقوق الإنسان جلسات استثنائية للاستجابة الفورية لانتهاكات حقوق الإنسان في حالات الطوارئ في أي دولة. ضمن هذا السياق، عقد المجلس جلسة استثنائية أولى في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٦ (الجلسة الثالثة)، والتي بموجبها إرسال بعثة تقصي حقائق رفيعة المستوى الى غزة على عجل عقب عمليات استهداف وقتل المدنيين الفلسطينيين في بيت حانون في شتاء ذلك العام. كما قررت الجمعية العامة أيضاً أن يقوم المجلس



مجلس حقوق الإنسان

الاستعراض الدوري الشامل- الجلسة الثالثة (بتاريخ ٨٢٨ كانون الأول ٢٠٠٨)

التهجير القسري المستمر للفلسطينيين على جانبي «الخط الأخضر»:

في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

قدمت في تموز ٢٠٠٨

فقط، وكذلك إدارة الملكية والأرض في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.^١ ونتيجة لذلك؛ فإن الفلسطينيين الذين ليسوا، وليس بإمكانهم أن يكونوا مواطنين يهودا، يخضعون للتمييز العنصري في مجال الإسكان وتخصيص الأراضي. وهكذا، وعلى سبيل المثال؛ فإن دولة إسرائيل لم تقم بإنشاء أية بلدة أو تجمعاً سكانياً فلسطينياً جديداً منذ عام ١٩٤٨، بينما تواصل المستوطنات اليهودية زيادتها وتمدها في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

منذ عام ١٩٦٧، بسطت دولة إسرائيل نظامها العنصري على الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وبغض النظر عن حقيقة كون إسرائيل كسلطة احتلال «مؤقت» ومقيدة بموجب القانون الدولي لإنهاء احتلالها؛ لكن إسرائيل لم تفعل ذلك على مدى ٤١ عاماً. وعلاوة على ذلك؛ تدعي دولة إسرائيل بأنها غير مقيدة بأحكام القانون الدولي، وهي لا تطبق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفوق كل ذلك، تقوم بتطبيق قوانين داخلية إسرائيلية (مدنية وجنائية) على المستوطنين اليهود، بينما يتم تطبيق نظام عسكري قمعي على السكان الفلسطينيين المدنيين المحميين بموجب القانون الدولي. هذا النظام القانوني الثنائي هو مأسسة للتمييز العنصري ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فيما يتعلق بحرية الحركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فإن معظم الطرق معدة للاستخدام الحصري من قبل المستوطنين اليهود الإسرائيليين؛ ولهم الحق في الدخول لـ«المناطق المغلقة» الواقعة بين الجدار العنصري و«الخط الأخضر» بدون الحاجة للحصول على تصاريح؛ بينما يطلب من الفلسطينيين الحصول على تصاريح من السلطات العسكرية المحتلة؛ لكي يتمكنوا من الإقامة والدخول لأراضيهم وبيوتهم الواقعة في هذه «المناطق المغلقة». إضافة إلى هدم البيوت الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تتم ممارستها بطريقة تمييزية ضد الفلسطينيين على خلفية

يقيم تمييزاً بين «القومية/الوطنية» وبين «الجنسية». فقانون العودة الإسرائيلي لعام ١٩٥٠ يمنح جميع اليهود فقط اليهود حقوق المواطنة الكاملة (القومية)، وبالتحديد حق الدخول لـ«أرض إسرائيل» (أي إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة) وحق التمتع فوراً بحقوق قانونية وسياسية كاملة، ويستثنى هذا القانون مواطني إسرائيل غير اليهود من التمتع بحقوق المواطنة على أساس قانون الجنسية، فيما يمنحها لليهود المواطنين في دول أخرى، والذين يصبحون مواطنون في دولة إسرائيل بصورة تلقائية فور هجرتهم إليها. وينظم قانون الجنسية والدخول لإسرائيل لعام ١٩٥٢، عملية اكتساب الجنسية الإسرائيلية لليهود وغير اليهود. وهكذا؛ فإن هذا الإطار القانوني ينشئ تدابير تمييزية مزدوجة؛ حيث يتمتع اليهود بحقوق المواطن والجنسية فيما يحمل المواطنون الفلسطينيون غير اليهود في دولة إسرائيل الجنسية الإسرائيلية فقط. وبموجب القانون الإسرائيلي يكون الانتماء الوطني (القومي) اليهودي مصحوباً بحقوق الدرجة الأولى ومنافعها، ومثل هذه الحقوق لا يمنحها القانون الإسرائيلي لغير اليهود من مواطني دولة إسرائيل الفلسطينيين.^٢

التمييز في الحقوق في الأرض والسكن؛ بينما تشكل القوانين أعلاه القاعدة القانونية للمعاملة التمييزية بين المواطنين اليهود والفلسطينيين في دولة إسرائيل على أرضية الحرمان والمنع؛ فإن نفاذ قوانين أخرى، ومن ضمنها قوانين تمنح الحركة الصهيونية العالمية، الوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي منزلة مؤسسات دولة عليا (صلاحيات شبه حكومية)، والتي تقدم آليات قانونية لتعزيز المعاملة التفضيلية لليهود في مجال الحصول على الأرض والسكن.^٣ وهذه المؤسسات الصهيونية مكرسة لحصر المنفعة لصالح «المواطنين اليهود»، وذلك وفقاً لصلاحياتها ومجال انتدابها، وهي تقوم بالكثير من الوظائف العامة نيابة عن الدولة؛ ومن ضمن هذه الوظائف ما يخص المشاريع التنموية، التخطيط، التمويل وتأسيس المستوطنات لليهود

للحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ولحقه في العدل والمساواة.

وفي هذا الوقت؛ فإن أكثر من ٧٠٪ من الشعب الفلسطيني هم إما لاجئين أو مهجرين داخل وطنهم. ومحنة اللاجئين الفلسطينيين هي حالة اللجوء الأكبر حجماً والأطول زمناً، التي لا زالت بدون حل؛ حيث يوجد ما يقارب السبعة ملايين لاجئ فلسطيني (من بينهم ٢.٧٠٠.٠٠٠ طفل)، كما يوجد حوالي ٤٥٠.٠٠٠ فلسطيني مهجرين داخلياً في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.^٤

وعلى مدى ستة عقود خلت، واصلت دولة إسرائيل رفضها ومنعها للاجئين والمهجرين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم وبيوتهم الأصلية، وعلاوة على ذلك؛ واصلت دولة إسرائيل سياسة تهجير قسري واقتلاع ضد الفلسطينيين على كلا جانبي «الخط الأخضر»، أي في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك على أساس تمييزي بناء على انتماء الفلسطينيين القومي، العرقي والديني.

إن مأسسة العنصرية والتمييز على أساس الانتماء القومي، العرقي، العنصري والديني، في دولة إسرائيل هي السبب الجذري لتكرار واستمرار عملية التهجير القسري والاقتلاع للشعب الفلسطيني.

ثانياً: التمييز العنصري المأسس

إن مبادئ المساواة ومنع التمييز غير مكفولة بموجب القانون الأساسي الإسرائيلي: «الكرامة الإنسانية والحريات»، الذي يعتبر بمثابة لائحة الحقوق الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، وبالارتباط مع تعريف إسرائيل لنفسها كدولة يهودية وديمقراطية، فإن الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل لا يتمتعون بأية حماية دستورية ضد التمييز العنصري، وبهذا فإن دولة إسرائيل تخل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

الانتماء القومي والجنسية: تنعكس العنصرية المأسسة والتمييز العنصري في النظام القانوني الإسرائيلي الذي

تتمتع أربع من المنظمات السبع الأطراف في هذه المذكرة بوضع عضو استشاري في المجلس الاقتصادي-الاجتماعي للأمم المتحدة (وهذه المنظمات الأربع هي: بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، شبكة الحق في السكن والأرض HIC، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان HRA، و«اتجاه» اتحاد جمعيات أهلية عربية). بالتعاون مع «اتجاه» (اتحاد جمعيات أهلية عربية – داخل «الخط الأخضر»)[٥]:

إذ ترحب هذه المنظمات مجتمعة بانعقاد جلسة المراجعة الشاملة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛ وهي: بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان (HRA)، جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل (ADRID)، الائتلاف العالمي لشبكة الحق في الأرض والسكن HIC، ومنظمة «زخروت».

ننتهز هذه الفرصة لوضع هذا التقرير أمام المجلس من أجل خدمة إجراء الاستعراض الدوري الشامل.

يسعى هذا التقرير لتسليط الضوء على حجم ومدى ظاهرة التهجير القسري واقتلاع الفلسطينيين المتكررة والمتواصلة في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وذلك على أساس انتمائهم القومي، العرقي، والديني، وتأمل هذه المنظمات أن تشكل المعلومات الواردة في هذا التقرير عوناً لأعضاء المجلس خلال مراجعتهم الدورية الشاملة لوضع إسرائيل.

أولاً: مقدمة

بينما تحتفل الأمم المتحدة هذا العام بالذكرى الستينية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يقوم الشعب الفلسطيني بإحياء الذكرى الستينية للنكبة؛ وهي ذكرى قيام إسرائيل بالنظهير العرقي المتواصل لأكثر من ٧٥٠.٠٠٠ فلسطيني من سكان فلسطين الأصليين، ولتدميرها المئات من قراهم وأماكن عيشهم الطبيعية، واستمرار إنكار دولة إسرائيل

المعترف بها دولياً“، وهذا الأمر يضاهي اكتساب الأراضي بواسطة القوة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويجعل من حل الدولتين غير ذي معنى لهذا الصراع طويل الأمد.

مراجع

١ بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين: «مسح اللاجئين والمهجّرين الفلسطينيين ٢٠٠٦-٢٠٠٧».

٢ “روزيل تكنر” Roselle Tekiner: العنصرية ومساللة الهوية الوطنية في إسرائيل، في مجلة دراسات الشرق الأوسط، عدد ٢٣ (١٩٩١)، ص ص ٣٩ – ٥٥.

٣ انظر/ي، على سبيل المثال: قانون (منزلة) المنظمة الصهيونية العالمية-الوكالة اليهودية لعام ١٩٥٢؛ قانون الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كيمت) لعام ١٩٥٣؛ ميثاق المهام التنفيذية الصهيونية (١٩٥٤) (١٩٧١)؛ وكذلك القانون الأساسي: أراضي إسرائيل لعام ١٩٦٠، والقانون الأساسي: الكنيسيت لعام ١٩٥٨، التعديل التاسع (١٩٨٥)، وقانون المستوطنات الزراعية لعام ١٩٦٧.

٤ العهد المبرم عام ١٩٧١ بين دولة إسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية وإعادة تشكيل الوكالة اليهودية (الملاحظة المرجعية رقم ٩) والذي ينظم نشاطات الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية في داخل إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بعد احتلالها عام١٩٦٧ على التوالي. أوري ديفس: أبارتهاید إسرائيل، إمكانيات الكفاح من الداخل (لندن Zet: ٢٠٠٣).

٥ لا يشتمل هذا العدد على الموجات الأخيرة من التهجير الداخلي القسري فيما يسمى ”المدن المختلطة“ في الجليل والنقب. بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين: «مسح اللاجئين والمهجّرين الفلسطينيين ٢٠٠٦-٢٠٠٧». والعدد تقديري نظرا للنقص في الإحصاءات والتحليل المنظم. ووفقا لمصادر أخرى فإن عدد المهجّرين داخليا لعام ١٩٤٨ هو ٤٢٠,٠٠٠. مركز مراقبة التهجير الداخلي، التهجير الداخلي: مراجعة عالمية للاتجاهات والتطورات في عام ٢٠٠٧، نيسان ٢٠٠٨.

٦ أنظر/ي كاملة، المحكمة الإسرائيلية العليا ٥١/٢٢٠: أصلان وآخرون ضد الحاكم العسكري للجليل (٣٠ تشرين ثاني ١٩٥١؛ المحكمة العليا ٥١/١٩٥: إبراهيم وآخرون ضد وزير الدفاع وآخرون (١٧/١٨١٩٥٢)؛ محكمة عليا ٥١/٦٤: امبابا ضد وزير الدفاع (٣١/٧١٩٥١).

٧ المحكمة العليا ٩٧/٨٤٠: سبيت Sbait وآخرون ضد دولة إسرائيل، عام ٢٠٠٣، من القضايا النادرة لصدور حكم غير تمييزي في قضية ”قعدان“، ولكنه حصر في القضية المحددة.

٨ بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين: «مسح اللاجئين والمهجّرين الفلسطينيين ٢٠٠٦-٢٠٠٧». Human Rights Watch (منظمة مراقبة حقوق الإنسان): انتهاكات حقوق السكن والأرض في القرى البدوية غير المعترف بها في إسرائيل، آذار ٢٠٠٨؛ إيزابيل همفريز Isabelle Humphries [تقرير واشنطن حول شؤون الشرق الأوسط]، ”بعث الحياة في الصحراء“: خطة إسرائيل الأساسية لاقتلاع الفلسطينيين في النقب، ١٥ آذار ٢٠٠٨.

٩ تمت الإشارة إليها في الملاحظة المرجعية رقم ٤ أعلاه.

١٠ الجمعية العربية لحقوق الإنسان، مواطنون مقتلعون، ٧ أيار ٢٠٠٨.

١١ بديل، مسح اللاجئين والمهجّرين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٢ (منظمة مراقبة حقوق الإنسان) Human Rights Watch: تسوية رفح بالأرض: الهدم الجماعي للبيوت في قطاع غزة، تشرين أول ٢٠٠٤.

١٣ من الخطوط العريضة لخطة القدس ٢٠٠٠ (٢٠٠٤، ٢٠٠٦) والتدابير الرئيسية، ومن ضمنها تدابير خاصة للعزل أو الفصل العنصري من أجل الحفاظ على نسبة ٣٠:٧٠ بين اليهود والفلسطينيين، أو يسمى بالتوازن الديمغرافي، وعلى نفس شاكلة قرارات حكومية سابقة. انظر /ي: التقرير المقدم للمجلس من قبل الائتلاف المدني من أجل الدفاع عن الحقوق الفلسطينية في القدس (CCDPRJ) ومؤسسة الحق. وذلك للمزيد من التفاصيل حول السياسات والممارسات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة. ١٤ اللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت: ” ١٨,٠٠٠ بيتا مدمرا“، تشرين أول ٢٠٠٤.

١٥ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ”الأوتشا“: ”نقص في التراخيص“، هدم بيوت وتهجير في المنطقة C، أيار ٢٠٠٨.

١٦ هيومان رايتس ووتش، مرجع سابق (١٢).

١٧ بديل: مسح اللاجئين والمهجّرين ٢٠٠٧-٢٠٠٦.

١٨ معهد الدراسات التطبيقية ”أريج“، القدس، بيان صحفي، ١٨ تموز ٢٠٠٨.

١٩ في شهر آذار ٢٠٠٨ نشرت «حركة السلام الآن» الإسرائيلية تقريراً بعنوان «موت تجميد الاستيطان – أربعة أشهر بعد أنابولس»، حيث رصد التقرير الإعلان عن عطاءات لبناء ٧٤٥ وحدة سكنية وخططا لبناء أكثر من ٣,٦٠٠ وحدة سكنية منذ كانون أول ٢٠٠٧.

٢٠ نجاح المستوطنين اليهود المؤقت في عملية التطهير العرقي لقرية يانئون الصغيرة بالقرب من نابلس عام ٢٠٠٢ يعطي مثالا على الحصانة التي يتمتع بها المستوطنون: أنظر/ ي أيضا: بديل، مسح ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٢١ المقرر الخاص للأمم المتحدة، جون دوغارد، وضع حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى. /HRC/١٧٧A/ (كانون ثاني ٢٠٠٨).

٢٢ نشرت توصيات بهذا الخصوص من قبل لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٩٨ (CESCR)، ومن لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD).

يجعل الفلسطينيين، وخاصة أولئك القاطنين في جيوب أراضي معزولة، في وضع متعذر الدفاع عنه. كما أن حرية الحركة ممنوعة على الفلسطينيين بصورة منهجية من خلال نظام محكم من الحواجز العسكرية الإسرائيلية والسدات على الطرق (بلغ عددها ٦٧٨ حاجزا في ١٢ نيسان ٢٠٠٨)، إضافة إلى حقيقة أن الطرق الالتفافية والبنية التحتية للمستعمرات اليهودية تقسم الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى معازل متفرقة.

عنف وإزعاج متكرر من قبل المستوطنين اليهود: كما أن التهجير الداخلي القسري للفلسطينيين يتم نتيجة للإزعاج والهجمات المتكررة التي يقوم بها المستوطنون اليهود ضد الفلسطينيين لمنعهم من الوصول لأراضيهم؛ ففي عام ٢٠٠٦: سجل أكثر من ٢٧٥ حادث عنف من قبل المستوطنين، تراوحت بين اقتلاع أشجار والاعتداء على أراض إلى إطلاق النار على أطفال، ولم تتخذ السلطات الإسرائيلية أية تدابير لحماية السكان الفلسطينيين ولم تنفذ القانون ضد المستوطنين اليهود.^{٢٠}

إن الاحتلال العسكري الإسرائيلي طويل الأمد لا يمكن اعتباره تدبيرا مؤقتا للحفاظ على القانون والنظام في منطقة ما في وقت يلي صراعا عسكريا، ولكنه في الحقيقة نظاما قمعيا وعنصريا لقوة استعمارية في هيئة (قوب) احتلال عسكري؛ وهذا النظام يحتوى على أسوأ سمات الفصل العنصري، مثل تقسيم وتجزئة الأراضي المحتلة إلى مناطق يهودية وأخرى فلسطينية، بناء الجدار والنظام المقرون به، نظام الفصل على الطرق، نظام الإغلاق والتصاريع الذي يقيد حرية الحركة على أساس الانتماء القومي، العرقي، العنصري والديني.^{٢١}

خامسا: النتائج

إن خطورة وقسوة وتواصل عملية التهجير الداخلي للفلسطينيين من قبل دولة إسرائيل تضاهي سياسات ترحيل السكان (ترانسفير) بهدف اكتساب الأراضي وتغيير الطابع الديمغرافي للأراضي الواقعة تحت سيطرة إسرائيل.

لقد تم تجاهل التهجير القسري الداخلي للفلسطينيين بصورة واسعة من قبل المجتمع الدولي، ونادرا ما قامت وكالات الأمم المتحدة بالتركيز على ترحيل السكان الجاري في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بالرغم من الحقيقة الجلية لوقوعه يوميا. وفي سياق الحصار المفروض على سكان قطاع غزة، استمرار بناء الجدار في الضفة الغربية، وهدم البيوت وتوسيع المستوطنات وعنف المستوطنين؛ فإن سياسة التهجير القسري الإسرائيلية واقتلاع الفلسطينيين يجب إخضاعها لتحصيص عميق، كما ينبغي القيام بفعل جدي وفقا لما تنليه أحكام القانون الدولي.

وفي ذات السياق، ندعو مجلس حقوق الإنسان لينكب على دراسة نظام إسرائيل المأساس للتمييز العنصري، والذي هو السبب الجذري لتهجير الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. ولحث إسرائيل على إبطال وإلغاء قوانينها التمييزية، ووقف سياساتها وممارساتها التمييزية، ولضمان نظاما فعلا لجبر الضرر الذي لحق بالضحايا الفلسطينيين أساسه عودتهم لديارهم واستعادة أراضيهم وأملآكلهم.^{٢٢}

إن سياسة وممارسات إسرائيل في تطبيق نظام مشابه للتمييز العنصري المأساس ضد الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر؛ تؤدي بصورة فعالة إلى محو ”حدود دولة إسرائيل



قرية السر غير المعترف بها حيث يتواصل هدم البيوت في هذه القرى الفلسطينية في منطقة بشر السبع (تصوير أن باك/بديل)

من ٥٠,٠٠٠ فلسطيني بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ فقط.^{٢٣} مناطق في خطر : المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية يواجه خطرا داهما؛ فبعد الضم غير القانوني للقدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧؛ أخضعت دولة إسرائيل مواطني القدس الفلسطينيين إلى سياسات تمييزية في ثوب وهيئة خطط تطوير.^{٢٤} كما تواجه المناطق الريفية في الضفة الغربية خطرا داهما ودائما أيضا (المنطقة C حسب اتفاقيات أوسلو) وبشكل خاص المناطق الواقعة بين الجدار العنصري و”والخط الأخضر“ في جيوب إلى الشرق من الجدار، في شرق بيت لحم، وادي الأردن وجنوب الخليل. أيضا يقع قلب مدينة الخليل التاريخية في خطر دائم وداهم (المنطقة المسماه H2 حسب اتفاقيات أوسلو)، إضافة إلى المنطقة ”العازلة“ حول قطاع غزة. وهكذا فإن الوضع القائم وفشل الجهود الدولية المحدودة في الاستجابة الفعالة والقيام بفعل من أجل وقف التهجير الداخلي القسري المتواصل للفلسطينيين. وبهذا يكون التهجير القسري واقتلاع الفلسطينيين المستمر من ديارهم هو نتاج لعدة تدابير تستخدمها دولة إسرائيل، أهمها:

هدم البيوت: لقد هدمت إسرائيل أكثر من ١٨,٠٠٠ بيتا في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين عامي ١٩٦٧ و ٢٠٠٦،^{٢٥} وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٨ فقط: هدمت السلطات الإسرائيلية أكثر من ١٢٠ منشأة مملوكة للفلسطينيين في وادي الأردن ومنطقة جنوب الخليل، ٦١ من بين هذه المنشآت المهدومة كانت مأهولة: الأمر الذي أدى الى تهجير ٤٣٥ فلسطينيا. وما بين كانون ثاني ٢٠٠٠ وأيلول ٢٠٠٧: هدمت إسرائيل أكثر من ١٦٠٠ مبنى فلسطيني في المنطقة C، وهناك أكثر من ٣,٠٠٠ بيتا مهددة بخطر الهدم.^{٢٦} وفي قطاع غزة؛ هدمت إسرائيل أكثر من ٤,٠٠٠ بيتا في الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤.^{٢٧}

مصادرة الأراضي والاستعمار: تحتل إسرائيل كامل أراضي الضفة الغربية البالغة مساحتها حوالي ٥,٨٦٠ كيلومتر مربع، وصادرت أو ضمت بحكم الأمر الواقع أكثر من ٣,٣٥٠ كيلومتر مربع من أجل الفائدة الحصرية للسكان اليهود.^{٢٨} وقد تم تحويل الأراضي المصادرة من الفلسطينيين لاستخدام المستوطنين اليهود ومن اجل بناء وتوسيع المستعمرات اليهودية فقط، ولأغراض البنية التحتية المرتبطة بها. ومنذ مؤتمر ”أنابولس“؛ أعلنت إسرائيل عن خطط وعطاءات لبناء أكثر من ٣٠,٠٠٠ وحدة سكنية لليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة.^{٢٩} وحتى آذار ٢٠٠٨؛ كانت عمليات البناء جارية في أكثر من ١٠٠ مستعمرة و ٥٨ نقطة استعمارية/ استيطانية، ومن بينها ١٦ موقعا استيطانيا جديدا. وفي القدس الشرقية المحتلة وحدها؛ تم الإعلان عن خطط وعطاءات لإنشاء أكثر من ١٤,٠٠٠ وحدة سكنية منذ كانون أول ٢٠٠٧،^{٣٠} وقد تحول احتلال إسرائيل الحربي للأراضي الفلسطينية إلى نظام مؤسسي للتمييز العنصري، يتم استخدامه من قبل دولة إسرائيل من أجل ضمان سيطرتها على اكبر قدر من الأراضي بأقل عدد ممكن من الفلسطينيين، وذلك من خلال تهجير منهجي ومتواصل للمالكين والمستخدمين الفلسطينيين، ومن ثم بناء وتوسيع المستعمرات المقتصرة على اليهود فقط على الأراضي الفلسطينية المصادرة.

نظام الإغلاق ومن ضمنه الجدار والنظام المقرون به: يوجد دليل واضح على وجود تهجير داخلي ناتج عن نقص الوصول للخدمات الضرورية بسبب «نظام الإغلاق» الذي

انتمائهم الوطني، العنصري، العرقي والديني. وفوق كل ذلك؛ فإن حقوق البناء واستخدام الموارد، ومن ضمنها المياه، والأوامر العسكرية التي تحكم حق الدخول للبلاد ولم شمل العائلات، كلها تميز ضد الفلسطينيين على أساس الانتماء القومي، العرقي، العنصري والديني.

إن استمرار التهجير الداخلي القسري واقتلاع المواطنين الفلسطينيين في دولة إسرائيل، وضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني؛ هي نتاج لنفس نظام التمييز العنصري المأساس، بما يشتمل عليه من قوانين وسياسات وممارسات يتم تطبيقها من قبل دولة إسرائيل.

ثالثا: التهجير الداخلي القسري

المستمر للفلسطينيين في داخل إسرائيل

الموجات الأولى للتهجير الداخلي: يوجد في داخل دولة إسرائيل حوالي ٣٣٨,٠٠٠ فلسطيني مهجرين داخل وطنهم، وهم مواطنو دولة إسرائيل هم ونسلهم الذين جرى تهجيرهم خلال حرب عام ١٩٤٨ وفي الفترة التي تلتها مباشرة.^{٣١} وحتى هذا اليوم، تواصل دولة إسرائيل منع هؤلاء المهجرين من العودة إلى ديارهم الأصلية واستعادة أملآكلهم، وبصرف النظر عن حقيقة أن المحكمة الإسرائيلية العليا قد اعترفت بحق عدد من التجمعات الفلسطينية المهجرة في العودة إلى قراهم الأصلية (كمثال: قرى إقرث وكفر برعم والغابسية في الجليل).^{٣٢} إلا أن دولة إسرائيل قامت بمصادرة أراضي هذه القرى المهجرة ونقلها لاستخدام المستوطنات اليهودية المجاورة كمراعي أو لأغراض أخرى. **المحكمة الإسرائيلية العلياضالعة في التمييز العنصري** **المأساس:** ففي عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال، قامت المحكمة الإسرائيلية العليا بمراجعة قرارها السابق المتعلق بقرية إقرث، وحكمت بأن سكان القرية المهجرين لا يمكنهم العودة إليها واستعادة أملآك؛ لأن ذلك قد يشكل سابقة قانونية لملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يجب أن تعالج مطالبهم من خلال مفاوضات سياسية مستقبلية.^{٣٣}

التهجير القسري الجاري والمستمر: يشكل النظام القانوني في إسرائيل قاعدة أساسية لمصادرة واسعة النطاق للأراضي التي يملكها الفلسطينيون من قبل دولة إسرائيل؛ فخطط وسياسات التطوير الرسمية، مثل الخطط الحالية لزيادة أعداد السكان اليهود في النقب والجليل حتى العام ٢٠١٥؛ تميز ضد الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل في مجال تخصيص الموارد.^{٣٤} بينما جميع التجمعات الفلسطينية داخل إسرائيل هي مجتمعات ضعيفة ومعرضة لمخاطر التهجير القسري، مثل التجمعات البدوية والفلسطينيين الموجودين فيما يسمى بـ”المدن المختلطة»، وهي البلدات والمدن المأهولة باليهود وتجمعات أساسية من السكان الفلسطينيين الأصليين.

يشكل البدو الفلسطينيون في إسرائيل جزءا من السكان الفلسطينيين الأصليين في البلاد، ويعيش أكثر من ١٠٠,٠٠٠ بدوي فلسطيني مواطنين في دولة إسرائيل فيما يسمى بالقرى غير المعترف بها، وهي محرومة من كل الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه، الكهرباء، العيادات الصحية والتعليم الحكومي، وهي تواجه صعوبة في الحصول على تراخيص البناء. وتواجه هذه التجمعات البدوية تهديدا متوصلا بالتهجير؛ حيث تهدف دولة إسرائيل إلى تجميع بدو النقب في سبع ”مناطق تركيز“ ومصادرة ما يتبقى من أراضيهم، وعليه فإن عشرات آلاف البيوت والأماك البدوية في النقب مركونة للهدم من قبل دولة إسرائيل.^{٣٥}

أحد الأمثلة على ”المدن المختلطة“ هي مدينة يافا التاريخية العربية: فقد تلقى حوالي ٣,٠٠٠ من سكانها الفلسطينيين الأصليين مؤخرا ٥٠٠ أمر هدم لأن الدولة تعتبرهم واضعي يد على بيوتهم الخاصة التي يملكونها أبا عن جد.^{٣٦}

رابعا: التهجير القسري المستمر

في الأراضي الفلسطينية المحتلة

وامتدادا لسياسات وممارسات إسرائيل التمييزية ضد الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل، تسارعت في السنوات الأخيرة عملية التهجير القسري للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ حيث يقدر أن أكثر من ١١٥,٠٠٠ فلسطيني تم تهجيرهم داخليا خلال أربعة عقود هي عمر احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧،^{٣٧} وفي قطاع غزة؛ أدت العمليات العسكرية الاحتلالية الإسرائيلية إلى تهجير قسري مؤقت لما يقرب

مقاطعة اسرائيل: الدروس والعبر

بقلم: حازم مجوم*

تجربة المقاطعة القصيرة أن حركات التضامن متعطشة للتوجيه الفلسطيني في كيف يمكن مساندتهم لمسيرة النضال الفلسطيني.

بالإضافة الى ذلك، ثمة أهمية بالغة في مساندة أنفسنا بالعودة الى مقاطعة البضائع الاسرائيلية في الاراضي المحتلة. فقد أصبح للفلسطيني القابع تحت الاحتلال نظرة دونية لنفسه ولمنتوجه الوطني، حتى عندما يكون المنتج الفلسطيني اعلى جودة من منتج الاحتلال. لكن الموضوع لا يتمحور حول الجودة، فالفلسطيني الذي يختار البضائع الاسرائيلية بوجود بديل وطني أو اجنبي إنما يدعم الحصار على نفسه وعلى أهله وشعبه. من هذا المنظر، لا تعتبر المقاطعة عملاً مقاوماً، وإنما ثقافة مقاومة، وهي ثقافة تأثرت سلبياً بثقافة التطبيع التي تنهش بلحم كافة أبناء شعبنا.

العبرة الأخيرة المستفادة من تجربة جنوب أفريقيا، بالإضافة الى أهمية توحيد الصف الفلسطيني هي ان المقاطعة وحدها لم ولن تأتي بنتائج ملموسة، بل يجب ان تكون جزء من مشروع وطني يشمل المقاومة على ارض الواقع وسياسة خارجية تسعى جميعاً الى تحقيق الهدف ذاته.

قد ننظر الى التدهور السياسي والاقتصادي في الساحة الفلسطينية ككارثة، ولكن نستطيع ايضا ان نرى فيها فرصة لاعادة بناء مشروعنا الوطني، يكون مبنياً على أساس حقوقنا المعترف بها دولياً، ومستنداً للقاعدة الشعبية كذراع ضروري من ادرك نضالنا ضد العنصرية والاستبداد.

* حازم مجوم هو منسق المعلومات والإعلام باللغة الانجليزية في بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

سارعت حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني في كافة الدول الأوروبية والأمريكتين وأفريقيا الى تبني النداء، كما كان له كبير الأثر في تداولات نقابات عمالية أجنبية واتحادات طلبة ومؤسسات أخرى التي أعلنت في النهاية عن انضمامها الى حركة المقاطعة.

إن أبرز ما يميز حركة المقاطعة الجديدة عن سابقتها، هو ارتكازها على أعمدة شعبية غير رسمية، وعليه، فهي تتطلب زيادة في برامجها الهادفة الى التوعية الشعبية بغية حشد الطاقات للوقوف الى جانب إخوانهم في فلسطين ومخيمات اللجوء. وتعني الطبيعة الشعبية لهذه الحركة أن لكل فرد مهما كان، وليس فقط ذوي النفوذ وصناع القرار، لهم دور في مناصرة الشعب الفلسطيني، عن طريق مقاطعة البضائع الإسرائيلية مثلاً وتوعية من حوله.

كما تتميز حركة المقاطعة المتبلورة بتصنيف دولة إسرائيل كدولة «إبارتهايد»، بالإضافة الى وصفها كدولة «استعمار واحتلال». وهو ما يدل على تحول في نظرة العالم الى حقيقة ما تقوم به اسرائيل من جرائم وانتهاكات لحقوق الانسان ضد كافة أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات، والمواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل.

ورغم أن الحركة لم تكمل بعد عامها الرابع، ثمة دروس واستخلاصات جديرة بالاهتمام لكل المعنيين والمهتمين، يمكن استخلاصها، وأولها:

أن وحدة الموقف الفلسطيني قد جاءت بنتائج فورية وقوية، خصوصاً بعد سنوات من التشرذم والتجزئة التي واجهها الشعب الفلسطيني شأنه بذلك شأن حركات التضامن التي انساق قسم منها في غياهب التجزئة ذاتها. كما أثبتت

شعبية انضوت تحت شعار «مناهضة التطبيع».

لقد أصبح التطبيع هدفاً أمريكياً استراتيجياً معلناً، سعت الولايات المتحدة من خلاله الى جعل الشرق الأوسط منطقة تجارة حرة حتى عام ٢٠١٣، وقد ترجمت سياستها هذه بوضع الشروط أمام الدول العربية الراغبة بالانضمام الى منظومة التجارة العالمية وإبرام اتفاقيات اقتصادية معها بوجوب التطبيع الاقتصادي بين هذه الدول وبين إسرائيل.

بيد أن نقطة التحول في مسار حركة المقاطعة الدولية قد جاءت في التاسع من تموز من عام ٢٠٠٥، حيث صادفت الذكرى السنوية الأولى لصدور الرأي الاستشاري عن محكمة العدل الدولية والذي اعتبر فيه جدار الفصل العنصري «غير شرعي وغير قانوني». في هذه الذكرى، أصدرت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نداء الى المجتمع المدني الدولي تطالبه فيه بالعمل على مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني وفي المقدمة منها تطبيق حق العودة للاجئين والمهاجرين الفلسطينيين، وإنهاء الاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وإزالة ما لحقه من تبعات، ومنح المساواة الكاملة للفلسطينيين داخل الخط الأخضر. وقع على هذا النداء أكثر من ١٧٠ نقابة واتحاد ومؤسسة وحركة وحملة فلسطينية تمثل جميع قطاعات الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات.

توقع المبادرون الفلسطينيون لهذا النداء والموقعون عليه أن تكون له نتائج ملموسة متوسطة وبعيدة المدى، خاصة، بالأخذ بعين الاعتبار تجربة المقاطعة في جنوب أفريقيا التي حصدت ثمارها بعد أكثر من ثلاثين عاماً من النضال. بيد أن قوة الموقف الفلسطيني الموحد قد جاء بنتائج فورية. فقد

في مطلع هذا العام، شكلت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني «اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل»، والتي تضم في عضويتها نقابات عمالية وقوى سياسية ومؤسسات وطنية فلسطينية لتشكل مرجعية فلسطينية للحركة الدولية لمقاطعة إسرائيل.

لقد علت الأصوات والحملات المنادية بمقاطعة إسرائيل بطريقة عفوية في العديد من الدول الأوروبية، مع انطلاق الانتفاضة الثانية في أيلول ٢٠٠٠، وكان أبرزها مبادرة المقاطعة في بريطانيا في العام ٢٠٠٤ والتي تمت بالتنسيق مع الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية في رام الله، وحملة مقاطعة المنتجات الزراعية الإسرائيلية في بلجيكا في العام ٢٠٠٢، حيث نجحت هذه الحملة في تجميع مؤسسات أهلية في فاعلة في المجتمع البلجيكي لدعم مقاطعة البضائع الإسرائيلية قبل ان تقوم المؤسسات الصهيونية بتهديد بعض مركباتها التي اضطرت الى الانسحاب منها.

وتعتبر المقاطعة من أقدم أساليب المقاومة ضد الاحتلال والعنصرية في فلسطين، حيث قامت القوى الوطنية بمقاطعة المصالح الصهيونية في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، وعملت الدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز على مقاطعة الاستثمارات والبضائع الإسرائيلية بعد نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨.

بدأ تراجع حركة المقاطعة الدولية الرسمية مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل في اواخر سبعينيات القرن الماضي، والتوقيع على اتفاقيات أوسلو في عقد التسعينات من القرن الماضي، واتفاقيات عربية-إسرائيلية أخرى. وتحولت حركة المقاطعة في هذه الفترة من مواقف رسمية ميزتها مكاتب المقاطعة في العواصم العربية الى حركة

نداء فلسطيني موجه إلى المجتمع المدني الدولي*

٣٠ آذار ٢٠٠٨

ستون عاماً من الاقتلاع والتشريد والتطهير العرقي... قاطعوا الاحتفالات بالذكرى الـ ٦٠ لتأسيس إسرائيل!

كيف تحتفلون وبمن؟! بدولة إسرائيل التي قامت قبل ستين عاماً، نتيجة استعمار استيطاني اقتلاعي إحلالي، مارسته العصابات الصهيونية، وفق منهجية منظملة وتخطيط محكم مبني على العنف والإرهاب المنظم، تمثل في اقتلاع وتهجير مئات الآلاف من العرب الفلسطينيين من ممتلكاتهم وبيوتهم، التي نهبتها ودمرتها العصابات الصهيونية. كيف لأصحاب الضمائر أن يحتفلوا بهكذا كارثة؟

ستون عاماً وإسرائيل تحرم اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم المكفولة في المواثيق الدولية، تحرمهم من العودة إلى ديارهم وتعويضهم عن خسائرهم المعنوية والمادية، فقط لأنهم "أغيار". ستون عاماً وإسرائيل ما تزال تمارس احتلالها العسكري لفلسطين وأراضي عربية أخرى، ومستمرة في بناء مستعمراتها وجدار الفصل العنصري، الذي أدانته محكمة العدل الدولية في لاهاي عام ٢٠٠٤، وفي تدمير الأرض والحجر والشجر والبشر، منتهكة بذلك قرارات الأمم المتحدة وكافة الأعراف والمواثيق الدولية الحامية لحقوق الإنسان. ستون عاماً وإسرائيل تميز ضد حملة جنسيتها من الفلسطينيين، في نظام لا يختلف في جوهره عن نظام الأبارتهايد البائد في جنوب أفريقيا، كل ذلك وأكثر تقوم به إسرائيل تحت سمع وبصر العالم، دون اكتراث للرأي العام العالمي، وبحصانة تستمدّها من الدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والأكاديمي غير المحدود الذي تحصل عليه من الولايات المتحدة الأمريكية وغالبية دول الاتحاد الأوروبي، بدرجات متفاوتة.

في ظل هذا الاضطهاد المركب والمستمر، نرى في أي مشاركة عربية أو دولية، من أي فرد أو مؤسسة، في أي نشاط يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الاحتفال بتأسيس إسرائيل تواطؤاً مشيناً وإسهاماً غير أخلاقي في إدامة تشريد لاجئينا، وتأييد احتلال أرضنا، وتكريس الأبارتهايد الإسرائيلي في حياتنا. إن دعوة إسرائيل كـ "ضيف الشرف" في معرضي الكتاب في باريس وتورينو، على سبيل المثال، هي ليست انتهاكاً متعمداً لأبسط مبادئ حقوق الإنسان وقوانين الاتحاد الأوروبي ذاته فحسب، بل هي بمثابة التغطية الواعية على جرائم إسرائيل ضد الأمة العربية، وبالذات جرائم الحرب المتعاقبة في لبنان وفلسطين. كما أنها تغطية على أعمال الإبادة الجماعية الصامتة والبطيئة التي تقوم بها إسرائيل حالياً ضد مليون ونصف المليون مواطن فلسطيني في قطاع غزة المحاصر بالجوع والعتمة والقهر والقتل اليومي. إن المشاركة في الاحتفال بتأسيس إسرائيل هي كالرقص فوق قبورها.

ندعو المجتمع المدني الدولي، أفراداً ومؤسسات، وبالذات العاملين في المجال الفني والثقافي والأكاديمي والرياضي، بالإضافة إلى الكنائس والنقابات، إلى مقاطعة احتفالات "إسرائيل في الستين" في كل المحافل والميادين، تحديداً لأن هذه الاحتفالات، تُهين تاريخنا وتدوس حقوقنا وتكرس اضطهادنا. كما أنها تجعل الطريق إلى العدالة والحريّة والمساواة والسلام المستدام القائم على أسس القانون الدولي أبعد من أي وقت مضى.

*المؤسسات الموقعة:

عدالة-نيويورك: التحالف من أجل العدالة في الشرق الأوسط، نيويورك، المجلس الوطني للعرب الأمريكيين-فرع منطقة نيويورك، الاتحاد العربي الإسلامي الأمريكي، الكونجرس الفلسطيني الأمريكي، نيويورك، الاتحاد المسرحي، جمعية تطوير المرأة الفلسطينية، مخيم البريج، النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية، غزة، ملتقى ينبوع الثقافي، الرين، المرصد الطلابي العربي لضحايا الاحتلال والحصار – الاتحاد العام للطلبة العرب، جمعية الثقافة العربية، السوار-الحركة النسوية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية، حيفا، النقابة العامة لعمال الخدمات والتجار، محافظات غزة، مركز الفن الشعبي، البيرة، اتحاد لجان المرأة العاملة، مؤسسة سعيد المسحال للثقافة والعلوم، غزة، اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني، جمعية النجدة لتنمية المرأة الفلسطينية، مركز إبداع المعلم، رام الله، مؤسسة يوبوس للإنتاج الفني، القدس، الجمعية الفلسطينية للفن المعاصر، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، جمعية المرأة العاملة للتنمية، جمعية جمزو الخيرية، جمعية اللد الخيرية، محافظة رام الله والبيرة، جمعية اللد الاجتماعية، بيتونيا، جمعية لفتا الخيرية، فلسطين، لجنة أهالي المسمية الكبيرة، محافظة رام الله والبيرة

جمعية فلسطين الغد، مخيم الدهيشة، ملتقى الخضر التنموي- ميثاق، الخضر، مركز تنمية المرأة، الدوحة، بيت لحم K مركز الفينيق، مخيم الدهيشة، اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني، غزة، مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية، غزة، هيئة اصالة للتراث والتنمية، غزة، جمعية جنود الثقافية، غزة، مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، غزة، الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان – راصد، غزة، المنتدى الاعلامي لنصرة قضايا المرأة، غزة، المركز الثقافي الفلسطيني، غزة، اللجنة الشعبية للاجئين، غزة، جمعية مركز الموارد العمالية، غزة، مركز القدس للموسيقى العربية، القدس، جمعية العمل النقابي التقدمية، غزة، بنك القدس للمعلومات، غزة، الأكاديمية الدولية للفنون فلسطين، رام الله، جمعية اصدقاء مركز النور، غزة، جمعية الأقصى الخيرية لرعاية الشباب، غزة، مجموعة الدولة الديمقراطية الواحدة، غزة، المنتدى الثقافي العربي، غزة، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني – فدا

الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، دائرة شؤون اللاجئين – منظمة التحرير الفلسطينية، مشروع القدس عاصمة الثقافة العربية، القدس، اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، اتحاد المزارعين الفلسطينيين، اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، غزة، اتحاد مراكز الشباب في مخيمات اللاجئين – فلسطينيين، اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة، فلسطين، لجنة اللاجئين، التعبئة والتنظيم، حركة فتح، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، اتجاه- اتحاد جمعيات أهلية عربية، حيفا، نقابة الصحفيين الفلسطينيين، القدسنقابة المحامين الفلسطينيين، نقابة المهندسين، القدس، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، رام الله، الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، نقابة العاملين في المدارس الخاصة، الضفة الغربية، تجمع أهالي القرى والمدن المهجرة، رام الله، الاتحاد العام للمراكز الثقافية، غزة، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، القدس، اتحاد اللجان العمالية المستقلة، غزة، رابطة اللاجئين الفلسطينيين بأوروبا، بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، مبادرة الدفاع عن فلسطين والجولان المحتلين، مؤسسة الأسوار للتنمية الثقافية والاجتماعية، عكا، جمعية أساتذة الجامعات – غزة، مبادرة الدفاع المشترك لجمعية الشبان والشابات المسيحية، القدس، مركز شباب مخيم عابدة الاجتماعي، مجموعة عائدون، سورية، الجالية الفلسطينية في الدول الإسكندنافية، الفيدرالية العربية الكندية، مركز الإرشاد الفلسطيني، القدس، مركز أبحاث الأراضي، القدس، مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، الجمعية الفلسطينية في برانتفورد، كندا، مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية «حريات»، مؤسسة الوحدة للعمل الديمقراطي – وعد – بيت لحم، اتحاد لجان العمل الزراعي، جمعية كندا لفلسطين، فانكوفر، مؤسسة الضمير، مركز العمل التنموي- معا، مركز غزة للثقافة والفنون، صوت فلسطين، كندا، الجمعية الكندية الفلسطينية، أنترابو، كندا، جمعية التفريد للثقافة والتنمية والاعمار، غزة، مركز شباب جباليا النزلة الثقافي، مخيم جباليا، اتحاد لجان العمل الزراعي، غزة، جمعية تراثنا الخيرية، غزة، اللجنة الشعبية، مخيم البريج، فرقة الفنون الشعبية الفلسطينية، البيرة،

تقرير موجز عن نشاطات حملة مقاطعة اسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها من كانون ثاني الى آب ٢٠٠٨

* ٢٢ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٨ أكثر من مائة أستاذ جامعي إسرائيلي يوقعون عريضة يشجعون فيها الكنيسة المشيخية (الميثودية) لسحب استثماراتها من اسرائيل.

* كانون الثاني / يناير ٢٠٠٨ - انكلترا - مجلس الطلبة في كلية لندن للاقتصاد (London School of Economics)، إحدى الجامعات البريطانية يحیی الذکرى الستين للنكبة ويطالب بسحب استثمارات الجامعة من النظام العنصري الإسرائيلي وفك الحصار عن غزة.

* اوائل شباط / فبراير ٢٠٠٨ أسبوع مناهضة نظام الفصل العنصري الرابع وشمل سلسلة من الفعاليات من بينها محاضرات، وفعاليات ثقافية، وعروض أفلام، وتظاهرات، ومعارض إعلامية بهدف زيادة الوعي العام، ودعت إلى إنهاء نظام الفصل العنصري (الابارتهايد) الإسرائيلي، وتوسيع تبني حملة مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.

* انطلقت مبادرة أسبوع مناهضة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي عام ٢٠٠٥ من طلبة جامعة تورنتو الكندية، تم اخذ يمتد الى عدد من الجامعات والمنظمات الأخرى واتسع نطاق المشاركة فيه خلال السنوات الأربع الماضية، ففي عام ٢٠٠٨ امتدت المشاركة الطلابية في الأسبوع إلى ٤٠ جامعة في ٨ دول أخرى.

* اذار / مارس ٢٠٠٨ قامت مجموعة متضامنة مع القضية الفلسطينية من سويسرا بحملة لالغاء وفد عسكري سويسري من زيارة إسرائيل، ونجحت الحملة بالغاء الزيارة.

* ١٣-١٧ نيسان/ابريل ٢٠٠٨ - صوت اعضاء الاتحاد الكندي لعمال البريد (cupw) في اجتماعهم السنوي على الانضمام الى حملة المقاطعة وهي اول نقابة قطرية في امريكا الشمالية تعلن انضمامها الى حملة مقاطعة اسرائيل، والجدير بالذكر ان هذه النقابة من اول النقابات في امريكا الشمالية التي قاطعت نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا حين تعهد اعضاء النقابة بعدم استلام او تسليم البريد الاتي من والى جنوب افريقيا العنصرية في حينه.

* نيسان/ابريل ٢٠٠٨ الروائي الشهير رسل بانكس يقاطع

المشاركة في مهرجان الكتاب الدوليين والذي تقرر عقده في القدس المحتلة، وذلك بعد رسائل من حملة المقاطعة وجهتها للروائي والذي كان قد اتخذ سابقا مواقف جادة أعلن فيها عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني.

* اوائل ايار / مايو ٢٠٠٨ المعارضة المصرية تندد علنا بصفقة الغاز الطبيعي بين مصر وإسرائيل، ومدتها خمس سنوات وتقدر قيمتها ب ٢,٥ بليون دولار.

* ١٠ ايار/مايو ٢٠٠٨ تظاهر أكثر من ٨٠٠٠ ناشط في شوارع تورينو الإيطالية احتجاجا على دعوة إسرائيل للمشاركة كضيف شرف في ذكرى تأسيسها الستين، في معرض تورينو للكتاب والذي يعتبر من أهم الفعاليات الثقافية في إيطاليا. جاءت تلك التظاهرة الاحتجاجية نتيجة لحملة تعبوية ودعوية جرت في أنحاء أوروبا للضغط على الجهة المنظمة للمعرض لإلغاء مشاركة دولة إسرائيل العنصرية فيه، انضم للحملة العديد من الكتاب والمؤلفين البارزين عالميا مثل طارق علي، واهارون شابيتاي، وكذلك دور نشر عربية ومؤلفين وكتاب عرب وخاصة من دول المغرب العربي.

* ١٤ أيار / مايو ٢٠٠٨ مجلس الجامعة الأمريكية في القاهرة عبر عن شجبه لسياسات الاحتلال التي تستهدف الطلاب الفلسطينيين وأعلن انه سيتخذ إجراءات لمقاطعة إسرائيل والمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية.

* أيار / مايو ٢٠٠٨ اتحاد طلاب الكليات في كويك / كندا (ASSE) والذي يمثل حوالي ٤٢٠٠٠ طالبا، صوتوا لدعم وتبني الحملة الدولية لمكافحة الفصل العنصري الإسرائيلي على مستوى واسع. وقد اعتمد القرار بعد عقد اجتماعات محلية في الجامعات والكليات. ومن الجدير ذكره أن اتحاد الطلاب ASSE من القوى الشعبية الفعالة والمؤثرة في الجامعات، حيث نظمت إضرابا طلابيا عام ٢٠٠٥ شارك فيه عشرات الآلاف من الطلبة، على إثره تراجعت حكومة كويك عن سياسة تقليص الدعم والمساعدات المقدمة لطلبة التعليم العالي.

* ٢٤ أيار / مايو ٢٠٠٨ فريق مصري لكرة القدم مكون من العاملين في السفارة المصرية في روما انسحب من بطولة

دولية بعد أن علموا أنهم سيلعبون ضد فريق إسرائيلي من العاملين في السفارة الإسرائيلية. السفارة الإسرائيلية كونت فريقها ليشترك في المناسبات الاحتفالية الستينية لقيام إسرائيل.

* أواخر أيار / مايو ٢٠٠٨ المخرج السينمائي الكبير جان لوك غودارد يلغي مشاركته بمهرجان الفيلم الدولي للطلاب في تل أبيب مشيرا إلى "ظروف خارجة عن إرادته." الإلغاء جاء بعد أن توجهت له الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI) إلى جانب عدد من الرسائل وجهتها له بنفس السياق مؤسسات ومنظمات دولية متضامنة مع الشعب الفلسطيني حثته على اخذ موقف شجاع والغاء رحلته إلى إسرائيل.

* أواخر أيار / مايو ٢٠٠٨ الجمعية البحرينية ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني، بدأت بجمع توقيعات على عريضة تطالب فيها الحكومة البحرينية إعادة فتح مكتب مقاطعة إسرائيل في بلادهم.

وما تزال الجمعية والبرلمان البحريني بانتظار رد الحكومة على الطلب الذي تقدم به البرلمان لإعادة فتح مكتب المقاطعة.

ومن الجدير ذكره أن مكتب المقاطعة هذا تم افتتاحه في عام ١٩٦٣ لمراقبة البضائع القادمة إلى البلد ومنع دخول البضائع الإسرائيلية، وجرى إغلاقه في عام ٢٠٠٤ عندما وقعت حكومة البحرين اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

* ٧ حزيران / يونيو ٢٠٠٨ فانكوفر - كندا، تظاهر مئات من النشطاء المحليين احتجاجا على مهرجان النبيذ الإسرائيلي، والذي يصنع في معظمه من عنب المستوطنات في الجولان المحتل.

* ١١ حزيران / يونيو ٢٠٠٨ اعتصم عشرات النشطاء أعضاء في العديد من منظمات التضامن مع فلسطين لإسماع صوتهم إلى مالكي أسهم شركة كاتر بيلر للمعدات الثقيلة، وذلك يوم اجتماعهم السنوي. حيث من المعروف أن شركة كاتربيلر الامريكية، وهي إحدى الشركات التي تزود قوات الاحتلال الإسرائيلي بالجرافات الضخمة ومعدات عسكرية. الحملة ضد كاتربيلر أخذت بعدا شعبيا واسع في أعقاب استشهاد

الناشطة الأمريكية ريتشل كوري في غزة عندما داستها جرافة كاتربيلر فيما كانت تحاول منعها من التقدم لهدم منزل أسرة فلسطينية في عام ٢٠٠٣.

* ٢٢ حزيران / يونيو ٢٠٠٨ قرر أعضاء نقابة يونسون وهي اكبر نقابة للعمال في القطاع العام في بريطانيا الانضمام لحركة المقاطعة بناء على المناقشات والقرارات التي اتخذتها خلال المؤتمرات التي عقدت منذ عام ٢٠٠٥. واخذ المؤتمرون بعين الاعتبار عام ٢٠٠٨ كعام لإحياء الذكرى الستين "للكبة" التي أدت إلى تهجير ما يقارب ٩٠٠، ٠٠٠ فلسطيني عن مدنهم وقراهم، وما يزالون هم ونسلهم يعيشون في مخيمات اللاجئين وجميعهم يحرمون من العودة إلى ديارهم.

وفي النهاية تبني مؤتمر النقابة قرارات واضحة مبنية على مؤتمر النقابة السابق الذي انعقد في عام ٢٠٠٦ تمثلت تلك القرارات بدعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وطلبت من اللجنة التنفيذية للنقابة فحص الاستثمارات التي تخدم الاحتلال العسكري الإسرائيلي، والعمل على التأثير في سياسات الحكومة البريطانية في ذات السياق، والدعوة إلى سحب الاستثمارات من الشركات مثل شركة كاتر بيلر المساندة للاحتلال، وفرض حظر على الواردات من جميع السلع، وخاصة المنتجات الزراعية من المستوطنات الإسرائيلية.

* ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠٠٨ - حملة مناهضة التطبيع في المملكة الأردنية الهاشمية دعت في البداية إلى مقاطعة مهرجان الفيلم الأردني بسبب اعتقاد القاشين على الحملة بأن الشركة الفرنسية 'Publicis' هي التي تم التعاقد معها لتنظيم وتسويق المهرجان. وذلك لان نفس الشركة كانت قد سوتت الحملة الإسرائيلية لاحتفالات الستين لإقامتها، هذا وقد سحبت الحملة دعوتها لمقاطعة المهرجان بعد تدخل الملك عبد الله الثاني.

* ١ تموز / يوليو ٢٠٠٨ - مقاطعة رابطة الجغرافيين الفلسطينيين لمؤتمر الجغرافيين الدوليين الذي كان من المقرر عقده في تونس من ١٢ إلى ١٤ آب / أغسطس، حيث صرح رئيس الرابطة أن الجغرافيين الفلسطينيين قرروا مقاطعة المؤتمر بسبب مشاركة ضباط إسرائيليين في المؤتمر ممن ارتكبوا جرائم ضد الفلسطينيين.

حملة لفيف :

(JATO) عقدوا اجتماعا مع ممثلين من بعثة دولة الإمارات العربية المتحدة في الأمم المتحدة قدم خلاله وفد عدالة إلى ممثلي البعثة الإماراتية رسالة تدعو إلى مقاطعة الاستيطان الإسرائيلي - ورجل الأعمال الإسرائيلي لفيف.

* ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أنها لن تقبل تبرعات من رجل الأعمال لفيف بسبب تورطه في بناء المستوطنات في فلسطين، ولا سيما على أرض تابعة لقرى جيوس وبلعين.

* ٨ تموز / يوليو ٢٠٠٨ بلعين تبدأ الإجراءات القانونية في كندا ضد البناء غير القانوني على أراضي قرية بلعين في الضفة الغربية المحتلة، وأعلن المجلس القروي لبلعين انه بدأ بإجراءات قانونية في كندا ضد شركتين كنديتين لارتكابهن جرائم حرب. قدمت القضية في جلسة المحكمة العليا في كويبيك في مونتريال- كندا.

* ٩ ايلول - نشرت جريدة الاندبندنت البريطانية تقريراً فضحت فيه تفاصيل عقد صفقة تستأجر بموجبها الحكومة البريطانية مقر سفارتها الجديد في تل أبيب من لفيف. في اليوم ذاته، أعلنت عدالة /نيويورك واللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل حملة لإفشال الصفقة مشيرة إلى الموقف الرسمي البريطاني الذي يعتبر المستوطنات الإسرائيلية التي يبنها لفيف خارجة عن القانون.

ليف لفيف (Ieviev) هو احد اكبر الأثرياء الإسرائيليين جمع ثروته من تجارة الماس مع جنوب أفريقيا في عصر نظام الفصل العنصري الابارتهايد. وهو من الأثرياء الإسرائيليين الذي يساهمون بكل قدراتهم في بناء المستوطنات وإقامة العديد من المشاريع فيها. فعلى سبيل المثال قامت شركاته مثل شركة إفريقيا-إسرائيل بالبناء في مستوطنة أقيمت على جبل ابو غنيم "هار حوما" ومستوطنة متتياهو على أراضي قرية بلعين، وزوفيم على أراضي قرية جيوس.

بادرت منظمة عدالة - نيويورك (الائتلاف من اجل العدالة في الشرق الأوسط) إلى إطلاق حملة لمقاطعة متاجر ليف لفيف للمجوهرات خاصة في امريكا الشمالية، وفيما يلي ملخص لأهم انجازات حملة منظمة عدالة:

* ٩ شباط / فبراير ٢٠٠٨ - الولايات المتحدة، مجموعة من المتظاهرين في لندن ونيويورك دعوا إلى مقاطعة التسوق في متجر (لفيف) للمجوهرات بسبب دوره في بناء مستوطنات هار حوما و متياهو وزوفيم على الاراضي الفلسطينية المحتلة باعتبارها انتهاكا للقانون الدولي.

* ١٠ نيسان / ابريل ٢٠٠٨ اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل تصدر بيانا تدعو فيه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) إلى الامتناع عن قبول أية تبرعات من السيد ليفيف تاجر الماس الذي تبني شركته إفريقيا-إسرائيل لبناء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية.

* ٢٧ ايار / مايو، ٢٠٠٨ ممثلين عن عدالة - نيويورك واليهود ضد الاحتلال



إحدى الأمهات المناهضات لمجموعة شركات لفيف الداعمة للعنصرية الإسرائيلية، نيويورك، أيار ٢٠٠٨ (Adalah-NY)

حكاية بلد: كويكات بعيون أهلها

بقلم: رنين جريس*

قالوا اللي بسلمّ خاين، دخلوا على البلد بالليل، الحرس حسّ عليهم وصار يطخ. الجيش حوَّط البلد، وتركها مفتوحة من الشرق حتى تطلع الناس وصاروا يضربوا علينا بالمدافع.

وهيك طلعت الناس قبل ما توصل اليهود البلد.

بعد ما طلعتنا من كويكات، صارت النسوان ترجع على البلد حتى تجيب قمح واكل من أرضها، الجنود قتلوا ثلاث نسوان، منهم هند يحيى اللي رجعت بالليل حتى تجيب قمح، شافها الغفر وقتلها، وفي كمان وحده ماتت اسمها قطف من دار نصره، طخواها بالسهل. الزلام ما كانت تسترجي تروح، وكانوا بيعتوا نسوانهم».

لحظات الهجيع

تقول يسرا السنونو: «قبل ما تبدأ الهدنة طلعتنا مع أبوي على جت، وبعدها طلعتنا على لبنان عند أهل أمي، امي من لبنان، ولما صار شهر الهدنة اجا أبوي وقالنا: يلا بابا نرجع على البلد، البلد مليانه ناس، الهوا مطير كل التبن وما في إلا القمح. ركبنا على الدابّة وحطينا الأغراض عليها ونزلنا، كانت الدنيا مغرب، نزلنا من درب رميش، عند دير القاسي لجدين، وعلى أذان الفجر وصلنا على كويكات؛ ما كان اشئ معنا غير شوية خبزات جبناهم معنا؛ ولما خلص شهر الهدنة هجموا اليهود وهجّت الناس. طلعت الناس يا ربي كما خلقتني، اللي عنده بقرات خلاهم واللي عنده طرشيات خلاهم، كله بقي مربّط بالبحال. لما طلعتنا ضلينا نمشي لجت، بجت قعدنا تحت الزيتون من الشرق عند البركة حوالي شهر، مش بس أهل كويكات، كانوا كمان أهل عمقا والمزرعة وأهل السميرية. الناس كانت تقول بدنا نطلع من بلادنا نتاجر يا سبع أيام يا سبع أشهر يا سبع سنين، وهاي إحنا طلعتنا على طول.

أول ما طلعتنا من البلد، ثاني يوم، اخدت أمي الدابة من أبو سنان وراحت تجيب القمحات حتى نطحن ونوكل، وهي بكويكات لاقت رجلين لابسين قمصان زرق جنب دكانه دار خالي لطفي، شافوها وهي بالدار ومعها الدابة وبتطلع حواليها مين بده يحمل معها القمح، شفقوا عليها ونزلوا، الله اعلم إذا هم عرب أو يهود، حملوا لها الطحنة وحزّموا القمحات وقالوا لها روعي وما ترجعي، وان رجعت بطخوك الهجانا».

هدول من «الفاميليا»

وعن النحلة التي منعت ترحيله، حدثني قاسم نصره: «لما طلعتنا على أبو سنان وكثرت الناس فيها، قاموا المشايخ قالوا للحاكم العسكري انه إحنا بلدنا صغيره وما بتقدر تعيش اللاجئين. أجا الحاكم العسكري بنص الليل ومعه سيارات شحن مسكّرة بشوارد خضرا، وصاروا يدخلوا على البيوت، يحملوا اللاجئين ويحطوهم بالسيارات، ولما عبوا السيارات أخذوهم على مفرق جنين، ورموهم هناك، قسم منهم راح على سوريا ومن سوريا على لبنان ومن لبنان رجعوا لهون.

أنا كنت يومها بلبنان لما اخذوا اللاجئين، كنت اشتغل بالتجارة، بالتهريب، كنا نجيب كلسات وشدّات من لبنان ونبيعهم. اجيت لاقيتهم ماخدين اللاجئين. اهلي سكنوا عند عائلة بابو سنان، ويوم ما دخل الجيش حتى يرحل اللاجئين، قرصت أبوي نحلة ونام بالتخت، ولما دخل الجيش عليهم، صارت المرا تكش عنه الدبان وتقلهم هدول من «الفاميليا»، الجيش صدقها وراح، وهيك بقي أبوي وزوجتي وأولادي بالبلاد.

نشتغل بأرضنا لليهود

عندها سألت يسرا اذا كانت قد زارت كويكات بعد رحيلها فاجابت: «بالـ ٤٩ كان في واحد اسمه عباس من أبو سنان، درزي، ضامن التين والزيتون من اليهود في كويكات، وكنا إحنا نروح ونشتغل بالأرض لليهود... بأرضنا اللي صادروها. وبعد بسنه خلصت شغل وما عدت شفت البلد».

* رنين جريس هي مركزة مشروع التاريخ الشفهي الفلسطيني في جمعية زخروت-ذاكرات، (حيفا). تم تجميع الشهادات الواردة في هذا المقال بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

طرش تعطى لوحده قرشين، قرشين ونص، وتقولها بدي تحملي لنا تنكة هالدين، تروح صاحبة البيت هي واياها على عكا ماشين، [المسافة حوالي ٧ ساعات]؛ يكون في لبّان عم بستناهم بعكا حتى يتشري منهم اللبن، تيجي أهل عكا اللي بدها تشتري وتوخذ بالطاسة، زي ما منقول إحنا اليوم بالكيلو أو كيلو ونص، حسب ما بدها العيلة، وقبل ما ترجع اللبّانات على كويكات كانوا يشتروا شوية خميرة وبهار ويرجعوا فيهم».

ويؤكد وفيق نصره ويقول مبتسماً: «إحنا كان عنا ثلاث نسوان اللي ينزلوا مع أمي على عكا، يحملوا معها اللبن، وكانوا يوخذو على كل تنكة أجار ٣ قروش، وبعكا يعطيها اللبان نص قرش. لا كان في ساعات ولا اشئ، كانوا بيفيقوا على نجمة الصبح، بس تطلع نجمة الصبح، اللبانات بفيقوا وينزلوا على عكا. إمي كانت تتعب كتير، إحنا كنا البيت حوالي ٧ لـ ٨ أنفار، كانت تعجن وتطبخ وتخبر وتكنس تحت الطرشيات، ما تقضى غير للمغرب، ما تغيب الشمس والا هي نايمة من التعب».

وعن حطّابات القرية حدثتني يسرا السنونو: «على أيامات كويكات كانت النسوان تروح تحطبّ لحالها، تفيق على الساعة أربعة الصبح، ويطلعوا كل عشره، تنعشر وحده على جدين، ولما ترجع على كويكات ترمي حملة الحطب وتفطر وتضلها رايحة على السهل تعشب، وتجيّب حشيش للبقرات. ما كان في اشئ اسمه مرة حبلى، كله كان يشتغل، كانت الناس تخلف بالبيت وفش اهون من الخلفه كانت، ما تقول «ايه» والا هي مخلّفة، كان في نسوان تخلف بالحطب أو وهم يلقّطوا زيتون، فيه وحده عنا خلّفت بارض الطيونه وسموها الطيونه، ولليوم ما حدا بناديها سهيله، إلا بس الطيونه. النسوان زمان كانت تمشي كتير والولد بضل متدور، مش مثل اليوم، كله بخلف بالعمليات، ليش؟ من كتر القعود، الولد مش متدور مش متحرك... إسا بطلع هذا الحكى بالتسجيل؟» [تضحك بصوت عال].

بكر الطوشة

عندما سألت وفيق نصره عن ميزات كويكات، حدثني ضاحكاً: «كان في بكويكات ميزه حلوه كتير، وهي الطوش بين العائلات. كان اذا واحد ضرب واحد وفشّخه، ما كان يضربه كمان ضربه، ولا مره كان في قتل بكويكات بس طوش. كويكات كانت معروفة بالمنطقة بكثر الطوشات. كان الناطور يقوم من الصبح وينادي، بكر الطوشه بين دار فلان ودار فلان، تقوم الطوشة وثاني يوم أو ثالث يوم تتصالح العائلات. بس اهل كويكات كان عندهم وعي وطني وبعده لليوم، كتير من اهل كويكات إنخرطوا بالعمل السياسي بعد النكبة».

والله لأدعس ع رأس وايزمن

من مخزون ذكرياتها عن الحرب حدثتني نهيل عيد: «بأول هجوم اجو اليهود علينا من غرب البلد من عند البحرات، اجو بالليل قبل الفجر وصاروا يضربوا ع البلد وأهل البلد يردّوا. الحمد لله ما قدروا وانسحبوا ويمكن انتقل منهم لأنه شفا الصبح بين الزرع آثار دم وشحط. كان أهل القرية بأعلى شجاعة وقوة ومش خايفين وكان اليهود يسبوننا وإحنا نسبهم. كان في امرأة من أهل البلد اسمها جمال من دار إبريق، قالت لهم والله لأدعس على راس وايزمن بالصرماي وكانت تزغرد وتقول للشباب ولكو عليهم لأولاد الميتة [اليهود] والشباب تهجم. وكان اليهود يردوا علينا بمسبّات ع الحاج أمين الحسيني.

الهجمة الثانية كانت بعد الهدنة. هجم اليهود علينا بالليل من نهاريّا وصاروا يضربوا ع البلد بالمدافع. بتذكر انه كان أول يوم برمضان. خافت الناس من الضرب بالمدافع والقنابل وطفشوا بالليل. احنا طفشنا من كويكات على أبو سنان وكفر ياسيف وع الجبال، والصبح رجعت خالتي على كويكات وقتلوها» [أجهشت بالبكاء].

ويضيف قاسم نصره (١٩١٣) ويقيم في قرية المزرعة المجاورة: «كان في جنرال انجليزي ساكن بالمزرعة، كان عنده قصر، اجا وطلب من أهل البلد تسلم على عاتقه ووعد انه مش راح يصير اشئ علينا، بس الشباب الثوار بالبلد



قرية كويكات (تصوير مقبولة نصار)

ياسيف، كان بكويكات أربع صفوف ومعلمين اثنين، وبعدها انتقلت لمدرسة بني وتعلمت للصف الثامن. حديقة المدرسة كانت من أجمل الحدائق، لأنه كان الأستاذ من حلب وكان نشيط وشاطر يربي فيها نحل وأشياء كثيرة، لأنه موقعها منيح. وإحنا شباب صغار كنا نروح نسرق تفاح وتين هاي حياتنا وإحنا صغار.

لما رحت أتعلم بكفر ياسيف صارت ذكرياتي أكثر، وكان عندي كتير أصحاب مثل ميخائيل شكري وتوفيق الفارس، وهناك كنا نتولدن أكثر وعلى مستوى أعلى [ضاحكاً]، كنا نسرق تفاح من أرض أبو نصر شمالي المكر. انا لما رحت أسجل بكفر ياسيف، كان التسجيل خالص وما كان في محل. وكان وقتها أبوي صديق رئيس المجلس بني بني، قاللي أبوي، خود سطل حليب وروح عند الخواجا بني وقله انك ابن حسين أبو سيخ، رحت عنده ووافق ادخل المدرسة. كان يتعلم بكفر ياسيف من كويكات فوق المئة طالب. كان عنا معلم دين من كويكات اسمه محمد راغب جشي، وكان وطني كتير، يضلّه حاطت الفرد جنبه، يعني محضر حاله للمعركة، وممنوع ولا طالب يمشي على مدرسة كفر ياسيف الا وهو يمشي قدامنا ونقول قصائد من كويكات لكفر ياسيف».

لبّانات كويكات يخرجن مع نجمة الصباح

وتحدثنا يسرا السنونو (١٩٣٣) وتقيم في قرية كفر ياسيف عن نساء كويكات قائلة:

«كل الشغل على النسوان، المرا ايدها وايد الزلمة، تطلع على السهر وتشتغل بالنكاش، تعشب وتحصد، تفيق الصبح من الساعة الستة، من السبعة؛ ما كانت النسوان تروح ع المدارس. بالبلد كان فيه لبّانات كتير، اللي عندها

أنا أول ما بسمع كلمة كويكات قلبي بفتح نهيل نمر عرسان عيد (١٩٣٣) من مواليد قرية كويكات وتقيم حالياً في مخيم النيرب في سوريا. عندما سئلت عن كويكات أجابت بلهفة:

”بتذكرها بالشير من كل الجهات، من أول البلد، من أول الشارع، من عند العين وبتدخل لنص البلد هذا الشارع ميلط بلاط أحمر صغير. بتذكر دكان لطفي العجمي ودكان علي العمقاوي ودكان أبو خليل الخطيب، وبأول الشارع دكان أحمد عزيز أبو الجفرا ابن عم أمي وكان معروف كتير، هو اللي كان يكتب ويغني للجفرا. مقابيله كان ديوان سليم الغضبان مختار البلد وعنده دكان جنب الديوان. كان بكويكات مختار ثاني اسمه خليل ابراهيم العلي وهادا جوز خالتي ابن عم أمي. أنا أول ما بسمع كلمة كويكات قلبي بفتح“.

دار أبو سيخ

حدثنا وفيق نصره (١٩٣٥) ويقيم في قرية أبو سنان المجاورة عن حكاية أبو سيخ ضاحكاً:

«اسمي وفيق نصره بس انا ملقب بابو سيخ، هاي قصة أبو سيخ كانت من زمان. القصة هي انه أبوي من زمان كان صاحب طرش وكان يضلّه حاطت سيخ جنبه، ومن وقتها وهم يسموه أبو سيخ، اليوم عائلتنا معروفة بابو سيخ، واحنا ما منزعل من هاي الكلمة، هذا اللقب تبعنا. حتى بمكتوب العرس يكتبوا أبو سيخ. مره أجت أختي من لبنان على كفر ياسيف، صارت تسال وين دار علي المصطفى؟ ما حدا يعرف، وين دار فلان؟ ما حدا يعرف، وين دار ابوسيوخ؟ كل أولاد كفر ياسيف دلّوها على البيت».

ومن ذكريات مقاعد الدراسة حدثنا وفيق نصره بلهفة: «أنا درست بكويكات للصف الرابع وانتقلت لمدرسة كفر

الفائزون بالمرتبة الأولى في جائزة العودة للعام ٢٠٠٨ يكتبون عن الجائزة، العودة والإبداع وما بينهم



حفل توزيع جائزة العودة رام الله ٢٠٠٨ (بديل)

الباحثة رشا أبو زيتون (طولكرم)

الفائزة بالمرتبة الأولى في مضمار التاريخ الشفوي في جائزة العودة للعام ٢٠٠٨
وفيت بعهد قطعه على نفسي بأن أحاول الفوز بالمرتبة الأولى في العام ٢٠٠٨، بعد فوزي في جائزة العام ٢٠٠٧

ستون عاماً من المعاناة مضت، هي ليست طويلة في عمر الشعوب ولكنها مرت كالدهور على شعبنا الفلسطيني منذ أن أنجحت العصابات الصهيونية في عام ١٩٤٨ في سرقة الأرض وتشريد أصحابها. في تلك الأيام السوداء قامت العصابات الصهيونية مدعومة من الدولة المنتدبة على فلسطين بتدمير ما يزيد عن ٧٠٠ قرية ومدينة ومحلة فلسطينية وارتكبت أكثر من ٥٢ مجزرة بحق أهلها الذين عاشوا قرون ببساطة وهناء يفلحون أرضها وينعمون بخيراتها إلى أن حطت الغربان السوداء على تراب فلسطين وحولت حياتهم إلى جحيم. واليوم، ونحن نحيي الذكرى الستين للتكبة، نؤكد ومن كل مكان داخل الوطن وفي المخيمات، الشتات والمنافي بعبارة واضحة لا تقبل الجدل لن يضيع حق وراءه مطالب فكيف إذا كان صاحب هذا الحق كما هو حال شعبنا مستعداً للتضحية بحياته وبكل ما يملك من أجل استعادته.

بعد إطلاق مركز بديل مشروع جائزة العودة السنوية من أجل تعزيز ثقافة العودة والدفاع عن حقوق اللاجئين وإطلاق الطاقات الكامنة بين عموم أبناء الشعب الفلسطيني وتشكيل منبر لكل المبدعين والمبدعات من الفلسطينيين المؤمنين بحقوقهم وعدالة قضيتهم ومصممين على الانتصار لشعبهم.

لقد كان فوزي في المرتبة الأولى في مضمار التاريخ الشفوي عام ٢٠٠٧ الشاهد على مبادئ هذه المؤسسة المناضلة. وذلك شجعتني وزادت من ثقتي بنفسي على البحث والتنقيب للرد على رواية الآخر الملفقة وأيضاً زادت فرحتي وسعادتي بذلك الحفل المهيبة الذي نظمه مركز بديل والذي منحني القوة في تنفيذ العهد الذي قطعته على نفسي "بأنني سأحاول جاهدة للحصول على الجائزة الأولى لعام ٢٠٠٨ وقد وفيت بعهدي وحصولي على الجائزة الأولى لعام ٢٠٠٨ في مضمار التاريخ الشفوي".

من هنا، فإنني أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى لجنة التحكيم التي اختارت بحثي من بين كل البحوث لينال الجائزة الأولى للمرة الثانية على التوالي. ولا يسعني في هذه اللحظات إلا أن أقدم عهدي بتدريب عدداً من الباحثين من رام الله، وجنين، وطولكرم، على كيفية توثيق التاريخ الشفوي الفلسطيني وإن شاء الله إنهم سيكونون من حملة أوسمة الشرف من مركز بديل ويحصلون على الجوائز الأولى في جائزة العودة للعام ٢٠٠٩.

كما أدعو جميع أبناء الشعب الفلسطيني، من أدباء وباحثين ومخرجين ومن كافة أبناء شعبنا للمشاركة في هذا العرس الوطني الفلسطيني الرائع، جائزة العودة السنوية. ولا يسعني في الختام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى "عرايبي" مركز بديل، هذه المؤسسة الرائدة المناضلة من أجل الدفاع عن ثقافة العودة ممثلاً بالسيدة "إنغريد جرادات" وكل العاملين، ومن الأخ فارس الأطرش منسق جائزة العودة على جهودهم الرائعة.

وبعد الشرف الكبير الذي منحني إياه مركز بديل فقد انتهالت عليّ العروض وفرص العمل لتوثيق معاناة الشعب الفلسطيني من مؤسسات وجامعات محلية وعالمية وآخرها جامعة هارفارد الأمريكية، فإنني أدعو كل المؤسسات والهيئات والقادة الفلسطينيين لدعم جائزة العودة السنوية وتكريسها كحدث وجائزة وطنية سامية بامتياز.

الكاتبة أحلام بشارت (طمون)

الفائزة بالمرتبة الأولى في مضمار قصص الأطفال في جائزة العودة للعام ٢٠٠٨

هذا ما حدث، فصرت أكتب قصصاً للأطفال

لم أتخذ قراراً واضحاً بالكتابة لتلك الكائنات التي تقلق النوم، أقصد الأطفال المشاغبين الذين يثيرون النزق والفرح، ويحدثون تعابير أخرى خارج سياقات الكتابة، القرار يصير واضحاً إثر صدفة أحياناً، كما تحدث الأنهار في وجه الأرض على نحو غير مهياً بقرار الحرائين ومسؤولي سلطات المياه.

قرأت إعلاناً ما عن بديل /المركز الفلسطيني لمصادر حقوق اللاجئين والمواطنة، كان بالإمكان أن أجتهد في كتابة بحث عن اللاجئين. لست لاجئة، لكن المخيم قريب من بلدتي، وبلدتي ليست بعيدة عن سجن قريب من المخيم، ووطني نفسه مكان لجوء للحياة التي تتكرر بشكل اعتبارات الحياة فيه أقل، إلا أنني وجدت نفسي أكتب قصة للأطفال، المرة الأولى كانت، القصة اكتملت في جلسة مسائية من يوم، ووجدتها جيدة، وقلت للمرأة عبارة محددة: «هذه المشاركة وطنية بالدرجة الأولى، وهذا هو الاستحقاق الأول».

لماذا تذكرت الآن هذا الاستحقاق الأول؟ هل لأنني أعيش الواقع، وهو المبرر الأقوى كي أنساني فيه، ويصبح تذكّر الوطن وكتابته، أو عرقه، أو سرده ساعات النوم عبثاً تترصده طغلات الشياطين؟

السؤال بالضرورة موجه، لكنني ببياض لم أعد أتوجّع كفاية، ورغم هذا لم أسمح للبياض بمنعني من الإمساك بطرف الوطن، وجدت في الأمر إجابات لأسئلة كانت غائبة بصورتها الأخيرة، منها: «كيف لا ينسى أطفالنا القادمون والأثيون جزأهم وجزأنا الضائع؟ لماذا نلوم أطفالنا إهمامهم بالرسوم المتحركة عن الساحرات، وألعابا عن سارقي السيارات، ولا نصنع لهم فيلماً متحرراً، أو نكتب لهم قصة يستردّ فتيانه/ها أشجار البرتقال، وحقول القمح، وعراش العنب، والبيوت، والمفاتيح وخراريف الجذات؟

هل أطفالنا ملومون، ونحن لا نهتم بإثرائهم بالوطن بوجوده الحياتي، باعتباره سريراً للنوم، ودمية ذات شعر غير مرتّب، وطائرة بمحرك يعبأ بزمبرك تحلق بمساء غير محتل؟»

وهكذا عرفت، ولم أكن جاهلة تماماً من قبل، بأننا لا نولي الكتابة لأطفالنا اهتماماً كافياً، وحين نكتب لهم، نكتب إما قصصاً بطابع وعظي يجعل للبشر صفة البطولة، ويغيب فيها الإنسان العادي الذي من لحم الأطفال ومن ضيق عيونهم أو سعتهم، فتكون النتيجة أن نكون بعيدين وخرافيين، فلا نوجد حقلاً ولا وطناً ولا فراشاً ولا قميصاً، بل ننتج في هامش الصفحة أطفالاً مشبوحين إلى الوراء، بذاكرة تتجه ليس للأمام، ليس للأعلى، ليس في الداخل، بل على السطح غير الملون.

الكتابة لهؤلاء المشاكسين خطيرة تحتاج لتنبّه، والكتابة لهم أخطر ونحن نعرف أنهم صغار بوطن ينزف، كيف نجعلهم يتنبّهون للجرح ولا يفقدون القدرة على الإبتسام!

صرت الآن مسكونة بملاحقة هذا السرب، أركض خلف الشغب والجرح والإبتسامة، يتحدّاني أطفال يدبرون ظهورهم، ماذا سأغني لهم كي يلتفوا بلا آلة الهندسة ذات الإبرة ونصف الدائرة، وينظرون في عينيّ لتتلبّس بلحظة إكتشاف لوطني وألعابهم؟ صار للبياض لون قزح، سكتته الأسئلة المفتوحة، وتعلّقت على سلك الكهرباء القريب محاولات إجابات، وربما لأنّ صانع المطر لا يكف عن التخطيط، فالأمر يصير مخططاً له من جهة، وذات طابع قدري من جهة أخرى، وفي الأخير، فوجود مؤسسة متميزة تذكّرنا فينا في وقت لسنا ملومين على إنسانيتنا في النسيان، وإن كنا غير محميين من لعنة الأرض المغتصبة، وجودها ضروري كي نستمر مسكونين بملاحقة الأسئلة، وتعديل مسارات الرؤية للأطفال وللكتاب، ولكل من لم تعد تشغلهم أفكار الشتات واللاجئين والمخيمات.

الباحثة مليحة مسلماني، (القدس)

الفائزة بالمرتبة الأولى في مضمار الأوراق البحثية في جائزة العودة للعام ٢٠٠٨

جائزة العودة منحنتني قوة دفع نحو المزيد من الإنتاج والتعمق في

إنسانياتي وقضيتي التي هي تربتي الأولى والأصيلة في الإبداع

للمرة الثانية أشارك في جائزة العودة التي ينظمها مركز بديل للعام الثاني على التوالي فتزداد ثقتي بمشروع ينطلق كشجرة تتنوع أغصانها ووردها فنا وإبداعاً. على المستوى السياسي يعكس عدد المتقدمين للمسابقة من الوطن والشتات الجذور الراسخة للقضية في الوعي الجمعي والفردى الفلسطيني، وعلى المستوى الثقافي تنضج المشاركات الفائزة وغير الفائزة أيضاً بتنوع كبير أولاً وثقافة تنم عن رؤيا يمتلكها المبدعون المتقدمون من مختلف الاتجاهات.

إن أكثر ما تمنحني إياه جائزة العودة هو الثقة بنفسى كمبدعة صاحبة رؤيا وقضية، ومنحتني المسابقة قوة دفع نحو المزيد من الإنتاج والتعمق في إنسانياتي وقضيتي التي هي تربتي الأولى والأصيلة في الإبداع.

في رأيي لمشروع الجائزة نتائج وآثار طويلة الأمد على مستويات عدة سياسية وثقافية، جمعية وفردية، فمن خلال الأعمال البحثية والأدبية والفنية التي تنتج عن الجائزة يبيث بديل وعياً متجدداً بالثقافة الفلسطينية والقضية وانعكاساتها على الشعب الفلسطيني. على سبيل المثال، فإن مجال مسابقة أدب الأطفال هو أحد المجالات المهمة جداً في رأيي لأي مجتمع، وخاصة المجتمع الفلسطيني، لأنه من خلال أدب الأطفال نربي أجيالاً على قيم يحترمونها وتكون شخصياتهم ووعيهم وتبقى معهم على طول مراحلهم العمرية فيما بعد، لذا فإنني أرى أن الكتابة للأطفال هي ليست بالأمر السهل أبداً بل على العكس، وأرى أن يهتم مركز بديل قدر الإمكان بهذا المجال من مختلف نواحيه وأن يتم التحكيم بناء على معايير عدة ثقافية واجتماعية ووطنية وإنسانية إضافة للمعايير الأدبية والفنية حتى نراكم بعد سنين قليلة أدباء للأطفال يربي جيلاً ذا وعي، جيلاً ليس مشوهاً، جيلاً من الداخل، وفي نفس الوقت جيلاً ليس أنهزامياً.

لا يتسع المجال هنا لمناقشة مفصلة لحقوق المسابقة، وكلها حقولاً ذات أهمية، ولكن اتفق أن الاستمرار في المسابقة سيراك خبرة للجهة المنظمة وللمتقدمين على حد السواء، مما يعني أن مشروع جائزة العودة هو مشروع قابل للنمو والتنوع والتعمق على عمق قضية الإنسان الفلسطيني.



جانب من فعاليات حفل توزيع جائزة العودة رام الله ٢٠٠٨ (بديل)



جانب من فعاليات حفل توزيع جائزة العودة رام الله ٢٠٠٨ (بديل)

المخرج هشام زريق (ألمانيا)

الفائز على الجائزة الأولى في مضمار الافلام الوثائقية في جائزة العودة للعام ٢٠٠٨

بغض النظر عن عدد الجوائز التي سأفوز بها، ستبقى جائزة العودة الأقرب إلى قلبي

لقد كانت واحدة من أسعد اللحظات في حياتي عندما استلم والدي جائزة العودة باسمي، لقد كانت لحظة مهمة على الصعيدين العائلي والمهني. عاطفيا، كانت مهمة أكثر في أعقاب رحيل والدي بعد شهور عدة، لأن هذه لحظة تسلم الجائزة ستظل بالنسبة لوالدي واحدة من أهم لحظاته، لحظة كان فيها فخورا بابنه وهو يفوز بجائزة لإخراج فيلم يروي قصته، قصة طفل يبلغ التاسعة من عمره يتحول الى لاجئ، طفل يشهد مجزرة يقتل فيها أخاه، قصة طفل يشهد النكبة الفلسطينية. بيد أن هذا الطفل كان محظوظا في أن يعود إلى بيته، فيما يظل الآخرون حتى يومنا هذا لاجئين في منافيهم. لقد كان محظوظا في أن ابنه قد روى قصته قبل رحيله، فيما رحل الآخرون دون أن تسمع قصتهم.

إن فوزي بجائزة العودة للعام ٢٠٠٨ في مضمار الأفلام الوثائقية عن فيلم «أبناء عيلبون» كان مهما لوالدي كما كان كذلك بالنسبة لأبناء عيلبون، قرية والدي. لقد كانوا فخورين بأن قصتهم قد رُويت وتم الاعتراف بها من قبل مؤسسة فلسطينية مهمة مثل «بديل»، وهي مؤسسة تناضل من أجل حق العودة، حق كانوا محظوظين في المشاركة في النضال من أجله لفترة وجيزة بعد تهجيرهم، حق لا يزال متجاهلا لدى الكثير من اللاجئين الفلسطينيين حول العالم. لا يزال هذا الحق متجاهلا من قبل شعوب الأرض، لأنهم لا يعرفون ما حدث في العام ١٩٤٨، ولا يفهمون جذور قضية الجلاء الفلسطيني.

إن الاعتراف بالفيلم من قبل مؤسسة بديل كان مهما للفيلم نفسه أيضا، حيث قاد ذلك للترويج له ومنحه الكثير من المصداقية. إن أفلام مثل «أبناء عيلبون» تلاقي تجاهلا من قبل العديد من مهرجانات الأفلام، وتواجه نفس الصعوبات تقريبا التي يواجهها حق العودة نفسه. حتى المقال الذي كُتب عن الفيلم في الموسوعة الإلكترونية - ويكيبيديا فقد تم حذفه مرتين من قبل نشطاء صهاينة، ولم يعد موجودا منذ ذلك الحين. لهذا فقد كان مهما الفوز في جائزة العودة، من أجل منح الفيلم المصداقية والاعتراف من قبل مؤسسة مهمة. لقد كان مهما أيضا إضافة «أبناء عيلبون» الى المجمع الإلكتروني للأفلام www.imdb.com وهو مجمع مهم جدا لترويج الفيلم أيضا.

أنا أعتقد أنه مهم جدا لجميع المخرجين الفلسطينيين المشاركة في جائزة العودة، أولا من أجل نيل الاعتراف، وثانيا، لمساعدة مشروع الجائزة وهو مشروع مهم جدا من أجل التطور لكي يصبح دوليا. من هنا، فإنني أدعو مؤسسة بديل لفتح هذا المهرجان لمخرجين دوليين، والبدء في مضمار جديد للأفلام الدولية للمشاركة، وهو ما سيساهم في تعزيز حق العودة ومعركة المزيد عن قضية اللاجئين.

وبغض النظر عن عدد الجوائز التي سأفوز بها، ستبقى جائزة العودة الأقرب إلى قلبي.

المخرج محمد جبر (رام الله)

الفائز بالمرتبة الأولى في مضمار الأفلام الوثائقية في جائزة العودة، ٢٠٠٨

جائزة العودة: فلسطينية لكل الفلسطينيين

إن أعظم ما سجل وحفظ في أرشيف تاريخ الحضارات هو قدرة شعب أو أمة أو جماعة على تحويل مأساتها الى أرقى أنواع الإبداع. ونحن الفلسطينيون لدينا أطول احتلال، وبالتالي أطول تاريخ من المقاومة حيث تعتبر الحرية اكبر مُحرَك وملهم لاستنفار إبداعات وطاقات المجتمعات والأفراد. لقد خَرَجَ الشعب الفلسطيني أجيالا من الكتاب والشعراء والفنانين والمفكرين، وأنتج أدب السجون، كما أنتج أدب المقاومة، وأدب المنفى، لكن لا تزال مقاومة الدم تتقدم بأشواط على كل أنواع المقاومة الأخرى. وحين أقول مقاومة، فإنني لا أقصد فقط ما تهاجم به عدوك بل أيضا ما تقدمه لشعبك. فلولا القصص والحكايات التي تناقلتها الأجيال عن حيفا ويافا وعكا وصفد وغيرها من المدن والقرى المهجرة لما استيقظ أطفال مخيم عين الحلوة واليرموك والوحدات والدهيشه كل صباح على صوت البحر كما وصفه لهم أجدادهم، ولما استطاعت عائلة فلسطينية مهجرة أن تحتل شمس الصحراء على الحدود العراقية الأردنية لو لم تستغل بذكريات بيارة البرتقال في يافا. في كل بيت وفي كل مخيم، هنالك عشرات القصص التي تصلح كل واحد منها لتكون فيلم او قصيدة او أغنية أو لوحة. وإذا عانينا في السابق من تقييد في حرية التعبير وضيق مساحات النشر، فإننا اليوم في مقام آخر لا يحتمل أية حجة أو مبرر. لقد سقطت الكثير من الحواجز القسرية التي تفصل بين أبناء الشعب الفلسطيني، فأعطت شبكة الانترنت أبناء الشعب الفلسطيني، مثلا، فرصة للتواصل، كما سقطت نشرات الأخبار المملة المخصصة لتمجيد الرؤساء والملوك. من هنا، جاءت أهمية جائزة العودة لتكون مهرجانا سنويا يتوج ويحفز إبداعات الفلسطينيين في كل أنحاء العالم في العديد من المجالات. واستطاع مركز بديل المنظم والمشرف على الجائزة الارتقاء إلى مستوى الجائزة، من حيث نوعية وعدد المشاركات، أو من حيث كفاءة لجان التحكيم والمنظمين، والاهم برأيي هو الحفاظ على الطابع الحيادي للجائزة لكي تظل فلسطينية لكل الفلسطينيين.

الفنان أشرف غريب (غزة)

الفائز على المرتبة الأولى في مضمار أفضل بوستر

للنكبة في جائزة العودة للعام ٢٠٠٨

جائزة العودة هي فرصة

نرى فلسطين بعيون أبنائها المبدعين

يطلق بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، منسق الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، في مطلع كل عام مسابقة جائزة العودة، وتهدف جائزة العودة إلى تحفيز المبدعين والمبدعات من أبناء الشعب الفلسطيني وإلى إطلاق الطاقات الكامنة وتوظيفها في خدمة القضية الوطنية عموما وحقوق اللاجئين على وجه الخصوص.

ويتسابق المبدعون في ستة حقول تتناولها الجائزة وهي جائزة العودة لقصص الأطفال، وجائزة العودة لأفضل بوستر للنكبة، وجائزة العودة للتاريخ الشفوي، وجائزة العودة للأفلام الوثائقية، وجائزة العودة للأبحاث، وجائزة العودة للقصص الصحفية المكتوبة، وهذه الحقول قابلة للزيادة والتطوير والتنوع في كل عام، ويختتم مشروع المسابقة أعماله بمهرجان توزيع جوائز العودة على الفائزين، في وقت متزامن مع ذكرى النكبة، وهو يأتي ضمن الفعاليات المختلفة لإحياء هذه الذكرى الأليمة.

وبعيدا عن النظرة السطحية لهذا المشروع، وبمنظرة أكثر إنصافا، فإن هذا المشروع هو تعبير حضاري راق عن حق العودة للديار الأصلية، وهو شكل من أشكال العمل الوطني المقاوم والمتواصل لنيل الحقوق المسلوبة، وهو فرصة لنرى فلسطين بعيون أبنائها المبدعين، الذين يتوقون إلى الحرية و الإستقلال والسيادة والعودة، يصوغون ويرسمون لنا صورة الوطن الواحد بعيدا عن التمزق والتشردم والعنف والتسلط والهيمنة والفتوية الضيقة.

لقد كان دافع مشاركتي في مسابقة جائزة العودة، هو دافع الانتماء والواجب نحو القضية والذي حرك عندي الطاقة للعمل على تقديم ما هو متميز قدر الإمكان في حقل التصميم والبوستر، وقد أخذت الأمر على محمل الجد، وبدأت أبحث عن العناصر المناسبة وذات العلاقة بموضوع النكبة حتى أصل الى فكرة أصيلة وفريدة وغير مبتذلة، فكرة تخدم موضوع حق العودة للديار الأصلية.

ومن هذا المنبر أدعوا أصحاب الخبرة والاختصاص وأصحاب الموهبة هواة كانوا أم محترفين للمشاركة في الحقول المتنوعة لهذه المسابقة، لما تحمله هذه المسابقة من قيمة وطنية وتاريخية و توثيقية.

وامل أن يكون هذا الجهد المبذول من قبل مركز بديل ومن قبل المشاركين في المسابقة، الناقوس الذي يبق في ذاكرة كل فلسطيني قبل ذاكرة الآخرين، وأن تكون الأعمال الإبداعية المقدمة نقطة العرق التي تسلك الجبين لتحفنا على مواصلة النضال حتى العودة و إستعادة الحقوق . ومن هذا المنطلق نثمن دور المركز الفلسطيني بديل، على جهوده الحثيئة والمتواصلة وجهوده في إطلاق الإبداعات والطاقات المختلفة لما لها أثر في تفعيل حركة العودة لأرض الأباء والأجداد.

الباحثة منى نابلسي (القدس)

الفائزة بالمرتبة الأولى في مضمار الأوراق

البحثية في جائزة العودة للعام ٢٠٠٨

يكفي أن نجتمع كل عام على

جائزة للعودة، لعل عاما قريبا

يجمعنا بالعودة كجائزة !

الجوء مأساة لا يمكنك سبر أغوارها إلا إذا عايشت مرارتها، فإن تكون لاجئ يعني أنك انفصلت دون أن تحظى بأي فرصة للعودة، انفصلت عن وطنك، بكل ما يعنيه الوطن من دفاء، وألفة وعشرة، وارتباط مكاني وزماني، لتفتقد الأمن والمكان الذي احتوى ماضيك كله، لتعيش بعده بالمدفق الموجع، تتقاسمك الذكريات دون رحمة، ولا سبيل لتروي شيئا من ظمأ النفس المحرومة من التوحد مع ذاتها الأولى.

أن تكون لاجئ، يعني أن تقتات المساحات المحدودة من آفاق بصرك، وتقفز فوق المياه العادمة صيف شتاء، وما يزيد الأمر قسوة، أنك تعرف أن لك بيارات وبيت وبحر ومساحات شاسعة قد حيل بينك وبينها، لتطرز أوراقك الثبوتية بتلك الوصمة: لاجئ! وكأنك لقيط مهما أغدقت عليه أيدي المحسنين والمؤسسات الدولية، تظل مجردا من شرف الانتماء إلى البقعة التي نبتت فيها جذورك الأولى.

ماذا يمكن أن يعوض على اللاجئين كل هذه العذابات سوى العودة؟ ذلك الحلم الذي يرتاد قلوب اللاجئين بين وقت وآخر، وكأنه مذنب يعبر أحلامنا في كل دورة أحلام، ليتحد مع مبادئنا التي لا ولن نحيد عنها، بأن حق العودة حق مقدس لا جدال فيه، ولا تنازل عنه.

إدراكا منهم لعظم الجرح، وإيماننا منهم بروعة الحلم، ورغبة بأن نشارك جميعا تلك التفاصيل المتعلقة بعذاباتنا وأحلامنا، كانت جائزة العودة، والعودة هي الجائزة الحق! تزداد قيمتها عاما في إثر عام، لتكون نافذة للحلم، ومتنفسا عن الألم المتراكم بانتظار العودة.

جائزة العودة، أجمل ما فيها أنها تعترف بفلسطينيتك مهما أقامت في جيوب سترتك أو سرورك الجنسية المكتسبة الأخرى، فيكفي أن تكون فلسطينيا لتشارك، فالعودة حلم يقتسم بهجنه فلسطيني الداخل، وفلسطيني الضفة، وفلسطيني غزة، وفلسطيني الشتات، فאלكل يؤمن بهذا الحلم، لذا فالكل يشارك.

قبل عام لفت انتباهي ذلك الإعلان ذو الخلفية السوداء عن جائزة العودة السنوية، فقلبت صفحاته، ووجدته شاملا، يحيط بكل ما يمكن أن تنتجته النفس من إبداع، فالجائزة تشمل القصة القصيرة، والقصة الصحفية المكتوبة، والبوستر والفيلم المصور، والورقة البحثية والتاريخ الشفوي.

وكنت قد شغلت بحال أهلنا في العراق، أولئك الفلسطينيين الذين ظلوا بعيدين عن الصورة، حتى أضيف إلى مأساة لجوئهم لجوء جديد! واعترف لقد أغرتني جائزة العودة بالبحث والقراءة وإعداد ورقة بحثية من المصادر الأساسية حول مستجدات أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وقد اكتشفت لي الكثير من الحقائق عن الواقع الإنساني الأليم الذي يعيشه أهلنا هناك، حقائق ما كان لخلي أن تعرفها لولا مشاركتي في هذه المسابقة، وقد كانت تلك الحقائق وحدها جائزة بالنسبة لي! ولكن أضيف إليها فوزي بالجائزة الأولى في مسابقة الأوراق البحثية، لأحظى بفرصة المشاركة في حفل التكريم، لتذهلني أعداد الحاضرين ونوعية المشاركين، فالفلسطينيون حيثما كانوا مهتمون بهذه الجائزة التي تعكس حلمهم الجماعي الكبير.

لقد أفدت من تجربتي مع جائزة العودة كثيرا، ولا يفوتني التأكيد على أن التنظيم والتوقيت والشفافية في التقييم، كلها أمور تحسب للقائمين على المسابقة، وهي أمور انطلق منها لأدعو كل صاحب موهبة أو اهتمام بتلائمان مع فروع مسابقة العودة للمشاركة بهذه المسابقة السنوية، ويكفي أن نجتمع كل عام على جائزة للعودة، لعل عاما قريبا يجمعنا بالعودة كجائزة !.



معرض البوسترات من فعاليات حفل توزيع جائزة العودة رام الله ٢٠٠٨ (بديل)

الصحفي أنس أبو رحمة (بلعين/رام الله)

الفائز بالمرتبة الأولى في مضمار القصة الصحفية المكتوبة في جائزة العودة للعام ٢٠٠٨

عن العودة ومذيع أم سمير

الجائزة ينظمها مركز بديل، وهي في ستة حقول، افلام وبوستر وقصة الخ.. تحمست للفكرة فكرت: أنا سمعت قصة من أبي، هو سمعها من احدهم اكبر منه سناً، وهذه فرصتي لاسمعها لآلاف الناس الفلسطينيين وغير الفلسطينيين. وبالفعل كتبت القصة بلغتي الخاصة وشاركت في المسابقة، ولحظي وحظ القصة "قصة المذيع" أنها فازت بالمرتبة الأولى في حقل القصة الصحفية المكتوبة، عندها تطمنت أن القصة سيقراها ويسمعها آلاف الناس وبهذا ستكون القصة حامية ولو بشكل صغير للقصة الكبرى قصة الفلسطيني المطرود الى حين.

نعم لقد فازت قصتي وشئ جميل ان يفوز الانسان، لكن فوزي الاكبر كان عملي على كتابة شيء صغير في كتاب الذاكرة الفلسطينية، تلك الذاكرة التي يحاول العدوا دائماً ان يطمسها ويذيبها شيئاً فشيئاً بمشاريع تهويد للثقافة وغسيل للدماغ وما الى ذلك.

القصة والحكاية شيء مهم للبقاء .

الآن وبعد أن تقرأوا سطوري هذه ابحثوا عن رجل او امرأة يحفظ قصة أو قصص عن قصتك الكبرى واسمعوا...

واكتبوا كي تحيا الذاكرة ...

ويعود الوطن...

مرة خبرني أبي قصة خبره إياها شخص كبير في السن. نتحدث القصة عن مذيع ترك مفتوحاً في عكا ذات يوم بعد دخول الصهاينة إليها عام ٤٨، فخرج الناس مذعورين من البلد، وبينهم - الناس الخارجين- كانت ام سمير، المرأة التي نسيت المذيع مفتوحاً، وبينهم كان أيضاً أبو سمير زوج المرأة التي نسيت المذيع مفتوحاً. القصة لها تشعبات وتطورات لن اذكرها هنا. ولكن تلك القصة بقيت في ذاكرتي، مثلها مثل مئات القصص التي تصور تجربة اللجوء الفلسطينية والتهجير من الوطن، بقيت هناك عالقة في الجزء المختص بذاكرة الفلسطيني، متجدية بذلك ما ارادته غولدا مائير وغيرها من الساسة الاسرائيليين: «سيموت الاباء وينسى الابناء». لا يا غولدا! لن ننسى، نحن صغار نعم، أجدادنا ماتوا نعم، فهذا امر حتمي، لكننا لن ننسى لان الكبار خبرونا تلك القصة، قصة الوطن الضائع الى حين، قصة البحر الذي ينتظر ابناءه، والبيارة التي تحن الى فلاحها، قصة المفتاح والمذيع والموال والدلعونا والخيول البيضاء.

أبي خبره القصة شخص كبير وهو بدوره خبرني إياها وأنا سأخبرها لابنائي عندما يأتون الى هذه الدنيا، هذا سر بقاء القصة في أدمغتنا نحن الفلسطينيين، هنا أتحدث عن الحكاية وما تفعله، الحكاية الشعبية التي صنعها الناس وتكلموا عنها وهي الخارجة من قلب الحدث وبلسان صادق بسيط لا يعرف تزييف اللغة ولا تنميقها، القصة هي سر الذاكرة.

احد الأشخاص يقرأ على مسمعي خبراً عن جائزة تختص بالذاكرة الفلسطينية وتجربة اللجوء وحتمية العودة،

القصة الصحفية الفائزة بالمرتبة الأولى في جائزة العودة للقصص الصحفية المكتوبة للعام ٢٠٠٨

المذيع

بقلم: أنس ابو رحمة*



النزوح في العام ١٩٦٧ (أرشيف الاونروا)

اليوم المنحوس، دخلوا علينا البلد بلمح البصر، كتلوا اللي قدرو يكتلو، واللي هرب هرب، وأنا هربت يا سيدي، أنا وستكو وأبوكو... أنا مخفقتش من الموت، بس اللي خوفني إنهم يعملوا مع ستكو «إشي» قدام عيني... آه... آه... شو بدي احكيلكو تاحكيلو...

وأبو متعب الذي تعرف ابو سمير عليه في هول النكبة يسكن اليوم بيتاً مجاوراً لبيت «أبو سمير»، وكثيراً ما يزور أحدهما الآخر، يتسلمان، ويناقدشان ما سمعا من اخبار عن اجتماعات هنا وهناك لتسوية الامر، عن ٢٤٢، عن التوطين، وعن أشياء أخرى. وعندما يمل أبو متعب كعادته من كلام «أبو سمير» المكرّر، يُذكره بالمذيع: يا لك من بخيل يا «أبو سمير»! عندها يضحكان، يضحكان بشدة، فيتمتم أبو سمير:

– ساعدو وأطفئه يوما ما، أو أوكل أحفادي بالمهمة... ويضحكان، يضحكان بشدة، بأفواه سقطت أسنانها.

* أنس أبو رحمة هو كاتب شاب من بلعين- رام الله، طالب سنة ثانية في جامعة بير زيت

معدودات:

– غربة أيام ليست غربة يا أم سمير، تفاعلي بالخير يا زوجتي، سيدخل العرب قريباً، ونعود إلى عكا.

ولو علم أن المسافة ستطول لما تشاجر مع أم سمير لنسيانها المذيع مفتوحاً في أحد الأيام. كان هذا في يوم صيفي من أيام نيسان ١٩٤٨، حيث كان أبو سمير جالسا على أريكة من الخيزران فوق بيته المطل على البحر الابيض المتوسط، يشرب النارجيلة التي أعدتها له أم سمير، ويراقب الصيادين الذين انطلقوا يعملون على مقربة من الشاطئ، يسمع أغاني الموج، ويغني أيضاً للصيادين ولشباكهم وللبحر، لنابليون المهزوم على أسوار مدينته. فأبو سمير بارع في تأليف العتابا والميجانا، وهو زجالّ امتهن الغناء في الأفراح والأعراس والأعياد قبل عام ٤٨ وبعده أيضاً، لكن الأغاني اختلفت.

في اليوم ذاته، الصيفي متوسط الحرارة، وبينما كان أبو سمير يغني فوق بيته مُتَكِّئاً على سرير خيزراني، حيث رائحة «التمباك» تملأ المكان مثلما تملؤه رائحة البحر، في ذات اليوم سُرّق المكان وسُرقت الأمتعة المجاورة على أيدي غُرباء تجمعوا من انحاء الارض لينشئوا على جنة «أبو سمير»، إسرائيل.

ونزل أبو سمير عن السطح، وتُركت النارجيلة فوق، وتُرك البحر، والشاطئ، والموج، والمذيع أيضاً، وكانت الوجهة الى رام الله -وجهة مؤقتة، لكنها طويلة.

في الطريق، لحق أبو سمير بركب من سبقوه من مهجري يافا، وتعرّف على «أبو متعب». وأبو متعب هذا هو يافاوي الأصل، يمتنن الخياطة وحياكة الملابس ويحب الحياة، يحبها بجد. كان متفائلاً طوال الطريق يُطمئن «أبو سمير»:

– لا تخف... سنعود. وأبو سمير يطمئنه:

– هذا ما قلته لزوجتي في بداية الطريق، قبل أن نتعارف.

تحدثاً في أمور كثيرة، كلّ عن عمله وعدد أسرته، وروى كلّ لآخر كيف دخل الغرباء الى مدينته: الأسلوب واحد، تخويف وتلوّيج بهتك العرض واشاعات هنا وهناك، وقتل بسبب وبلا سبب... وتحدث «أبو سمير» بغضب عن زوجته التي نسيت المذيع مفتوحاً، فضحك أبو متعب:

– يا لك من بخيل يا «أبو سمير»، لقد نسيت زوجتي ذهبها في البيت، فماذا أقول أنا؟! وضحكا بحرقه وأسرعاً في المشي مع المشايين، والماشين استغربوا هذا الضحك وهذا التفاؤل الزائد، فهم لم يقرأوا العودة القريبة التي قرأها أبو

لم ينسَ أبو سمير أن يتشاجر مع أم سمير وهما في الطريق من عكا الى رام الله بعدما أخبرته بأنها نسيت المذيع مفتوحاً.

– كيف فاتك هذا؟ كم سيستهلك من الطاقة يا أم سمير؟ كم سنفق دون أن نستفيد؟ يومان سيبقي المذيع مفتوحاً يقصّ أخباره للكرسي الذي على الشرفة. لשתلة الجاردينيا التي زرعتها قبل أسبوع، وللسجادة التركية التي علقت على الحائط، سامحك الله يا زوجتي.

وأكمل:

– سيبقي مفتوحاً ليومين، لحين أن تدخل «جيوش الإنقاذ» لتطرد «جيوش الغزاة» وتُسوى المعادلة. لكن المعادلة لم تسر كما رسمها أبو سمير، والمذيع الذي غضب لنسيانه مفتوحاً سيبقي مفتوحاً لستين عاماً أخرى مُسمِعاً أخبار من تركوا الدار لشجرة الجاردينيا، للسجادة التي على الحائط، وللكرسي الذي ترك وحيداً على الشرفة.

سيُخبرهم ما حلّ بأهل الدار الذين أصبحوا غرباءً بعد ان كانوا أسياد مكان، وسيُعلن هوية من دخلوا المكان- الزمان الفلسطيني عُنوة، واقتلعوا الفلاحين من بيّارات البُرْتقال في يافا، والتلاميذ من كرايس الحساب في مدارس صفد، والصيادين من شباكهم في بحر عكا الجميلة -لا بأس سنُعلمهم كيف يصطادون الذبّاب في مُخيماتهم الجديدة - يا لك من مُفكر أيها الغريب!

والمذيع الذي نسي مفتوحاً في عكا ستشاركه «مذاييع» أخرى لتروي الحكاية؛ حكاية «أبو سمير» والبرتقال والكراريس والجيوش، سيروون عن تاريخ ما قبل الجريمة حيث هرتسل وصموئيل وبلغفور وعزرائيل يعدون «الطبخة» بصمت، عن الهاغاناه والبلماح يتدربون في الهند ليتعلموا تقنية قتل السعادة، والتواطؤ شبه العالمي لزراع القُرَيْص في حقل البابونج، عن المخططات العربية لطرد من دخلوا، والاقتراب من الشمس ثم الهبوط الى ما تحت الارض.

إنها مُعادلة صعبة يا «أبو سمير» ومثلي ومثلك لن يفهمها بسهولة، أما المعادلة التي رسمتها وانت في الطريق من عكا الى رام الله هرباً من الموت وخوفاً على «شرف» أم سمير فكانت خاطئة، خطأ في التوقيت، وربما في شيء آخر.

لم يخطر في بال «أبو سمير» وهو في الطريق بأن المسافة ستمتد لستين عاماً آخر، المسافة التي ظلّها أيام

القصة الصحفية الفائزة بالمرتبة الثانية في جائزة العودة للقصص الصحفية المكتوبة للعام ٢٠٠٨

سرّ اللون الأزرق

بقلم: عبد الحكيم أبو جاموس*

السيارة الصغيرة التي تغد إلى المدرسة على فترات ويسود المدرسة على فترات أيضا، وجوّم وسكون غير معهودين، وكان على رؤوس التلميذات الطير، والتي يترجّل منها رجال ونسوة حسنو الهدنام، وخاصة النسوة، يختلفن كثيراً عن النساء اللواتي أراهنّ في طريقي للمدرسة، وحتى عن أمي المعلمة، والتي كنت أعتبرها مختلفة بملابسها النظيفة المهندمة، ولكن هؤلاء النسوة يختلفن فهن مكشوفات الرؤوس أكثر مما ينبغي، وثيابهن قصيرة حيث تبرز ركبهنّ، وأحياناً أعلى الركبة، بصورة من يحمل تصريحاً بذلك، وكان ترجلهن من السيارة المخطّطة باللون الأبيض والأزرق، يعطيهن ذلك التصريح.

وجاءت الحقيقة المتأخرة بجلسة نادرة في مساء شتوي مع أبي، الذي هو أصلاً يعمل معلماً في إحدى مدارس الأونروا، ليحدثني وإخوتي عن معنى كلمة «لاجئة». ودار عقلي الصغير الحالم، واصطدم بجدران صلبة أحدثت به شرخاً، أنا لاجئة، وأعتبر دخيلة على هذه المدينة الصغيرة، وزميلتي التي عاملناها بجفاف هي بنت المدينة وصاحبته، وأنا ضيفة أو دخيلة أو متطفلة أو زائرة، أو أيّ مُسمّى آخر عليها، أين هي لأعتذر منها؟! والدفاتر والأقلام ليست هدية بل هي صدقة وهبة ومواساة من العالم الذي شاهد مأساة لجوء جدي وأبي ولم يفعل شيئاً سوى تقديم هذه الصدقة التي لا تكفي للعام الدراسي، والوجبة اليومية المقيّنة هي في نظر العالم الذي يتصدق على لجوئي، وسيلة لتغذيتي والحرص على نموي، لأكبر مع حبة الدواء التي أتّصح لي متأخراً أنها فيتامينات، وأصبح لاجئة كبيرة، كبيرة.. والسيارة الوافدة للمدرسة بحملها الغريب، هم وفود أجنبية تأتي للاطمئنان على حال الجيل الجديد من اللاجئين الفلسطينيين.

ما أصعب الحقائق التي تتكشف متأخراً، والتي تستمر مع الإنسان طوال حياته، كبرت وأصبحت في المرحلة الثانوية. وأنا في السّجل لاجئة، ولكن بدون معونات ولا وجبات، وتخرّجت وتزوّجت وحملت، وصحبتني حماتي إلى عيادة طبيّة مطلية باللون الأزرق، وتحمل الشعار الذي أصبحت أكرهه. وسجّلت ممرضة اسمي واسم زوجي، ووخزتني بحقنة مؤلمة في ذراعي، وهي تؤكّد على حماتي ألا تنسى التّطعيمات القادمة، والمعونات الغذائية التي سوف تتسلّمها خلال فترة الحمل، وللطفل حين يولد، حتى بلوغه العامين، نفس القصة تتكرّر معي ومع أطفالتي.. ابنتي لاجئة، وابني لاجئ، والمعونات التي لا تقدم في المدرسة أصبحت تصل إلى بيتنا رغم ثراء زوجي، والذي لم يحاول أن يرفضها يوماً، وتفرح بها حماتي البخيلة والحريصة على ثروتها وكأنها ستعمر دهرًا. أحمد الله أن أطفالتي لا يتلقون دفاتر ولا أقلاماً ولا وجبة تعيسة في المدرسة، رغم أنهم التحقوا بمدارس الأونروا، ويسألونني في بداية كل عام دراسي: ماذا نقول للمعلم والمعلمة حين يشعرون في تفريغ بياناتنا في السجل الأزرق؟ وأقول وشريط ذكرياتي الذي يمرّ أمام عيني أزرق بدرجات متفاوتة، قل: لاجئ، قولتي: لاجئة.

*عبد الحكيم أبو جاموس هو شاعر وصحفي فلسطيني من مواليد ١٩٦٦ في قرية جوريش قضاء نابلس. حاصل على بكالوريوس لغة عربية من جامعة الخليل، ويشغل منصب مدير دائرة الإعلام التربوي في وزارة التربية والتعليم العالي، ومحرر صحفي في جريدة «الحياة الجديدة». صدر له: «فراشة في سماء راعفة» (مجموعة شعرية، عن مركز أوعاريت الثقافي / رام الله، ٢٠٠١): «زناد الخصر» (مجموعة شعرية، صدرت عن مركز الدراسات الاستراتيجية، رام الله، ٢٠٠٥). وهو حاصل على جائزة دار ناجي نعمان للإبداع في بيروت للعام ٢٠٠٧. جدير بالتنويه أن قصة سرّ اللون الأزرق كتبت على لسان بنت «أنثى».

أو كأنهنّ لا يجدن بديلاً عنه في تلك البيوت، فيملأن معدنّ الضامرة به، أما أنا فأحاول أن أوصل أول ملعقة إلى فمي، فتطفر من عيني دمعاً مخنوقة، لأنّ الرّجل الضّخم ينتهزني بإشارة من يده المغمّسة بالطعام: كلي، كلي.. يريدني أن أنتهي من طبقي بسرعة، فأضع ملعقة في فمي وأحتجزها في أحد أركانها، وأنظر مرّة ثانية بحثاً عن معلّمتي، فأجدها تنظر لي مُشفقة، وتشير لي إشارة، أن أُمّر الطبق إلى التلميذة الجالسة بجواري، والتي أنهت طبقها، وبالفعل أفعل بسرعة خاطفة، فيصبح أمامها طبق مليء لا تصدّق نفسها أنها سوف تبدأ في التهامه من جديد. أمّا أنا فأنهض تاركة خلفي طبق زميلتي الفارغ، ولا ينسى الرجل الضّخم أن يدسّ في كفي حبة الدواء ويحذّرني بسبّابته التي تقطر بقايا طعام: إياك أن ترميها، سوف أعرف وأتّي إليك بالليل وأنت نائمة وأخنقك بيدي، ويعتصر كفه لتقطر المزيد من المرق، وأنسل بدوري بقلب راجف من أمامه، وأنتظم في طابور العودة إلى المدرسة، أحاول عدّة مرّات الاستعانة بزميئة الماء التي أصبحها إلى المدرسة، أن أبتلع الحبة فلا أستطيع، أحاول على باب المبنى بعد أن أقذف من فمي الطعام الذي احتجزته، وأتمضمض للتخلّص من بقاياها، وأعاود المحاولة خوفاً من زيارة الرجل الضّخم الليلية، وأنزوي في ركن بعيد وأحاول، ثمّ لا ألبث أن أقرّر إلقاء الحبة بعيداً، دون أن يراها أحد، وأنا أحدث نفسي: من أين سيعرف أنني لم أبتلعها؟!

الهدية والوجبة الغذائية رافقتاني لسنوات الدراسة في المرحلة الابتدائية، حيث وصلت إلى نهاية المرحلة وبدأت أعرف سرّ اللون الأزرق الذي أحاط بعالمي الصغير، اللون الأزرق الذي يتدرج بدرجات ولكنّه في النهاية أزرق، سواء كان داكناً أو فاتحاً، اللون الأزرق أطبق على شاشة العرض أمام عيني لسنوات، والمريول، لون طلاء المدرسة، والدفاتر، الأقلام، لون طلاء المبنى الذي يُقدّم لنا الوجبة التعيسة، والتي أصبحت أجيد الهروب منها بسهولة، سجّل المعلمة الطويل، الذي تعتبر وجوده تحت إبطها ثروة لو أضاعتها ستفقد وظيفتها،

بطلباتها، ثلاثة دفاتر للغة العربية، دفتران للحساب، ودفتر للعلوم ووو وهي تعدّ وأنا أعدّ، وفي النهاية أكتشف أن الدفاتر التي تسلّمتها بالأمس، والتي جعلتني أثناء مروري بببيت جارتني الصغيرة، لا أنسى أن أخرج لها لسانني، وأبسط أحد كفي وأكوّر الآخر، وأجعله يدور فوق الكف المبسوط على شكل دائرة، وهذه علامة من علامات الكيد النسائي الطفولي الذي لم أستخدمه ثانية، أكتشف أن هذه الدفاتر لن تكفي هذه القائمة، وسوف أزيد عليها دفاتر أخرى يشتريها أبي من المكتبة. وأعزّي نفسي أن هناك بحوزتي دسّنة من أقلام الرصاص وعلبة ألوان. وأكتشف في الحصة الأولى أن الأقلام ذات اللون الأزرق الغامق، هي أقلام للمشاهدة والوضع على المقعد والدسّ في الحقيبة لأنني بمجرد محاولتي بريها بالمبراة، تنكسر تنكسر، وتقصّر وتقصّر حتى يصبح الواحد تلو الآخر عقلة إصبع لا أكثر. وتمرّ الأيام الأولى من المدرسة ويتمّ توزيع بطاقات صغيرة علينا، أعرف أن فائدتها هي التوجّه خلال الفسحة القصيرة بين الحصص إلى مبنى مجاور للمدرسة لتناول وجبة من الطعام، وحبّة دواء ذات لون شفاف، وبداخلها سائل بُنيّ غامق، يترقرق فيها كسمكة في لجة بحر. وهذا الموعد للذهاب إلى المبنى الصغير المطليّ باللون الأزرق، كان بالنسبة لي عقاباً جعلني أكره المدرسة كثيراً، حين ندلف في طابور تصحبنا المعلمة إلى المكان، تهاجم أنفي الصغير رائحة طعام لا تُثير بداخلي إلاّ رغبة في قيء صباحي، وأرى أمامي رجلاً ضخماً متصبّب العرق يقف إلى جوار وعاء ضخم تتصاعد منه هذه الرائحة المقرّزة، ويمسك بمقرّعة ضخمة أيضاً، يحرك بها الطعام، ويرفعها وبها القليل منه، ليسكبّه في أوعية بلاستيكية صغيرة، يبدو من مظهرها أنها تُغسل على عجل، وينادي بإيماءة من رأسه، وزجر لا يرتفع صوته، أن يتقدّم الطابور واحدة واحدة، لناخذ الطبق الصغير وننزوي في ركن من المكان لنأكل ونحن وقوف أو جلوس إلى عدد من الكراسي، لا تكفي الطابور الطويل. كانت زميلاتي الصغيريات يلتهمن أطباقهنّ وكأنهنّ معتادات على هذا الصنف في بيوتهنّ،

من الصعب على نفس الإنسان أن يكتشف أنه كان على خطأ، وهو يعتقد العكس. والأصعب أن يعتقد أنه محظوظ مُميّز وهو على العكس تماماً، وهذا ما حدث معي، عندما أعود بذاكرتي إلى أبعد مدى من الذكريات، وأحاول أن أتذكّر أبعد شيء في سرايبيها التي تراكت فوق بعضها سدين وإياماً، لا أفلح إلا بالوصول إلى سرداب اليوم الأول من المدرسة، وأنا تلميذة في المرحلة الدنيا. كان قلبي يتراقص فرحاً والمعلمة توزّع علينا القُرطاسية والكتب، ونحن جالسات كأصص صغيرة من الفلّ الأبيض، على مقاعدنا الخشبية المُتهالكة، والتي تبرز من حوافها مسامير أو شظايا خشبية رفيعة جداً، تمرّق كمّ المريول المخطّط بالأزرق والأبيض، أو تجرح إصبعاً صغيراً.

كنت أنتظر بلهفة أن يصلني الدّور، وأتسلّم الدفاتر والأقلام والكتب، كُنْتُ أسعدُ كثيراً بالدفاتر، خصوصاً ذات الرائحة المميّزة واللون الأزرق المائل للخضرة، والتي تحمل في أعلاها شعار الأونروا. كان الشعار في نظري رسماً فنياً يزيّن الدفتر لا أكثر، وما أن أتسلّم نصيبي من الدفاتر والأقلام والكتب، حتّى أبدأ بشغفٍ آخر، بانتظار انتهاء اليوم الدراسي الأول، الذي يمرّ في رصد البيانات في سجل المعلمة الذي يحمل نفس الشعار أيضاً. كانت تسال المعلمة كلّ تلميذة بالدّور حسب الترتيب الأبجدي للأسماء: لاجئة أم مواطنة؟ والإجابة طبعاً من الجميع ما عدا تلميذة واحدة: لاجئة. التلميذة الوحيدة كانت تردّ بلهجة تختلف عن لهجاتنا: مواطنة! فتدور رقابنا الصغيرة نحوها في لحظة واحدة، وكأنها تلميذة ضبّط متلبساً في مدرسة بنات، أو كأنها كائنٌ هيط بمريول مُخطّط من السماء، كنّا نشعر نحوها بالفخر والاستعلاء، ولم نكن نعرف الحقيقة المعكوسة، أنّها بنت المدينة، ونحن عليها دُخلاء، العلم هذا جاء متأخراً، بعد سنوات رافقتنا فيه هذه التلميذة من صف إلى صف.

وأعود إلى البيت فرحة وأعرض على أمي حملي الثمين، وأنا أعتقد أن حملي هذا جائزة وهدية سوف تبقى معي طوال العام، ولكن في اليوم التالي تفاجئنا المعلمة



مخيم طولكرم (تصوير أن باك/بديل)

القصة الصحفية الفائزة بالمرتبة الثالثة في جائزة العودة للقصص الصحفية المكتوبة للعام ٢٠٠٨

لم الشمل والنوم على حلم العودة

بقلم: أحمد جابر*

الحاجة فاطمة لم تر ابنتها منذ ١٢ سنة وجميع أشقاء صبيحة لم يروها منذ ١٠ سنوات على الأقل. وغابت صبيحة عن أفراس العائلة وأتراسها، فلم تتمكن من وداع والدها في لحظاته الأخيرة التي أنفقها ينادي باسمها ولم تحضر زفاف شقيقتها وابن شقيقها، كما حرمت من أن يشاركها أهلها فرحتها بزواج بناتها.

وعندما جاء الاتصال الليلي قوبل بالخوف والقلق بسبب توقيته المخيف لعائلة اعتادت سماع أخبار الأحبة الذين يموتون في الوطن دون التمكن من وداعهم، لكن الأمر كان مختلفاً هذه المرة وكعادة الفلسطينيين استقبل الخبر ببكاء طويل اختلط فيه الفرح بعدم التصديق بالأمل أن يلتئم شمل العائلة قريباً بحضور صبيحة وعبد الله وأولادهما لزيارة الأهل قريباً بعد استكمال المعاملات الرسمية لاسترداد "بطاقات الهوية".

الخبر المفرح تطاير من إذنا إلى الزرقاء وإلى عمان حيث تعيش شقيقة صبيحة وخالتها مع عائلتيهما، ومن ثم إلى أربد شمال الأردن حيث تسكن الأخت الصغرى لصبيحة مع زوجها ومن ثم إلى دمشق حيث تعيش الأخت الأخرى نايبة مع زوجها وأولادهما، وأخيراً إلى درعا مكان إقامة السيدة فاطمة شقيقة عبد الله وابنة خالة صبيحة في آن معاً.

عندما رن جرس الهاتف في منزل نايبة في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل كان رد الفعل الطبيعي هو قول "الله يستر"، ولكن من جديد كان البكاء سيد الموقف مختلطاً مرة أخرى بالأمل والتفاؤل والفرح مع التسمر أمام شريط الأخبار على تلفزيون فلسطين وهو ينشر أسماء المحظوظين مرة تلو الأخرى ثم الهروع إلى الانترنت للتأكد من خبر طال انتظاره حتى صار صعب التصديق فعلاً.

أقصى أمنيات الحاجة فاطمة كان رؤية صبيحة وأطفالها الذين كبروا وصاروا شباباً وتزوجوا دون أن تتمكن من المشاركة في أفراحهم. وكانت تردد - هي المحرومة من إمكانية الحصول على تصريح زيارة - إنها مستعدة لدفع كل ما تملك مقابل هذه الزيارة.

الأمنية تحققت لكن باتجاه معاكس فلم الشمل يعني أن الحاجة فاطمة لن تتمكن حتى الآن من معانقة كرم الزيتون الذي تملكه في إذنا ولكنها بالتأكيد ستتمكن من استقبال صبيحة في منزل زوجها الذي فارق الدنيا دون أن تتمكن ابنته من وداعه.

ويبقى مئات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني ينتظرون تحقق الحلم والالتقاء بالأهل، الأبناء والآباء والأمهات ومعانقة أرض الوطن فهل يتحقق يوماً ما حلم شعب كامل بالعودة كما تحقق حلم الحاجة فاطمة سلامة؟

*أحمد مصطفى جابر هو صحفي وباحث فلسطيني في علم النفس الاجتماعي يقيم في سوريا، ومن مواليد عمان عام ١٩٦٩. له عدد من المؤلفات المنشورة منها: «اليهود الشرقيون في إسرائيل-جدل الضحية والجالد» (مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢)؛ «ضد العنف والتمييز: بيان من أجل المرأة» (دار كنعان للدراسات والنشر ومؤسسة عيال، ٢٠٠٥)؛ «اللاجئون الفلسطينيون الشباب (الحاجات-الهوية-المشاركة)» (دار كنعان للدراسات والنشر، ٢٠٠٦).

حيث إن لم شمل العائلات مسألة مدنية صرفة يجب أن تنقل إلى السلطة الفلسطينية لتتولاها بأكملها وعلى إسرائيل أن ترفع يدها عن الموضوع كما نصت اتفاقات أوسلو. وتشير دوائر قانونية مهتمة بالموضوع إلى أنه من أجل لم شمل العائلات في الأراضي المحتلة يجب الاعتراف بأفراد العائلة المصغرة لسكان الأراضي المحتلة وأفراد العائلة الموسعة. والتصنيف في هذا الإطار يجب أن يحدد عن طريق معايير موضوعية موحدة وواضحة تعكس الواقع الاجتماعي لبنية العائلة في الأراضي المحتلة، ويتوجب تنفيذ الإجراءات للم شمل العائلة وترتيب الزيارات العائلية طبقاً لنظم إدارية سليمة تشمل إجراءات معلنة، ردود سريعة على الطلبات، إصدار قرارات حسب معايير واضحة ومعلنة على الملأ، وإعطاء تفسيرات للرد وإتباع إجراءات استئناف في حال رفض الطلبات.

وبالعودة إلى قصة عبد الله أبو زلطة وزوجته صبيحة فإن القصة تعود إلى أكثر من عشرين عاماً عندما أبعد عن وطنه بفعل قرارات الاحتلال الجائرة وجرد من حقه كمواطن في بلده وقريته إذنا / قضاء الخليل التي عاش فيها معظم حياته.

وعاش فترة الإبعاد في الأردن حيث تزوج من ابنة خالته صبيحة وأنجبا أربع بنات وصبيين. وعام ١٩٩٥ عاد إلى الوطن بموجب تصريح زيارة مؤقت ولحقت به زوجته مع أطفاله بعد عام من ذلك بموجب تصاريح أيضاً، ليبقوا هناك منضمين إلى أكثر من مائة ألف فلسطيني اعتبروا مخالفين، واعتبر وجودهم في وطنهم غير شرعي من قبل سلطة الاحتلال.

التواجد غير القانوني هذا وضع العائلة العائدة في حصار فوق الحصار، فعدم وجود "بطاقة الهوية" يعني أن تسجن العائلة في البلدة التي تتبع المنطقة (ج) حسب تقسيمات أوسلو وبالتالي تضيق سبل العيش والحرمان من العمل وأكثر من ذلك الخوف الدائم من الوقوع بيد أحد حواجز الاحتلال ما يعني الإبعاد الفوري.

تمس سياسة تجميد لم الشمل إلى حد كبير بحقوق الإنسان الفلسطيني وتنتهك من ضمن ما تنتهكه حق الفلسطينيين في الزواج وممارسة حياة عائلية، والحرمان من الحق بالعيش حياة عائلية يمس بشكل كبير بالوضع الاجتماعي، الاقتصادي والنفسي للعائلات، هذا المس يتعاظم مع استمرار هذه السياسة.

ويشير مركز بتسليم الإسرائيلي المختص بقضايا حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة إلى أن "هناك خوف خطير من أن سياسة التجميد نابعة عن اعتبارات بعيدة ومرفوضة، هذه السياسة تمنع بشكل تام العودة إلى داخل المناطق الفلسطينية وتشجع سكان الضفة على الهجرة إلى خارج البلاد ليلتئم شملهم مع أبناء عائلاتهم. في نفس الوقت، تسمح إسرائيل بالهجرة غير المراقبة للمستوطنين الإسرائيليين إلى داخل المناطق الفلسطينية". ويؤكد بتسليم أن هذه السياسة: "تشكل تمييزاً عنصرياً يجب اجتثاثه من الجذور، إضافة إلى ذلك، هناك تخوف من أن إسرائيل تستخدم سياسة التجميد كورقة مساومة في وجه السلطة الفلسطينية في مفاوضات مستقبلية محتملة".

وتمتاز سياسة التجميد بالتعسف، حيث إن معظم الالتماسات التي قُدمت إلى محكمة العدل العليا حول هذه القضية لم يتم حسمها قضائياً، بعد تراجع إسرائيل عن رفضها إصدار تصاريح زيارة المناطق الفلسطينية لمقدمي الالتماسات. إن هذه الحقيقة تدل على عدم وجود حاجة أمنية أصلاً لرفضها منح التصريح، ووقت التجميد وطبيعته القسرية تثير الشكوك بأن الهدف هو استخدامه كوسيلة عقاب جماعية ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب مواجهتهم لإسرائيل في إطار الانتفاضة، حيث تشترط إسرائيل وقف الانتفاضة الفلسطينية من أجل تجديد معالجتهم لطلبات لم الشمل، ما يجعل الممارسة الإسرائيلية نوعاً من العقاب الجماعي المحظور قطعاً حسب تعليمات القانون الإنساني الدولي.

لم تصدق الحاجة فاطمة سلامة التي تعيش في الزرقاء شمال الأردن أذنيها وهي تسمع الخبر الذي انتظرته طويلاً.. فحصول ابنتها وزوجها على «لم الشمل» أخيراً بعد انتظار طال أكثر من ١٣ سنة كان حلماً يومياً بعيد المنال، حيث استعادت بموجبه الابنة صبيحة وزوجها عبد الله وبالتالي أبناءهما الستة حقهم في المواطنة، ويستعيدون وضعهم القانوني في الضفة الغربية.

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٩ أيلول ٢٠٠٠، تم تجميد جميع الإجراءات المتعلقة بموضوع لم شمل العائلات. وما زالت السلطة الفلسطينية تستلم طلبات جديدة من المواطنين ولكن سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تتحكم بهذا الملف لا تعالج هذه الطلبات وتستمر بعرقلتها ولا تصادق على الطلبات الموجودة بحوزتها إلا في الحالات الشاذة.

هذه السياسة الإسرائيلية قذفت بعشرات الآلاف من الفلسطينيين سكان الأراضي المحتلة المتزوجين من غير المقيمين فيها إلى وضع لا يحسدون عليه. فطبقاً للسياسة الإسرائيلية يتوجب على الزوجين أن يقدموا طلباً لتوحيد العائلة (طلب لم الشمل) لكي يتمكنوا من العيش في الأراضي المحتلة. وطوال السنوات منحت إسرائيل فقط القليل من التصاريح لتوحيد العائلات ووفقاً لمعايير مجهولة، هذه السياسة الإسرائيلية الظالمة تجبر العائلات على اتخاذ الطريقة الوحيدة للعيش معاً وهي الهجرة من الأراضي المحتلة فيما يشبه الترانسفير الطوعي الذي طالما نُظر له سياسيون وأكاديميون إسرائيليون.

ترفض إسرائيل الاعتراف بحق الفلسطينيين في توحيد عائلاتهم في الأراضي المحتلة، بل وتعتبر المصادقة على طلب توحيد العائلة (لم الشمل) كرمياً منها. وينبع هذا الموقف من اعتبارات سياسية تهدف إلى تغيير المبنى الديموغرافي في الأراضي المحتلة، بواسطة وضع سد أمام قدوم وعودة الأزواج الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة وتشجيع هجرة العائلات الفلسطينية المفرقة إلى دول أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل تحظر زيارات الأقارب للفلسطينيين في المناطق الفلسطينية (كما هو حال الحاجة فاطمة)، وقد قُدم منذ بداية الانتفاضة الثانية أكثر من ١٢٠٠٠ طلب للم شمل العائلات في المناطق الفلسطينية، ورفضت إسرائيل معالجة هذه الطلبات، باستثناء حالات معدودة فقط تمت معالجتها نظراً لتعريفها على أنها "حالات إنسانية خاصة".

وتجميد معالجة هذه الطلبات خلق واقع حياة جديد شديد القساوة لعشرات الآلاف من الفلسطينيين، حيث لا يستطيع الزوجان العيش معاً تحت سقف واحد؛ ويضطر الأولاد أن يكبروا بدون أحد الوالدين، إضافة إلى أن سكان المناطق الفلسطينية الذين لم يتم تعريف مكانتهم يمتنعون من المغادرة إلى الخارج، حتى عندما يحتاجون للعلاج الطبي، خوفاً من منعهم من العودة للبلاد، حيث عشرات الآلاف منهم يسكنون في المناطق الفلسطينية ولا يستطيعون ترتيب مكانتهم وخطر الطرد من البلاد يخيم على رؤوسهم.



(أرشيف الانروا)

برنامج تنمية وتدريب الناشئة في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين

مخيم أجيال العودة الثالث؛ وحدة الوطن والشعب والهوية، وإصرارٌ على العودة

ضمن أشياء أخرى، للتأكيد والإصرار على وحدة الشعب الفلسطيني وتعزيز الانتماء للهوية الوطنية الفلسطينية لدى المشاركين. ويرى السيد حسن فرج، مدير المخيم الصيفي ومنسق برنامج تنمية وتدريب الناشئة في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين، أن البرنامج يأتي ضمن الرؤية الأساسية من رؤى بديل في تنمية وتعزيز ثقافة حق العودة عند المجتمع الفلسطيني وخاصة اللاجئين الفلسطينيين؛ وذلك لأن الجبل الصاعد هو القروة الأساسية التي من الواجب الاهتمام بها على اكبر قدر ممكن واعادها لتحمل الحق الموروث عن الابهاء والأجداد في الحفاظ والتمسك بالعودة. وحول المخيم قال السيد فرج انه يضم ما بين ٣٠٠-٣٥٠ مشارك/ة من مختلف مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين ومناطق فلسطين المحتلة عام ٤٨. أما حول برنامج المخيم الصيفي المطبق فانه يهدف إلى تعزيز وتوعية المشاركين في ثلاث محاور رئيسية: المحور الأول ويتمثل في اصول السلوك والذي يهدف الى تنمية وإكساب الشباب أدبيات السلوك السوي و كيفية التصرف مع الآخرين وذلك بالتركيز على أصول وحسن المعاملة، والصدق والأمانة، والمحافظة على النظافة الشخصية والعامة وغيرها من المسلكيات اللازمة لبناء شخصية القيادي المستقبلي. المحور الثاني: ويتمثل في نشر وممارسة ثقافة العودة وذلك بالتركيز على حقوق اللاجئين الفلسطينيين وهي صلب عنوان برنامج تنمية الناشئة؛ حيث يناقش المشاركون في لقاءاتهم أهمية وكيفية الحفاظ على حق العودة وما يتصل به من أمور وتداعيات حالية على الساحة. المحور الثالث ويتركز حول حملة مقاطعة إسرائيل كأداة نضالية فعالة يمكن الاعتماد عليها في نضالنا ضد المستعمر اذا ما تم تجسيدها في الممارسة اليومية للأفراد والمجتمع الفلسطيني.

لقد كانت مساهمات المشاركين/ات مميزة في جلسات النقاش والحوار، فبعد انتهاء كل جلسة كان المشاركون/ات يخرجون باقتراحات وتوصيات تعبر عن رؤيتهم في كيفية تفعيل وتدعيم هذه المحاور على المستوى الرسمي والشعبي.

تضمن البرنامج أيضا جوانب ترفيهية مختلفة من مسابقات تنقيفية (س،ج) و زيارات خارجية لمخيمات اللاجئين في بيت لحم مخيم عايدة ومخيم الدهيشة ومخيم العزة، بالإضافة إلى زيارة كنيسة المهدي. وفي حديث مع السيد فارس الأطرش، احد المتطوعين الإداريين بالمخيم الصيفي قال: على الصعيد الترفيهي عملت إدارة المخيم هذا العام على تنظيم مسابقة ألعاب منافسة (تيلي ماتش) الهدف منها تعليم المشتركين السرعة، التركيز، والتحلي بالصبر؛ حيث حظيت المسابقة باهتمام عال من المتسابقين الذين كان يجري اختيارهم من المجموعات التي تم تشكيلها في المخيم لا على أساس المنطقة بل لغايات تحقيق التواصل بين أبناء الوطن الواحد، الأمر الذي عزز المنافسة البناءة وحسن الحضور على التشجيع. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك العديد من الفقرات الترفيهية الأخرى التي نظمت في المخيم.

أما على الصعيد الفني، فقد ساهم المخيم الصيفي في الكشف عن العديد من المواهب والإبداعات الموجودة لدى المشتركين، حيث قدموا العديد من الفقرات الفنية شملت الدبكة الشعبية الفلسطينية، والأغاني الوطنية الملزمة، بالإضافة إلى عروض من المسرح مثلت واقع الحياة الفلسطينية تحت الاحتلال. ولعل انتاج مسرحية قصيرة خلال ايام المخيم كان من الاعمال التي تستحق كل التقدير، حيث تم عرضها في حفل الاختتام وقد لقيت تشجيعا مميزا خصوصا وانها طرقت حال الفلسطينيين وقضيتهم. وعلى الصعيد ذاته نظمت إدارة المخيم برنامج فني بالتعاون مع الفنان الفلسطيني يوسف كتلو الذي قام بتدريب المشتركين على الرسم، وتم الخروج بمجموعة من اللوحات الفنية القيمة من عمل المشتركين.



(المصدر مركز بديل)

للأطفال المشاركين عاد السيد غطاشة ليشدد على أهمية دورهم في ممارسة ثقافة العودة من خلال توعية أقرانهم بحق العودة وضرورة التمسك به والدفاع عنه في المستقبل أينما تواجدوا وفي جميع المواقع وشتى ميادين الحياة. وقد بين السيد غطاشة أن عدم تمكن أطفالنا في الشتات وغزة المحاصرة من المشاركة في المخيم هذا العام بسبب الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته لن يحول دون مواصلة بديل العمل في السنوات القادمة على إشراكهم لان ذلك يعتبر من صميم رسالة بديل أي تكريس وحدة الشعب الفلسطيني وقضيته في كل مواقع في فلسطين التاريخية والمنافي. وفي نهاية كلمته شكر جميع المخططيين والمشرفين على المخيم و المؤسسات والجهات الداعمة لإقامة هذا المخيم وتنمى للمشاركين إقامة ممتازة يتحقق من خلالها أهداف المخيم المرجوة.

المشرفون على المخيم يتحدثون حول المخيم وأهدافه
مخيم أجيال العودة الثالث هو برنامج يأتي، من



(المصدر مركز بديل)

بمرور ستين عاماً على النكبة الفلسطينية يجدد بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين وللمرة الثالثة على التوالي مخيمه الصيفي تحت عنوان: «مخيم أجيال العودة الثالث». يعتبر مخيم أجيال العودة جزءاً من برنامج تنمية وتدريب الناشئة في مجال حقوق اللاجئين الذي أطلقه بديل قبل نحو ثلاث سنوات. وقد تم، على اثر لقاء عقده بديل ضم المؤسسات والمراكز الفاعلة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين من مختلف المناطق الفلسطينية والشتات أيضاً، تجديد وضم مؤسسات جدد للبرنامج لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. هذا ويضم البرنامج لهذا العام المؤسسات التالية: مركز ثقافة الطفل / مخيم الفوار، مركز لاجئ/ مخيم عايدة، مركز أطفال الدوحة / الدوحة، مركز يافا الثقافي / مخيم بلاطة، مركز الشباب الاجتماعي / مخيم عقبة جبر، مركز الشباب الاجتماعي / مخيم الفارعة، مركز الشباب الاجتماعي / مخيم الجلزون، مركز الشباب الاجتماعي / مخيم نور شمس، مركز الطفل الفلسطيني / مخيم شعفاط، جمعية كي لا ننسى/ مخيم جنين، جمعية منتدى النصيرات/ مخيم النصيرات، جمعية المهجرين/ الناصرة، مجموعة عائدون/ سوريا وقد قام بديل بتقديم الخطة المنهجية السنوي تطبقها للعامي القادمين.

فعلى المستوى النظري، تم اعتماد ما عمل به خلال العام الماضي حيث تم تقسيم البرنامج إلى أربعة فصول متسلسلة ومتراصة هي: الفصل الأول: فلسطين واللجوء؛ خلفية تاريخية، الفصل الثاني: الأوضاع الحالية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، الفصل الثالث: اللاجئين والمهجرون الفلسطينيون؛ الحقوق والحلول، الفصل الرابع: كيف نحمي حقوقنا؟

أما على المستوى التطبيقي، فقد وضع بديل مع المؤسسات المشاركة برنامجاً عملياً ينقسم إلى جزئين: الأول يتمثل في الأنشطة العامة والمركزية، وهي الأنشطة الموحدة التي تشارك فيها كل المؤسسات الشريكة، والثاني يتمثل في الأنشطة والمبادرات المحلية التي تطبقها كل مؤسسة منفردة بالاستناد الى قدراتها وإبداعات الأطفال المشاركين. ويولي بديل أهمية خاصة للجانب التطبيقي من البرنامج وذلك عبر تطبيق أنشطة وفعاليات تعزز ثقافة العودة والتمسك بالحقوق لدى الأجيال الناشئة. ضمن هذا السياق جاءت المشاركة في فعالية المسيرة المركزية لإحياء الذكرى الستين للنكبة الفلسطينية في رام الله مميزة باعتبارها ابرز الأنشطة المركزية العامة؛ حيث لم يكتف الأطفال المشاركون في البرنامج والذين يبلغ عددهم ٣٠٠ مشاركا/ة بمجرد المشاركة، بل قاموا بدعوة أقرانهم وذويهم لمشاركتهم في إحياء الذكرى مما أعاد مشهد الحضور الجماهيري الواسع الى الشارع الفلسطيني والذي تجسد في حجم المشاركة بالمسيرة بأعداد غفيرة ملأت شوارع وأزقة رام الله. وإلى جانب ذلك، لعب الأطفال المشاركون دوراً فاعلاً في المسيرة حيث جالوا المدينة رافعين يافطات تؤكد على حقهم بالعودة الى الديار الأصلية، وترفض التفريط به، وتجدد عهد النضال حتى تحقيقه، وتدعو كل الأطراف إلى التيقن من أن تطبيق القرارين (١٩٤) و (٢٣٧) هو الطريق الوحيد المؤدي إلى السلام العادل والدائم.

المخيم الصيفي هو احد الأنشطة المركزية العامة المقررة ضمن برنامج تنمية الناشئة، حيث يعقده بديل تحت اسم أجيال العودة. وعلى الرغم من تأخر بديل في تنظيم المخيم لهذا العام بسبب التزامه ببرنامج فعاليات الذكرى الستين للنكبة؛ إلا أن بديل أصر على عقد مخيم أجيال العودة الثالث كما في السنوات السابقة. وقد اشرف عليه ما يقارب مئة متطوع قام بديل بتنسيق جهودهم للإشراف على المخيم وإدارته لمدة خمسة أيام متتالية بالفترة الواقعة ما بين ١٠-١٤ آب ٢٠٠٨، حيث تجمع المشاركون بالبرنامج من مختلف المواقع والتجمعات الفلسطينية بمنتجع الزيتونة السياحي.

لمجلس إدارة مركز بديل كلمة...

وفي حفل الافتتاح للمخيم الصيفي قدم السيد عفيف



مقتطفات من أحاديث أجريت مع الناشئة

ماذا يعني لكم هذا برنامج الناشئة؟

شهد أبو عيشة نادي الطفل الفلسطيني / مخيم شعفاط:

هذا البرنامج بوعي فينا وبزرع فينا انو هذا البلد بلدنا محتل من قبل الإسرائيليين، هم قتلوا كثير من الفلسطينيين إخواننا وأجدادنا، وهم بدهم كمان يزرعوا فينا وفي أولادنا الياس من إمكانية التحرر والعودة، بس هذا ايش مش ممكن، إحنا راح نضل مستمرين في المسيرة ما راح نتنازل عن بلدنا وحقنا بالعودة مهما بصير.

عبدالله عيسى الدويك / أريحا مخيم عقبة جبر، البلد الأصلي صرفند العمار:

بدي أضيف على كلام شهد انو حق العودة حق مقدس وقانوني مقدس لانه مثله مثل ارض فلسطين مهبط معظم الديانات السماوية والأنبياء والرسل وما في معنى للسلام بدونه، وقانوني لانه كل القوانين السماوية والبشرية في كل الدنيا بتنص عليه.

ما الجديد الذي تعلمتموه في المخيم وستنقلونه إلى غيركم؟

شهد: تعلمنا انو بلدنا فلسطين لا تنازل عنها... وتعرفنا على بعضنا التعارف كثير حلو انو نتعرف على اخوتنا الفلسطينيين... وراح احكي لاهلي وصحابي كيف احنا تعرفنا على القرى المهجرة اللي احنا ما كنا نعرفها راح احكيلهم ما يتخلوا عن حقهم...

عبدالله: وكمان يتعلموا ما يخافوا لانوه الخوف ما بيرجع الحق لأصحابه....

ماذا استضدتم من التعرف إلى لاجئين وفلسطينيين آخرين من مناطق أخرى؟

شهد: تعلمنا انو الكل مؤمن انه بلدنا فلسطين ولا تنازل عنها... وتعرفنا على بعضنا التعارف كثير حلو انو نتعرف على اخوتنا الفلسطينيين... وراح احكي لاهلي وصحابي كيف احنا تعرفنا على القرى المهجرة اللي احنا ما كنا نعرفها راح احكيلهم ما يتخلوا عن حقهم... ويتعلموا ما يخافوا لان المطالبة قائمة ان لم يكن هناك مطالب؛ حيث إن نقل الرسالة من جيل إلى جيل هي أمانة في عنق من حملها ليوصلها إلى الجيل الذي يليه.

إن تسارع الأحداث في مجتمعنا الحاضر من نظام العولمة إلى الاستقواء على الضعفاء والشعوب وضعنا أمام مسؤوليات كبيرة وخطيرة فلم يعد نقل المفتاح من جيل إلى جيل وحده الكفيل بالحفاظ على حقنا بل أن المطالبة به بما اتيح لنا من وسائل ضرورة وواجب. وأوصى السيد نيقولا المشاركين/ات بالاهتمام بالطرق الحديثة والتكنولوجيا للوصول إلى أنحاء المعمورة لشرح قضيتنا العادلة.

وأضاف السيد خميس قائلًا إن هذا العمل لهو خير مدرسة ومكان لتوعية هذه الأجيال التي ستحمل الرسالة في المستقبل واليكم أنتم أيها الجيل القادم، جيل العودة، كونوا على مستوى جيد من الوعي واستفيدوا من كل ما تشاهدون وتسمعون و معا وسويا للوصول إلى الأمل المنشود بالعودة وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

أهمية المخيم الصيفي لا تقل شأنًا لدى فلسطيني ٤٨، حيث قالت المرشدة عن جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين- الناصرة «رمح مفيد» نحن بأمس الحاجة للتواصل والاتصال مع إخواننا في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ليعلموا أن الجرح واحد والاحتلال واحد وأن تغيرت الصور في بعض الأحيان. ان مخيم أجيال العودة يشكل فرصة ممتازة لتفاعل الأطفال فيما بينهم وبكسبهم تجارب وخبرات يتبادلونها مع غيرهم. وأضافت مفيد أن اثر المخيم الصيفي على المشاركين من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ٤٨ كان مميزًا؛ حيث توضحت لهم حقيقة المعاناة التي يعيشها إخوانهم في المخيمات الفلسطينية من حصار ومداهمات واعتقالات مستمرة. ومن ناحية أخرى قالت مفيد: إن مخيم أجيال العودة الثالث عزز الثقة بالهوية الفلسطينية لدى المشاركين القادمين من مناطق ٤٨ وهذا بحد ذاته ترسيخ لحقيقة وحدة الشعب الفلسطيني وقضيته. ان ترسيخ هذا المفهوم بشكل لبنة أساسية تبنى عليها سمات القياديين والمدافعين عن حقوقهم الشرعية.

اهتمام رسمي وشعبي بهذه النشاطات

كثير من المسؤولين الفلسطينيين من مختلف التيارات والمواقع الرسمية وغير الرسمية يقدرون عاليا المخيم الصيفي. وقد عبر عن هذا السيد نقولا خميس، عضو مجلس بلدية بيت جالا، إذ رحب باسم بلدية بيت جالا بالمشاركين وشدد على العلاقة الطيبة التي تربط أهالي المدينة من مسلمين ومسيحيين متأخين في وجه الاحتلال وممارساته المستمرة طوال الستين عامًا. وقال السيد خميس إننا نستذكر معا في هذه الأيام مرور ستين عاما على التكبة التي حلت بشعبنا والتي عاشها شعبنا في العراء أو في المخيمات والتي لم تنسه حقه في العودة وبقائه. ورغم آلامه وهمومه الكثيرة لا زال شعبنا يحتفظ بذلك المفتاح الذي يرمز إلى المنزل المقام على تلك الأراضي المقدسة التي سلبتها العصابات الصهيونية القادمة من كافة أنحاء المعمورة لتقيم دولتها على أراضيها. إن بقاء هذا الحق حيا يعود إلى المقولة التي تقول لا يضع حق ورائه مطالب ولن تبقى هذه المطالبة قائمة ان لم يكن هناك مطالب؛ حيث إن نقل الرسالة من جيل إلى جيل هي أمانة في عنق من حملها ليوصلها إلى الجيل الذي يليه.

إن تسارع الأحداث في مجتمعنا الحاضر من نظام العولمة إلى الاستقواء على الضعفاء والشعوب وضعنا أمام مسؤوليات كبيرة وخطيرة فلم يعد نقل المفتاح من جيل إلى جيل وحده الكفيل بالحفاظ على حقنا بل أن المطالبة به بما اتيح لنا من وسائل ضرورة وواجب. وأوصى السيد نيقولا المشاركين/ات بالاهتمام بالطرق الحديثة والتكنولوجيا للوصول إلى أنحاء المعمورة لشرح قضيتنا العادلة.

شاركت من دافعي السياسي وبادري الوطني اللي دفعني اشارك فيه وتعلمت انه ما في فرق بين مواطنة واللاجئ في القضية الفلسطينية... فش فرق بينهم يعني انو اللي صار في اللاجئيين ممكن يصير في المواطنين في اي لحظة وانه قضية اللاجئيين هي نفسها قضية فلسطين...

ماهي رسالتكم للآخرين؟

عاهد الدرباشي:

انو اي طفل فلسطيني لازم يشارك في هذا البرنامج حتى يتعرف على الأشياء اللي لازم يتعلمها واللي ما قدر يتعلمها من شخص ثاني او في مراكز ومؤسسات ثانية...

غدير عيسى:

انا بقدم شكري لمؤسسة بديل لانها ساهمت وخلتنا نتعرف على الناس ونوخذ اشياء احنا لازم نتعلمها بوجه الرسالة مش بس للآهالي اللي بشاركونا او بتابعونا... بوجه الرسالة لكل العالم اللي انو إحنا أطفال فلسطين من حقنا نعيش مثل باقي أطفال العالم يعني إحنا عن جد محتاجين دعم لقضيتنا بمساندة إخواننا العرب وغير العرب.

معلومات، في شب معا مفتاح دار جدو القديمة حكالنا عنها كيف جدوا اتهجر وضل المفتاح معو على أمل انهم يطلعوا فترة أسبوع او عشر أيام وتنتهي فترة الاحتلال ويرجعوا على دورهم لكن لحد الآن الأمل قوي والمسيرة ماشية...

لماذا شاركنم في برنامج تنمية الناشئة؟

عاهد الدرباشي من مؤسسة مركز ثقافة الطفل الفلسطيني / مخيم الفوار:

لانو بجمع اطفال الضفة الغربية والداخل اللي احنا بنحب نتعرف عليهم واللي هم مشتتين، وكمان بنوخذ فكرة عن بلادنا الاصلية اللي ما قدرنا نزورها ونتعرف عليها اكثر

غدير عيسى من مركز ثقافة الطفل الفلسطيني / مخيم الفوار:

اول اشي شاركت انا في هذا البرنامج من دافع وطني ودافع سياسي لانو احنا بحاجة جيلنا الناشئ بحاجة لانوا يفهم القضية الفلسطينية ومبديتها ومحاورها... انا مش لاجئة يعني انا مواطنة لأول مرة بشارك والكل استغرب إنني أنا مواطنة ومشاركة في هذا البرنامج



(المصدر مركز بديل)

تتمات

تتمة: محمود درويش؛ خافية

الشعراء داخلون في مخاطرة لا ضمانات على الاستمرارية، ولا ضمانات للنجاح، وأنا أتحدث عن نفسي فأقول إنني في كل مرة أكتب فيها قصيدة، أذهب للكتابة كأنني اتعلم كتابة الشعر لأول مرة، وفي كل مرة اعتبر نفسي أنني أكتب القصة الأخيرة، إذن هناك دائماً توتر وقلق وصراع مع المجهول، ومع طاقة غير مسيطر عليها، إذن هناك مغامرة دائمة، وخوف دائم من الشعر وعليه..“ (محمود درويش، مقابلة مع الفضائية اللبنانية LBC).

ما تقدم يحيل إلى رؤية وفلسفة محمود درويش للعلاقة التي تربط الشعر أو أي شكل من أشكال الإبداع بالتحديات التي تواجه أي شعب، ويزداد التحدي ويصبح أكثر تعقيداً في الحالة الفلسطينية حيث المأساة المتواصلة والاقتلاع والإلغاء والاحتلال الذي يحاول الاستيلاء على المكان والتاريخ والذاكرة، في غمرة هذا الصراع الطاحن والدامي ولدت تجربة محمود الشعرية في قلب المواجهة والخيارات المحدودة للغاية، إذ أن الصراع بأبعاده المختلفة لا يترك للمبدع الفلسطيني أي هامش للمناورة. لقد شكل هذا الواقع التحدي الأبرز أمام المثقف الفلسطيني، الأمر الذي انعكس في السؤال التالي: كيف يستطيع المبدع أن يحافظ على معايير الإبداع الأدبي ويتفاعل مع جماليات الإبداع وتطوير أدواته وفي ذات الوقت أن يحافظ على انتمائه لشعبه وقضيته ؟

أخطر معضلة واجهها المبدع الفلسطيني تمثلت في محاولة تحويله إلى مجرد أداة سياسية مباشرة، أي تحويل الشاعر إلى مجرد كاتب شعارات، المشكلة ليست حول أهمية الشعر كفعل شعبي مقاوم، المشكلة تكمن في الهبوط بالشعر إلى هذا المستوى بينما المطلوب من الشعر أن يرتقي بقدرته في التعبير عن روح وتجربة ومقاومة الشعب وهوموه وآلامه

تتمة: مقتطفات من التقرير

من أمسية افتتاح المؤتمر (ولكننا للأسف أخفقنا في عرضها لأسباب تقنية.

الفلسطينيون في مناطق ١٩٤٨

طيلة فترة مديدة كان الفلسطينيون الذين وقعوا تحت الحكم الإسرائيلي عام ٤٨/ مجتمعاً محطماً، يلحق جراح نكبة٤٨، التي اشتملت على كثير من المجازر والتطهير العرقي لفلسطين بطرد غالبية سكانها. وقد حاول البعض السعي في نضال لأجل المساواة ضمن السياق الإسرائيلي بعيداً عن رؤية فلسطينية وطنية، ولكن سعيهم كان دائماً يُحبط بفعل العنصرية الصهيونية المنهجية التي تعرف هدف الدولة على أنه خدمة «الأمة اليهودية العالمية».

وفي تسعينيات القرن الماضي، حاول بعضهم وضع رؤية يعيد فيها تعريف إسرائيل كدولة لجميع مواطنيها. لقد شكل مؤتمر حيفا فرصة لوضع منظور تاريخي تمّ من خلاله فحص جميع تلك المساعي الفاشلة لإصلاح النظام العنصري، ومن ثم طرح حل لمن يعانون الأبارتهايد الإسرائيلي، في سياق رؤية شاملة للقضية الفلسطينية.

لقد كان واضحاً، بالنظر إلى قائمة المشاركين، أن موضوع الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين ليس حكرًا على أبناء البلد التي دعت دائماً إلى هذا الحل؛ وأنه ليس حكرًا على دوائر راديكالية في فلك أبناء البلد. سلمان ناطور وهشام نفاع من الجبهة، كما د. محمود محارب ويعيل لمر من التجمع هم جزء من مجموعة من الشخصيات المعروفة الداعية إلى حل الدولة الواحدة. ولكن أيضاً كلمتي أمين عام الجبهة وأمين عام حزب التجمع في أمسية افتتاح

تتمة: استراتيجيات تنفيذية

السائد لهذه الثقافة، نحن هنا أيضاً“.

حق العودة هو حق إنساني معترف به ومكفول، وسوف يتحقق تنفيذه ان أجلا ام عاجلا. وفي ورقة مشتركة تمت كتابتها من قبل ”نورما مشيح“ والمدير التنفيذي لـخروت ”ايتان برونشتاين“، وتم توزيعها في المؤتمر. جاء أن حق العودة سوف يعني عدم تكامل التفوق اليهودي الصهيوني مع الأغلبية السكانية اليهودية، وسينبت مكانها نظام سياسي جديد“. ومع ذلك؛ لاحظ برونشتاين ومشيح بأن:

وأحلامه بأرقى شكل ومضمون أدبي.

بهذا المعنى تمكن محمود درويش من تخطي قيود السياسة المباشرة واستطاع التعبير عن التجربة الفلسطينية بأعلى درجات الجمال الفني، لقد كشفت أشعار محمود تلك الجوانب العميقة في الإنسان والمأساة البطولة الفلسطينية وحول كل ذلك بأشعاره إلى قيم إنسانية عالمية، ولهذا فإن كل فلسطيني مهما كان مستوى وعيه أو تعليمه أو دوره كان يجد نفسه في شعر محمود درويش، لقد ساعد شعر محمود درويش الإنسان الفلسطيني العادي المعذب والمقاوم على أن يكتشف بطولته الخاصة، جماله الخاص، ومن هنا ندرك عمق الوعي وأهمية الدور الثقافي الذي لعبته وستلعبه أعمال درويش في تكوين المشهد الثقافي الفلسطيني المقاوم للظلم والقهر، وهذا بالضبط ما يلمسه أي إنسان مقهور على وجه الأرض وهو يقرأ أعمال هذا الشاعر الإنساني الكبير الذي كشف البعد الإنساني والأخلاقي لمأساة ومقاومة الشعب الفلسطيني؛ بحيث بات كل مناضل من أجل الحرية والعدالة يجد نفسه في صلب هذه التجربة:

”... لم يعد أي شئ شخصيا من فرط ما يحيل إلى العام، ولم يعد أي شئ عاما من فرط ما يسمى بشخصي“.

في سياق هذا الجدل العالي المستوى في وعي وتجربة محمود درويش، تشتبك العلاقات والمفاهيم ولهذا نراه يبدي خوفه الدائم:

”.. أخاف من شعري أنه قد يغريني بالعثور على تعويض عما هو خارج الشعر، وقد يؤسس لي عالمي المتخيل الذي تمكنت من بنائه وفقا لقائمه متطلباتي ورغباتي وحرיתי، وبالتالي قد يصبح البحث عن الشعر ذا نزعة غير إنسانية أحيانا بمعنى أن هناك شعر ضميري، كيف نحول هذا الضمير إلى جماليات، هذا سؤال أخلاقي مطروح أمام كل شاعر“.(قناة LBC).

المؤتمر كشفنا أن هنالك صراعاً داخلياً أنتج ميلاً واضحاً نحو البحث والتفكير بشأن رؤية الدولة الواحدة. وليس ضرباً من الخيال الاستنتاج بأن هنالك غالبية فلسطينية في مناطق٤٨ تفضل الدولة الديمقراطية العلمانية، ويبقى التحفظ الرئيس فقط تجاه مدى قابلية هذا الشعار لأن يُطرح عملياً في المرحلة الراهنة. ولكن من جهة ثانية يتبدد ما تبقى من وهم حول إمكان حل القضية الفلسطينية طالما بقيت الولايات المتحدة وإسرائيل تتحكمان بقوانين اللعب.

إن الحضور المكثف للفلسطينيين الناشطين في منظمات المجتمع المدني، في مؤتمر حيفا، هو شاهد آخر على نضج المجتمع في مواجهته لواقع الأبارتهايد الإسرائيلي الأليم. فبينما هنالك شريحة بأكملها قد كرسّت حياتها لأجل الاهتمام بالاحتياجات اليومية للناس – من تعليم وصحة وحقوق عمال وحقوق نساء وتنمية اقتصادية واجتماعية وشؤون ثقافية وغير ذلك – فإنه لا أحد تقريباً يتوقع حلولاً لمثل هذه المسائل خارج إطار التغيير السياسي. نحن لم نتوقع من المنظمات غير الحكومية المحلية موقفاً سياسياً قاطعاً، وقد عرض جميع المشاركين رؤاهم الخاصة على مسؤوليتهم. أمير مخول من اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية – كان في اللجنة المبادرة منذ انطلاقتها، وكثير من الشخصيات البارزة في منظمات المجتمع المدني الفاعلة في شتى المجالات قد شاركت في المؤتمر.

المشاركة اليهودية

العدد ليس هو المقياس الوحيد، ونحن لم نعالج بعد نماذج التسجيل للمؤتمر، ولكن مشاركة الناشطين اليهود في المؤتمر كانت واضحة كل الوضوح. وقد جاءوا من

نجح محمود درويش في مواجهة هذا السؤال أو التحدي الهائل، أن لا يستعيز عن الواقع الفعلي بواقع افتراضي، ولهذا نجده في كل أعماله يحاور الواقع يعود إليه، بل إن البنية الاجتماعية في شعره تكاد لا تخرج من دائرة ما يشغل الوعي الفلسطيني العام، فلا يكاد يطير ملحقاً حتى يعود ليحط على أغصان الشجرة الفلسطينية بكل ما لها وما عليها ولكن في إطار الانضباط لمعايير الارتقاء والتجريب الإبداعي الذي يحاول دائماً أن يكشف في ذات الشيء وذات الواقع نقيضه وجماله، فكلنا يعرف زهر اللوز، ولكننا حتما سنراه بصورة جديدة بعد عبارة ”زهر اللوز أو أبعد“ واعتقد أن آلاف القصائد كتبت عن العلاقة مع الأم، ولكن كم سنحس بالإبهار والرهافة والحزن ونحن نقرأ:

”والتفتوا إلى أُمي لتشهد أنني هو...“

فاستعدت للغناء على طريققتها:

أنا الأم التي ولدتها،

لكن الريح هي التي ربته.

قلت لأخري: لا تعتذر إلا لأُمك!“

بهذا المعنى العميق نجد دائماً خافية محمود درويش التي تغذيه بكل ما هو جميل في واقع يحتمد بالصراعات. هكذا استطاع هذا الشاعر الكبير أن يساهم في إعادة صياغة وعينا لذاتنا وفهمنا لأبعاد واقعنا، بما في ذلك وعينا للعلاقة التي تربط ثقافة المنفى بثقافة العودة، جدل المنفى الداخلي مع المنفى الخارجي، الأمر الذي يؤسس لوعي يفعل ويتحرك باتجاه المستقبل الجميل:

”كنت أدرك أن انسلاخ الأسطورة عن الواقع ما زال في حاجة إلى مزيد من الماضي، وأن تحرر الواقع من الأسطورة

مختلف مجالات النشاط، فكان منهم الأسرى السياسيون المحررون، وناشطو مختلف تيارات اليسار التقليدي، ونساء، ويهود شرقيون) عرب يهود)، وفوضيون، ومناهضو الحرب، وأكاديميون، وناشطون متدينون لأجل السلام، وديمقراطيون، وكوزموبوليتيون، وكثيرون كثيرون آخرون... ولكن الجزء الأكثر أهمية لم يكن مجرد حضورهم وإنما كيفية هذا الحضور. فقد كان المشاركون اليهود جزءاً لا يتجزأ من المؤتمر ككل، بدلاً من أن يكونوا قطاعاً منفصلاً يحاول التفاوض أو الوصول إلى تسوية مع جانب فلسطيني. لقد كانوا جزءاً من وحدة تشاركية تحاول البحث في تصورات لمستقبل مشترك وفي سبل تحقيقها..

البيان الختامي

وصلنا الجلسة الختامية للمؤتمر متعبين وقد تجاوزنا الوقت المخصص، ولكن كان واضحاً أننا غرسنا في المؤتمر بذوراً هي من الكثرة ومن الأهمية بحيث لم يكن ممكناً حتى محاولة تلخيصها في ساعة واحدة من النقاش في الجلسة الختامية. وعلى ذلك فقد قررت اللجنة المبادرة أن تعرض على الحاضرين مسودة طرح تمت الموافقة عليه في عملية حوار مطولة سابقة، وقد دعيت هذه المسودة بـ«وثيقة يافا» نسبة إلى المدينة التي جرت فيها نقاشات اللجنة المبادرة للطرح المشترك، في الأشهر الأولى من السنة.

وثيقة يافا

إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية في كامل فلسطين هي الحل المنشود الذي يحقق العدالة وينهي الصراع على أرض فلسطين، وذلك لأنها:

١ – تحفظ وحدة الشعب الفلسطيني وارتباطه

أفريقيا، والتي ربما كانت المحاولة الأولى للتمييز(كعمل ذهني) من خلال تحميل المسؤولية والمعاقبة على التسبب في الظلم“.

وقد استنتج برونشتاين ومشيح بأنه: ”فقط عندما يصل اليهود إلى رؤية الفلسطينيين الذين يعيشون هنا، وأولئك الذين طردوا، كبشر يستحقون العيش معهم، عندها نستطيع أن نأمل بالعيش هنا في ظل العدل والمساواة“. أو كما قال ”بني زيفر“، المحرر الثقافي والأدبي في صحيفة ”هآرتس“ الإسرائيلية اليومية، . خلال الجلسة الأخيرة للمؤتمر“من هنا يبدأ الإصلاح، من

ما زال في حاجة إلى المستقبل. وأما الحاضر فلم يكن أكثر من زيارة يعود الزائر بعدها إلى توازنه الصعب بين منفي لا بد منه وبين وطن لا بد منه“ (الكرمل،١٩٩٩).

ولهذا بالضبط كان درويش يدفع في كتاباته وأحاديثه نحو رؤية نقدية للاختلالات في الممارسة والسلوك الذي كان يحكم الأداء السياسي الفلسطيني. وبالرغم من أن محمود درويش لم يكن منطرفاً بالمعنى السياسي إلا أنه كان صارماً حيال كل سلوك سياسي يمس جوهر الوعي الفلسطيني مثل التطبيع ”مع دولة إسرائيل، التي على حد قوله لم تفهم من التسوية غير ما يوفر لها القدرة على أن تنجز، في مناخ السلام الكاذب، ما لم تنجزه في مناخ الحرب، من هيمنة إقليمية، ومن راحة استفراد بالشعب الفلسطيني المحاصر“ (جريدة الدستور الأردنية، ٢٠٠٢)، أو المساومة على حق العودة لجموع اللاجئين الفلسطينيين، ذلك أن أحد ركائز إبداعه الشعري يكمن في الدفاع عن وعي الفلسطيني لذاته وحقوقه بكل أبعادها، فكيف سيتحقق ذلك إذا ما بقي أكثر من نصف هذا الشعب يشعر بالغربة والاقتلاع والقهر؟ لهذا يرى محمود درويش أن الفلسطينيين:

”قد استنفذوا كل رصيدهم في المرونة حول نفسها، ودفعوا ثمنها أعلى مما تستحقه تسوية لا تتجاوز الاعتراف بحقنا في إقامة دولة مستقلة على عشرين بالمئة من أرض وطننا التاريخي، دون أن يبدي الجانب الإسرائيلي أي استعداد للإنسحاب من متر واحد من مساحة أسطورته عن ذاته وعن التاريخ، التي تعتبر وجودنا التاريخي في بلادنا وجودا احتلاليا غريباً على ”أرض اليهود الأزلية – الأبدية“، الخالية منا ومن التاريخ معا“ (المصدر السابق).

°كاتب فلسطيني - مركز المعلومات البديلة

التاريخي بأرض فلسطين.

٢ – تحقق أهداف النضال التحرري لكافة أبناء الشعب الفلسطيني: العودة والحرية والمساواة وحق تقرير المصير. ٣ – تنزع عن الوجود اليهودي في فلسطين صفة الوجود الاستعماري، المرتبط بالمشروع الصهيوني العنصري كاداة للمشروع الإمبريالي والراسمالية العالمية. ٤ – تقوم على مبدأ فصل الدين عن الدولة، مع احترام حق حرية العبادة لأبناء كل الديانات. ٥ – تضمن المساواة الكاملة في الحقوق لجميع المواطنين دون التمييز على أسس دينية أو عرقية أو إثنية أو جنسية أو قومية أو طبقية أو غيرها.

ماذا بعد...؟

في الجلسة الختامية قرئت وثيقة يافا على جمهور الحاضرين فحظيت بقبول عام لتشكل أساس البيان الختامي لمؤتمر حيفا. وقد طرح الحضور عدداً من الملاحظات الهامة، تضمنت غالباً مزيداً من المواقف التي اقترح إضافتها إلى الوثيقة. كثير من الحاضرين طلب الانضمام إلى اللجنة المبادرة ليشكلوا معاً لجنة متابعة المؤتمر، التي ستعمل لأجل تلك الأهداف بعد المؤتمر. مئات من المشاركين وقعوا على نماذج يطلبون من خلالها إعلامهم بالخطوات اللاحقة.

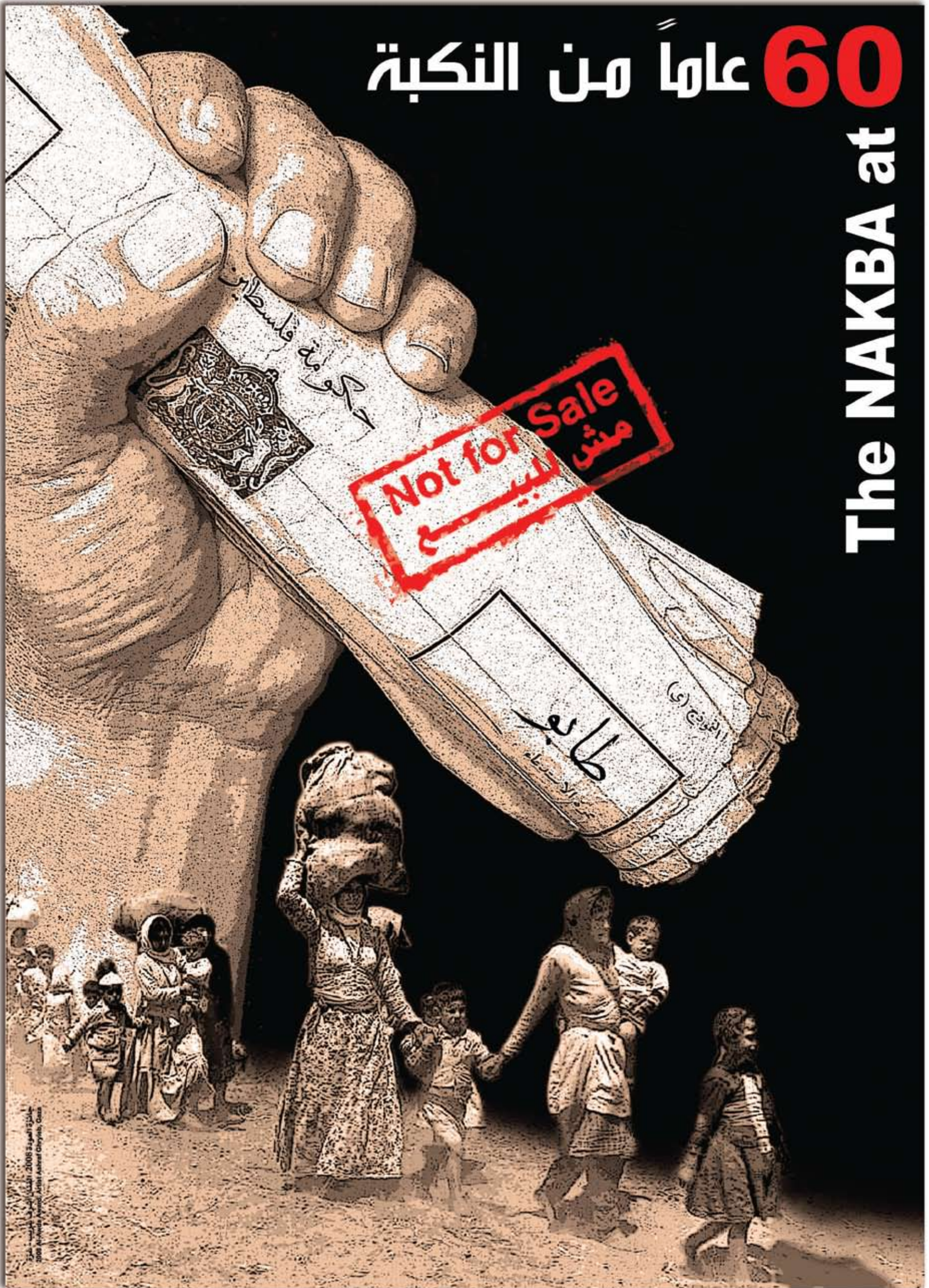
(*) يوآف بار – عضو المكتب السياسي لحركة أبناء البلد، وكان ناشطاً في اللجنة المبادرة لمؤتمر حيفا. (***) رجاء زعبي عمري – مديرة تحرير موقع أجراس العودة لأجل الدولة الديمقراطية العلمانية، وناشطة في اللجنة المبادرة للمؤتمر.

هنا يبدأ فك الرهن“.

* نورا باروس– فريدمان: هي المنتج الرئيس والمستضيف المشارك للومضات المذاعة عبر أثرير راديو «باسيفكا»، وتسافر إلى فلسطين المحتلة عدة مرات في السنة؛ من أجل توثيق الوضع. وهي مراسل مستقل لـ«انتر برس سيرفس» Inter Press Service. ويمكن الوصول إليها على بريدها الإلكتروني norabf@gmail.com وموقعها الإلكتروني www.norabf.com *** نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنكليزية في «الانتفاضة الالكترونية» ١٤ تموز، ٢٠٠٨ .

60 عاماً من النكبة

The NAKBA at



بالنمّاون مع بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
The National Commemoration Committee of the Nakba 60 - Palestine

اللجنة الوطنية العليا لإحياء الذكرى الـ 60 للنكبة - فلسطين
in cooperation with BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights

ضمان حق العودة إلى الديار الأصلية هو معيار شرعية وعدالة أي حل سياسي

النص الكامل لرسالة المجتمع المدني الفلسطيني والقوى السياسية إلى السيد الرئيس محمود عباس “أبو مازن”

في مؤتمر صحفي عقد في رام الله يوم الاثنين الموافق ٢٢ أيلول، سلم ممثلون عن مؤسسات وهيئات واطر المجتمع الفلسطيني والقوى السياسية إلى الدكتور رفيق الحسيني، رئيس ديوان الرئاسة، رسالة موجهة إلى السيد الرئيس محمود عباس (أبو مازن) هذا نصها:

الوطنية الفلسطينية وتحديدًا حق العودة إلى الديار الأصلية المبني على الخيار الحر لكل لاجئ بصرف النظر عن مكان لجوئه.

فإننا نتوجه إليكم عبر كتابنا هذا رغبة في ترسيخ نهج يقوم على أقصى درجات الوضوح مع جماهير شعبنا، وذلك سعياً إلى تصليب الموقف الفلسطيني في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل النضال الفلسطيني، وحرصاً على التأكيد على أن أي إطار حل يجب أن يتضمن، من ضمن مسائل أخرى، صراحة وبلغة غير قابلة للتأويل ما يلي:

١- إن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة واستعادة الممتلكات، والتعويض هي حقوق ثابتة بموجب القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة وفي مقدمها القرار ١٩٤، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٧، فهي حقوق غير قابلة للتفاوض على ماهيتها، بصرف النظر عن الإجراءات اللازمة لتطبيقها.

٢- حق العودة إلى الديار الأصلية حق فردي لكل لاجئ فلسطيني ينتقل من السلف إلى الخلف، ولا يتقادم، ومبني على الخيار الحر لكل شخص، وغير قابل للإنابة، ولا يسقط بموجب أية اتفاقية سياسية ثنائية أو متعددة الأطراف، و/أو دولية لا تراعى فيها قواعد ممارسته بموجب القانون الدولي.

٣- حق عودة اللاجئين الفلسطينيين حق جماعي لا يقتصر على فئة أو مجموعة دون غيرها، بصرف النظر عن معايير تصنيفها، ويبقى حق تقرير المصير منقوصاً ما لم يتمكن اللاجئون من ممارسة حق العودة إلى الديار الأصلية.

٤- حق العودة إلى الديار الأصلية كغيره من الحقوق الوطنية الثابتة لا يقبل الاستفتاء ولا التجزئة.

ودتمت ذخرا للوطن
حرر في ٢٤ آب ٢٠٠٨

وحيث بات واضحاً أن الإدارة الأمريكية تسعى على الجبهات الأخرى إلى تدويل الإطار الفضيض عبر الجمعية العامة في دورتها المقبلة في أيلول ٢٠٠٨؛

وحيث ندرك، بحكم التجربة الطويلة أن المازق الحزبي لأقطاب السياسة الإسرائيلية يراد له وكالعادة أن يفرغ في الجبهة الفلسطينية، في مواقف وسياسات تتعدد ولكنها جميعاً تخدم مشروع تكريس الاحتلال، والحفاظ على ما يسمى بيهودية الدولة؛

وحيث أن الأجندة الانتخابية والحزبية للغرب وإسرائيل لا يجب أن تشكل عاملاً ضاعطاً على المفاوضات الفلسطينية، والذي يجب أن ينأى عن الدخول في لعبة المرشحين الأمريكيين والإسرائيليين؛ وذلك حفاظاً على شرعية ومشروعية وقداية الحقوق الوطنية الفلسطينية، بصرف النظر عن الفائزين والخاسرين في الانتخابات الأمريكية أو الإسرائيلية؛

وحيث أننا نلمس تراجع الموقف الأوروبي، لا بل وتماشيه مع أكثر المواقف الأمريكية تأييداً لإسرائيل؛

وحيث نرى مدى الضعف العربي وعجزه عن الفعل و/أو التأثير؛ وما تشهده بالمرارة الجبهة الفلسطينية الداخلية كونها متصدعة على نحو لم يسبق له مثيل؛

وحيث أصبح من الجلي أن تركيز الضغط يستهدف حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتحديد الحق في العودة إلى الديار الأصلية، وفي استعادة الممتلكات؛

وحيث أن تكثيف الجهود بحسب ما صرحت به أقطاب رسمية إسرائيلية، تهدف إلى التوصل إلى “إطار حل مقبول على مختلف أقطاب السياستين الأمريكية والإسرائيلية، وقابل للحياة بصرف النظر عن الحزب الحاكم”.

وبما أن شرعية التوصل إلى إطار حل، أو إلى حل فعلي تبقى مرهونة بمدى توافق الحل أو إطاره مع الحقوق

من أجله انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة وانشئت منظمة التحرير الفلسطينية، وان التمسك به هو الشرط الأساس الذي يبقى على شرعية وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وفي هذا السياق، فإن الشفافية العالية، والصراحة التامة مع قطاعات شعبنا تشكل ضمانات حماية الحقوق، وتعزيز المواقف في مواجهة مختلف الضغوط.

لقد بدا واضحاً عبر كل محطات التفاوض استهداف جوهر الصراع العربي/الفلسطيني - الصهيوني وهو قضية اللاجئين الفلسطينيين كلما اقترن الحديث عن الحل النهائي، فحق العودة للاجئين الفلسطينيين هو مركز الاستهداف في السياستين: الأمريكية والإسرائيلية. وليس خافياً أن إنكار هذا الحق الوطني، والإنساني، والقانوني، المقدس، قد ترافق، منذ انطلاق مسيرة أو سولو للسلام، مع تكتيكات تستهدف استبداله بالتعويض تارة، وبقصره على قلة قليلة من بين أكثر من سبعة ملايين لاجئ فلسطيني، هم أصحاب الحق تارة أخرى، وبإخضاعه لما يسمى بالحالات الإنسانية وفقاً للقوانين الإسرائيلية، أو بحصره في العودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية أو الدولة الموعودة، ويربط إمكانية الحصول على حصة أكبر من الحقوق الأخرى في السيادة، والحدود، والقدس، والمستوطنات وغيرها بالتنازل عن حق العودة ضمن صفقة مقايضة مهيضة. إن تكتيكات المقايضة تلك كانت قد رفضتها القيادة الفلسطينية في مفاوضات سابقة وخصوصاً ما عرف بقيمة كامب ديفيد الثانية وبمبادرة كلينتون في حينه والتي دفع ثمنها الرئيس الراحل ياسر عرفات.

وحيث أننا نلاحظ الضغط الأمريكي المتزايد والهادف إلى إجبار المفاوضات الفلسطيني على توقيع إطار حل فضفاض، بأي شكل وبأسرع وقت، وذلك لغايات انتخابية أمريكية محضة،

السيد الرئيس محمود عباس حفظه الله
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،
تحية العودة إلى ديارنا وبعد،

الموضوع: حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومفاوضات الحل النهائي

سيادة الرئيس،
نحن اللجان الوطنية للدفاع عن حق العودة، ومؤسسات وهيئات اللاجئين الفلسطينيين، ومؤسسات وهيئات واطر المجتمع المدني الفلسطيني: في الوطن والشتات، الموقعة أدناه، نتوجه إلى سيادتكم بكتابنا هذا، منطلقين من إيماننا بضرورة تحقيق الانسجام التام ما بين الموقف الشعبي وموقف القيادة بشأن قضايا الحل النهائي وعلى رأسها قضية اللاجئين. إننا نؤمن أن الانسجام المنشود هو المصدر الأساس والضامن لصلاية الموقف الفلسطيني في خضم المفاوضات الجارية حالياً، والتي تأتي في ظل ظروف محلية، وإقليمية، ودولية تتهدد الحقوق الوطنية وفي مقدمتها حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الديار الأصلية، وفي استعادة الممتلكات، والتعويض تنفيذاً للقرار الأممي ١٩٤، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٧. إننا، إذ ننتقل من حرصنا على وقف الضغط الممارس على المفاوضات الفلسطينية، وإن ندرك الغاية من تكتيكات المفاوضات بما فيها سرية ما يجري في الجولات، فإننا وفي نفس الوقت، نرى أن المرحلة المقبلة تفرض تبني سياسة تفاوضية تقوم أساساً على وضع أبناء الشعب الفلسطيني في كافة مواقعه؛ في فلسطين وفي الشتات، في صورة تفاصيل ما يجري. وغنى عن القول، بأن حق العودة للديار الأصلية، كان ولا يزال الهدف الأساس الذي

المؤسسات والهيئات والأطر الفلسطينية الموقعة:

مركز يافا الثقافي – بلاطة – نابلس	اتحاد شباب النضال الفلسطيني فرع سوريا
القوى الوطنية والإسلامية.	اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني / أشد – سوريا
الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل – فلسطين	لجنة اللاجئين وحق العودة – سوريا
الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري	اتحاد لجان حق العودة / حق – سوريا
مركز الرواد للثقافة والمسرح في مخيم عايدة – بيت لحم	اللجنة الأهلية لحقوق المرأة الفلسطينية – سوريا
مركز لاجئ – مخيم عايدة – بيت لحم	جمعية بيسان – سوريا
جمعية بيت نبالا	تجمع المؤسسات المتضامنة مع فلسطين – سويسرا
جمعية جمزو	لجنة حق العودة – سويسرا
جمعية سلمة	لجنة فلسطين الديمقراطية
جمعية العباسية	التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة – غزة – فلسطين
العودة / شبكة فلسطين – هولندا	اللجان الشعبية للدفاع عن حق العودة – غزة – فلسطين.
مجموعة عائدون – لبنان	جمعيات المدن والقرى المهجرة – غزة – فلسطين
مجموعة عائدون – سوريا	مراكز النشاط النسوي – غزة – فلسطين.
مركز جفرا الشبابي – سوريا	ملتقى الشباب – غزة – فلسطين .
مجوعة ١٩٤ – سوريا	مجموعة الدولة الديمقراطية الواحدة / غزة – فلسطين
مركز أبناء البلد للدفاع عن حق العودة – سورية	رابطة اساتذة الجامعات في فلسطين / غزة – فلسطين
منظمة الشبيبة الفلسطينية – سوريا	المنتدى الثقافي العربي / غزة – فلسطين
مؤسسة فرح للتراث – سوريا	اللجنة الوطنية لتخليد ذكرى الشهيد أحمد الشقيري / الأردن
منظمة المرأة الشعبية الفلسطينية – سوريا	صندوق يافا الخيري / الأردن
تجمع حتما سنعود – سوريا	إئتلاف لجان الدفاع عن حق العودة / الأردن
	اتحاد شباب الاستقلال / فرع لبنان

<div>بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين</div> <div>دورية تصدر كل شهرين عن</div> <div>بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين</div> <div>الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774</div>	<div>تحرير</div> <div>محمد جرادات</div> <div>نضال العزة</div> <div>نهاد بقاعي</div>	<div>الهيئة الاستشارية</div> <div>انتوان شلحت (عكا)</div> <div>عيسى قراقع (بيت لحم)</div> <div>رجا ديب (دمشق)</div> <div>سلمان ناطور (حيفا)</div> <div>سالم أبو هوش (الخليل)</div> <div>أمير مخول (حيفا)</div>	<div>الهيئات</div> <div>جابر سليمان (صيدا)</div> <div>تيسير نصر الله (نابلس)</div> <div>هشام نفاع (حيفا)</div> <div>وليد عطا الله (باريس)</div> <div>أنور حمام (رام الله)</div>	<div>مقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبر عن وجهة نظرهم/ن.</div>	<div>بيت لحم، فلسطين</div> <div>ص.ب. ٧٢٨</div> <div>تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦</div> <div>بريد الكتروني: camp@badil.org</div> <div>صفحة الانترنت: www.badil.org</div>
---	---	--	---	---	---